جامعــة الجلفة زيـان عـاشـور

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسيـــــــــة

التعاون والصراع في العلاقات الأمريكية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إشراف الأستـــــــاذ:

د. بلخيرات حوسين

إعداد الطالب:

قزيـم دحمـــــان

لجنة المناقشـة

أ/د.....رئيسا

أد.....مشرفا ومقررا

أ/د.....ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

جامعة الجلفة زيان عاشور

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسيـــــــــة

التعاون والصراع في العلاقات الأمريكية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالب:

قزيم دحمـــان

إشراف الأستـــــاذ:

د. بلخيرات حوسين

لجنة المناقشـة

أ/د.....رئيسا

أ/د.....مشرفا ومقررا

أ/د.....ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

إلى من سعيت دوماً لنيل رضاهم، دونًا عن الناس، أهدي هذا البحث، إليكما: أمي وأبي الأعزّ على قلبي.

إلى الطفولة التي ملأت عالمي، وأبهجت جوارحي، إلى عيونًا أولادي الأعزاء: إسراء، أسيل، إكرام، أهدي هذا البحث.

إلى أولئك الذين بفرحهم نجاحنا، وبحزنهم فشلنا أهدي هذا البحث: إلى أخي وأختي قلبًا ودمًا ووفاءً.

إلى المرأة المعجزة التي تجعل كلّ شيء ممكنًا بصبرها ودعمها: إلى زوجتي الغالية أهدي هذا البحث.

شکر وتقدیر

وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (12) لقمان

وقال رسولنا صل الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل "

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي لرجوا أن تنال رضاه

الشكر الجزيل والتقدير حتى يبلغ منتهاه للأستاذ الدكتور الفاضل: بلخيرات حوسين

على توجيهاته ومساندته الكاملة وتخصيص جزء من وقته الثمين في الإشراف والرد على جميع الاستفسارات صغيرة وكبيرة وفي كل الأوقات، والتوجيه والتصحيح والتنقيح بكل الوسائل المتاحة

فكلمة شكر لا توفيه حقه.

الشكر موصول عرفانا وتقديرا لجميع د/الأساتذة الذين علمونا أو أشرفوا على تعليمنا خلال المسيرة الجامعية، والذين كان لهم الأثر في توجيهنا، الى جميع طلبة وأساتذة (ا ت) وعمال (ا ت) كلية وقسم العلوم السياسية.

شكرا

المقدمـــــــــة

1/مقدمـــــــــــــة:

يعتبر موضوع العلاقات الصينية – الأمريكية من أهم المواضيع المطروحة في الواقع الدولي الراهن، هذه العلاقات بين البلدين التي أضحت النموذج الفريد من نوعـــه والأشد تعقيدا في العالم حيث جمعت هذه العلاقة بين الصراع والتعاون، ويرجع ذلك لاختلاف مصـالح وتعامل كل منهما عن الأخرى .

وتلك العلاقة ليست وليدة اللحظة. فيمكن أن نرجعها إلى تشكل جمهورية الصين في 1899م، مـن خلال إتباع نهج " الباب المفتوح" التي كانت في عهد الرئيس الأمريكي **وليام مكيلنلي** وكان المطلوب هو أن تكون الصين منفتحة على الوجود الأجنبي .لقد كانت العلاقات الصينية- الأمريكية في فترة الحرب العالميـة الثانية متوترة ولقد برز هذا الصراع خلال الأزمة الكورية 1953 وأزمة تايوان وأطلقت سياسة " الستـــار الخيزراني" هذه السياسة أدت إلى عزل الصين التي كانت قد دخلت الحرب الكورية وهاجمت الشيوعيـــين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة الأمريكية. واتبعه رفض الزعيم **ما وتسي تونغ** إرسال جنود لحربها ضـــد الولايات المتحدة الأمريكية .

وتميزت العلاقات الصينية- الأمريكية أثناء مرحلة الحرب الباردة بالتنافس والتعاون المتصاعد بيـــن الطرفين، ففي الواقع تعد الصين من القوى الدولية الصاعدة التي باتت تمتلك من مقومات القوى الاقتصادية والعسكرية والسياســية ما يؤهلها لممارسة دور أكبر في الشؤون الدولية، وباعتبار الولايـــات المتحدة هـي الإمبراطورية الوحيدة التي حققت التفوق في أربع مجالات وهي: المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والثقافي.

تأتي الصين في الترتيب على رأس قائمة الاهتمامات للولايات المتحدة وذلك في أغلب التقارير في ضوء استراتيجية كبرى تعمل الولايات المتحدة على هديها بعد انتهاء استراتيجية (الاحتواء) بانتهاء الحرب الباردة، ولعل ذلك أوضح ما يكون في تلك الوثيقة التي صدرت عن البيت الأبيض بعنوان (استراتيجيـــة الأمن القومي الأمريكي) في16 مارس 2006م ،واذا كانت العلاقات بين الدول تتدرج من التعاون إلى التنافس ،مرورا بمستويات متعددة تمثل كل منها موقعا وسطا بين قمة التنافس و قمة التعاون وهي التكامل أو التنسيق أو

التعاون في كل المجالات ،فإننا نجد العلاقـــات الأمريكية الصينيـــة ،تشكل نمطا فريدا مـــن العلاقات الثنائيـة بما تتضمنـــه من عناصر تبدو متنافرة أو متنـاقضة أحيانا ،مثـل التعاون ،والتنافـــس ،و الاستقلالية والاعتماد المتبادل ، فلا هي منافسة صريحة ولا عداء مستتر ،إلا أنها مع ذلك تظل تعمـــل في إطار توازن دقيق بين المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة ،كما نجدها تتميز بدرجة كبيرة من التغيير فنجدها تذهب الى درجة متقدمة من الصراع في بعض الجوانب ، وإلى درجة متوسطة من التعاون في جوانب أخـرى ،ويعكس هذا المدى الواسع الذي تتراوح فيه العلاقات الأمريكية –الصينية ، وطبيعة المرحلة الانتقالية التـي تمر بينهما.

2/الإشكالية البحثية:

إن الطبيعة الاستثنائية والخصوصية التي تتصف بها العلاقات الصينية الأمريكية ليست شيئا جديدا، إذ تشكلت هذه العلاقات على إيقاع تشكل جمهورية الصين الشعبية .ومرت العلاقة بينهما بأطوار عديدة، حيث عرفت في بعض الفترات تحسنا ملحوظا، في حين شهدت فترات أخرى بعضا من التوتر، وغالبا ما توصف اليوم بأنها العلاقة الأكثر أهمية في العالم. بالتالي نتساءل:

– فيما تجسدت مظاهر الصراع والتعاون في العلاقات الأمريكية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وكيف يمكن فهم ذلك ذلك؟

– وتتفرع هذه الإشكالية إلى جملة من **الأسئلة الفرعية** التالية:

– كيف استطاع كل من المنظورين الليبرالي الواقعي تفسير ظاهرتي التعاون –الصراع في العلاقات الدولية؟

– ماهي أهم النظريات التي تناولت بالتفسير والتحليل نوع العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟

– ماهي دوافع الصراع في العلاقة الأمريكية –الصينية؟

– ماهي بوادر التعاون في العلاقة الأمريكية الصينية؟

ولتكون صورة واضحة للإجابة عن هذه التساؤلات هناك مجموعة من الفرضيات.

3/فرضيات الدراسة:

*- إن الصعود الصيني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرض نوع من التنافس على هرمية النظام الدولي في العلاقات الأمريكية الصينية وهو ما يبرر توسع القضايا الصراعية في هذه العلاقات

*- بالرغم من بروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الى أن ذلك ارتبط بعدم قدرتها على فرض تصوراتها في كل القضايا العالمية وهو ما فرض عليها الانفتاح على التعاون مع الصين كأبرز القوى الكبرى الأخرى.

4/أهمية الموضوع وأهداف دراسته:

من خلال ما تقدم أعتقد أن هذا الموضوع يكتسي أهميتين إحداهما علمية والأخرى عملية .

أ- الأهمية العلمية - :

إن أهمية العلاقات الصينية - الأمريكية في هذه المرحلة أصبحت تحظى باهتمام كبير ولا سيما من قبل الأكاديميين مما يزيد بلوغ الحد الأقصى ف يتتبع مستقبل القطبين العالميين ومعرفة من سيقود من - . ضعف القاعدة العلمية العربية التي تناولت العلاقات الصينية الأمريكية - .سيطرة المنظور الغربي على الأدبيات .ب- الأهمية العملية - :

دراسات العلاقات الصينية - الأمريكية تجعلنا نقف حول الرؤى المختلفة التي تهيمن عليها هاتين القوتين وأيضا من درجة التقائهما أو ابتعادهما عن مصالح كل طرف في المجالات التي يتفاعلون فيها.

-تقتضي الآليات الوسائل التي اعتمدتهما الدولتين لتحقيق أهدافهما ومصالحهما المشتركة خاصة في ظـل التنافس الدولي الشديد على مناطق النفوذ في العالم.

-أما الأهمية الضرورية فكانت تعتبر الو م أ المحيط الأسيوي منطقة احتواء الاتحاد السوفياتي سابـــقا، وبالأخص المد الشيوعي.

-حداثة الموضوع وأهميته، حيث أن التطورات لازالت تحدث إلى حد الآن، بالرغم من أنها ليست هي الأخيرة.

ج/أهداف الدراسة:

-تهدف هذه الدراسة إلى استعراض العلاقات الصينية- الأمريكية من خلال تتبع مسارها التاريخي الطويل ومحاولة معرفة نوع العلاقة بين البلدين.

-محاولة البحث أن سبب تجدد الخلافات بعدما كانت مستقرة في فترة معينة وفي فترة أخرى تشهد أن هذه العلاقة يمسها نوع من الصراع.

-بهدف الوقوف على أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في تطور العلاقات الصينية -الأمريكية.

-بناء صورة شاملة للعلاقات الصينية - الأمريكية من خلال التطرق إلى كل جوانبها سواء كانت العلاقة تقارب وشراكة أو تنافس.

5/أدبيات الدراسة:

أ- كتاب الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيـــــز نموذجا – لمؤلفه ليو شيه تشنج ولي شي دونغ، الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، يرصد لنا هذا الكتاب أهداف و مصالح السياستين الصينية و الأمريكية بعد بروز دولة الصين الشعبية 1949 وصولا الى انهيار الاتحاد السوفياتي (الحرب الباردة) ، ثم يقدم لنا الكاتب كيفية توظيف القوة الناعمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، وإرساء الدبلوماسية من الجانب الصيني في الفترة 1991-2001 ويدور محور هذه الدراسة بشكل كبير حول المنافسة الشديدة بين الصين والولايات المتحدة على قضايا إقليمية ابرزها – تايوان-.

ب- مذكرة بعنوان الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، من إعداد طويل نسيمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فـــي: العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، تضمنت أهم نقاط الصراع الساخنة بين الطرفين الصيني الأمريكي وكيف استطاعت

أمريكا تقويض السلام في الإقليم وتأجيج الصراع الصيني التايواني وفرض حالة من التـــوتر الإقليمي ،وبتعاقـــب الرؤساء تراجع دور الهيمنة الأمريكـــية (بعد 11سبتمبر)، تاركا المجال لصعـود صيني قوي وعالمـي على المستوى الاقتصادي التكنولوجي المتكامل مهـددا مكانة الولايات المتـحدة الأمريكية على صعيد الريـادة العالمية .

ج- مذكرة بعنوان العلاقات الصينية-الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة من إعداد حذفاني نجيم، تضمنت أهم المسائل والقضايا المتنازع عليها من طرف كل من الصين والولايات المتحـــدة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.، وتطرق أيضا إلى مجالات التعاون بالتركيز على مجموعة من المؤشرات بين البلدين ورسم مسار العلاقات الصينية الأمريكية.

د- مقال للمساوي وداد، العلاقات الأمريكية الصينية التطورات والإشكاليات، المعهد المصري للدراســات، تهدف هاته الدراسة إلى اعتبار أن منطقة المحيط الهادي الأسيوي كانت ولا زالت أرضية لمجموعة من القضايا الإقليمية العالقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

6/مبررات اختيار الموضوع:

- ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع لأهميته بحد ذاتها، من خلال إبراز نوع العلاقة التي تربط كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

- محاولة معرفة السبب الرئيسي الذي حال دون أن تكون هناك مواجهة مباشـرة بين الصـين والولايـــات المتحدة الأمريكية. بالرغم من القوة المتوازنة بينها إن صح التعبير.

- البحث عن حقيقة وعمق العلاقات الثنائية بين البلدين - تنافس وصراع، تقارب وتعاون-

8/الإطار المفاهيمي:

إن أي دراسة علمية لابد فيها من تحديد المفاهيم التي سيتم التطرق لها في إطار تناولها للموضوعات التالي تشتمل عليها، ومن هنا كان لزاما تعريف بعض المفاهيم لهذه الدراسة: من أبرز ما جاءت به هذه الدراسة (أو عالجته) هو ما تبلور حول أهم مفهومين وهما بإيجاز:

-النزاع: إن لفظ النزاع ربما يميل للإشارة إلى معنى مجرد مادي ملموس كالقتال – المعارك والصراع- وقـد يستخدم بصورة أوسع بمعنى عدم الاتفاق وتباين وتعارض الأفكار والمصالح، يمثل النزاع ظاهرة محورية فـي المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة، ولا بد من التوازن بين قوى المجتمع من أجل ألا يتحول النزاع إلى صراع وتعارض في الأهداف .

-التعاون: هو تلك الروابط بين دولتين أو أكثر وفق شرائط معينة لبلوغ أهداف محددة وليست بالضـــرورة مشتركة والمؤكد أن التعاون لا يؤدي حتما إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ومن هنا فهو يختلف عن باقي المفاهيم الأخرى كالشراكة والتكامل.

9/الإطار النظري:

تم معالجة هذا الموضوع من وجهة نظر أهم إطارين تنظيريين: الواقعي (الصراعي) الذي يرى بفرض القـوة الدولية العالمية كمحدد للتفاعلات في النسق الدولي وكامتداد للعلاقات عبر التاريخ. الليبـــرالي (التعاونـي المؤسساتي) والذي يؤمن بنظرة تفاؤلية قائمة على حفظ السلم الدولي بمؤسساته العالمية.

10/الإطار المنهجي:

أهم المناهج المستعملة كالتالي:

- المنهج التاريخي:

إذا كان التاريخ هو مخبر العلاقات الدولية، كما يقال فان الاستعانة بالمنهج التاريخي لا بديل عنه لدراسة العلاقات الصينية-الأمريكية، الأمر الذي يعد ضروريا لسير أغوار هذه العلاقات، وفهم أسباب الاستمرار والتغير فيها ومحاولة التنبؤ بمستقبلها وآفاقها وتقدم تصورا للظروف المحيطة بالظواهر وربط الحاضر بالماضي.

- منهج دراسة حالة:

لقد اعتمدت في هذه الدراسة على بمنهج دراسة حالة بغرض التوصل إلى نتائـج موضوعية تخدم هذا الموضوع، فالعلاقات الصينية – الأمريكية في المرحلة الراهنة باتت تدرس مـــن قبل العديد من الباحثين لأنها علاقة تربط بين الدولتين في العالم، وبات يطلق على الصين والولايات المتحدة الأمريكية مجموعة الاثنين الكبار G2 لما يمتلكان من مقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مـــا يكفي لإدامة سيطرتهما على الساحة السياسية الدولية في المرحلة المقبلة.

- المنهج المقارن:

من خلال المقارنة بين القوتين (الصين والولايات المتحدة الأمريكية) حيث حققت الأولى قفزة وبروز قوي على المستوى الإقليمي وحتى الدولي أما الثانية التي لها مسيرة طويلة في الساحة الدوليـــة وقطب مهيمن على العالم، بالإضافة إلى المقارنة بين البلدين على ضوء مجموعة من المحددات التي تحكـــم العلاقات بينهما والمتمثلة في: المحددات الاقتصادية، والعسكرية، الجيوبوليتكية والثقافية.

11/خطة الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة في إطار الإجابة عن الإشكال الرئيسي للموضوع ولتأكيد صحة أو نفي الفرضيات السابقة على النحو التالي: الفصل الأول: يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ويحتوي على ثلاث مباحث: الأول نتطرق فيه إلى بعض المصطلحات والثاني بعنوان المنظور الواقعي والليبرالي في العلاقات الدولية، إضافة إلى المبحث الثالث الذي يتناول بإسهاب النقاش والحوار الواقعـــي الليبرالي لمفهومي (تعاون/صراع).الفصل الثاني: بعنوان الصراع والتعاون في العلاقات الأمريكية –الصينية و يندرج تحته ثلاث مباحث: الأول نتناول فيه: تطور العلاقات الأمريكية –الصينية أثناء الحرب الباردة مرورا بأحداث 11سبتمبر وما يليها، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى الصراع الصيني – الأمريكي وكيف ساهمت قضية تايوان والصراع التجاري في إرساء علاقة بين الطرفين لاهي بالصراعية البحتة ولا التعاونية الصريحة ، والمبحث الثالث خصص لجانب التعاون في أبرز القضايا الإقليمية (ايران وشبه الجزيرة الكورية) ،

الخاتمة وهي عبارة عن مجموعة استنتاجات لهاته الدراسة.

الفصـــــــل الأول:

التعاون والصراع في العلاقات الدولية

إطار مفاهيمي نظري

الفصل الأول: التعاون والصراع في العلاقات الدولية: إطار مفاهيمي نظري

سنركز في موضوع الدراسة بالمقام الأول على مفهوم الصراع الدولي بأشكاله وخصائصه المتمايزة، وتمييزه عن المفاهيم ذات الصلة، وهو ما يسمح لنا بالتمييز الصحيح بين المصطلحات المختلفة، وتوضيح العلاقة بين مفاهيم، الصراع، الحرب، والأزمة.

وفي المقام الثاني نقف عند مسالة تحديد مستويات التحليل في حقل العلاقات الدولية بشكل عام، ثم الوقوف على المستويات الأكثر قبولا عند مختلف منظري العلاقات الدولية بخصوص مصادر تفسير النزاع الدولي، وهي الفرد، الدولة أو الجماعة، وأخيرا النظام الدولي.

المبحث الأول: التعاون والصراع في العلاقات الدولية: إطار مفاهيمي

العلاقات بين الدول تتدرج من الصراع إلي التعاون مروراً بدرجات متعددة تمثل كل منها موقعا بين قمة الصراع ، وهي الحرب الشاملة وقمة التعاون وهي الاندماج، وأغلب العلاقات بين الدول تكون وسطاً بين الاثنين فتشهد درجة ما من التعاون في مجال ، ودرجة من الصراع في مجال آخر.

المطلب الأول: الصراع في العلاقات الدولية: المفهوم ومستويات التحليل

إن مفهوم الصراع في الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه باعتباره ظاهرة ديناميكية. فالمفهوم من جانب، يقترح موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفاعلين فيه عالماً بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر. من هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع باعتبار أنه أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات، وأنه عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة [1].

[1] منير محمود بدوي، مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة الدراسات المستقبلية، جامعة أسيوط، مصر، العدد الثالث ،1997 ص 36

أما متغير ''الإرادة'' عند أطراف الصراع، فإنه يمثل أساساً محورياً في تعريف الـصراع لدى اتجـاه آخـر من كتاب الأدبيات السياسية. ومن ثم يتم النظر إلى مفهوم الصراع باعتبار أنه في جوهره "تنازع للإرادات"، ينتج عن اختلاف في دوافع أطرافه، وفى تصوراتهم، وأهدافهم وتطلعاتهم، ومواردهم وإمكاناتهم، مما يؤدى بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها''، ومع ذلك، يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة [1].

الصراع: أشمل من النزاع وهو يعني تنازع الإرادات الوطنية، وقد ينطبق النزاع على الصـراع كمـفهوم شامل أمــده أطول.

ومن المفاهيم المرتبطة بالصراع والمعبر عنها بالخصومة وتصارع الإرادات وذلك وفق خطورتها مفهوم التوتر، الأزمة، النزاع، والحرب:

1-التوتر: يعود التوتر إلى مجموعة من المواقــف والميول نتيجة الشـك وعدم الثقة. والتوتر بحسـب ما ذهب ميرل هو'' مواقف صراعية لا تؤدي محلياً على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة''. فالتوتر ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع [2] .

2-الأزمة: تعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهــن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، أما إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ مثـل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم وذلك لإيجاد حل لمشكلة مـا أو انفجارها..

ويشير روبرت نورث إلى أن الأزمة الدولية عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عمليــة انشقاق تحدث تغييرات في مستوي الفعالية بين الدول، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه. ولكن لا

[1] محمد محمود مناوى، الحروب الأهلية وآليات التعامل معها وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2015 ص 51

[2] على زياد العلى، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 69

تؤدي كلها إلى الحروب إذ تسوّى سلمياً أو تجمد أو تهدأ. وتزداد خصوصية مفهوم الأزمة صعوبة إذا أخذ في الاعتبار حقيقة أن المفهوم يكثـــر استخدامه من العديد من المتخصصين في علوم النفس والاجتماع والسياسية والتاريخ، وفي غيرها من مـجالات العلــوم الاجتماعية وعلى ما سبق يرى روبنسون أن هناك اتجاها عاما نحو استخدام المفهوم للتدليل على نقطة تحول تميز ناتج حدث ما بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه، بين الحياة والموت، العنف أو اللاعنف، الحـــل أو الصراع الممتد [1].

3-النزاع: جاء في المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ لجوزيف ناي أن المنازعات الدولية ينبغي أن تكون جزء أساسي يدرس سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسة الدولية حتى يمكن الوقوف وفهم الظاهرة الصراعية. هذا ويري ريمون أرون بأن النزاع الدولي'' ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتضـــاد المصالح'' والمقصود بالنزاع الدولي أنه ''خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو يسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما [2] .

4-الحرب: أما الحرب فلا يمكن أن تتم إلا على صورة واحدة وبأسلوب واحد وهو الالتحام المباشر بين الدول أي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما للتناقضات الجذرية التي لم يعد يجدي معهـا استخدام الوسائل الأخرى، أو الأقل تطرفا، فالحرب تمثل نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية [3] .

ويمكن تعريف الصراع الدولي على أنه ''تنازع الإرادات الوطنية للدول الناتج عن تباين مصالحها''[4] .

مستويات تحليل النزاع –الصراع–الدولي

النقاش حول مستويات التحليل في حقل العلاقات الدولية يشغل حيزا هاما من الحوار بين الإتجاهات النظرية المختلفة منذ خمسينات القرن الماضي، بالنظر إلى أهمية هذه المسالة في تنظيـم الطروحات وتفكيـك

[1] دراسة بحثية "نظرية الصراع الدولي غزة 2014، المركز العربي الديمقراطي
[2] https://almerja.net/reading.php?idm=74939
[3] على زياد العلى، مرجع سبق ذكره، ص 72
[4] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1991 ص 223

المسائل المعقدة في العلاقات الدولية، ومع ذلك، وحتى الآن، ما زال هناك غموض كبير في فهم "المستويات" بسبب عدم التمييز بين مصادر التفسير وأغراض التحليل.

فمسألة تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية ومشكلة تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية تجـد جذورها في تعدد الأسباب التي تقف وراء الأحداث في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وهي الأسباب التي تقع في أكثر من مستوى.

باري بيزان Barry Busan(1995)، يرجع بروز المسألة على ساحة العلاقات الدوليـة إلى الخمسينات من القـرن الماضي، كنتاج للثورة السلوكية، التي سعت إلى إدخال منهجية وصرامة العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية، من خـلال التأسيس لمقترب أكثر علمية مرتكز على وقائع الملاحظة، القياسات الكميـــة واستخدام الفرضيات..، وبخصوص العلاقات الدولية يعزى إلى ثلاثة مفكرين أمريكيين إدخال مسألـــة مستويات التحليل إلى الحقل وهم كينيث والتز، موررتن كابلن M. Kaplan، وديفيد سينغر D.Singer.[1]

إشكالية العدد والمعايير: جوهر المشكلة يتمحور حول الاختلافات في تحديد عدد المستويات، الاتفاق على مستويات معينة، وأخيرا المعايير التي يتم من خلالها تحديد هذه المستويات.

والتز في عمله الأصلي يستخدم ثلاثة مستويات :الفرد، الوحدة أو الدولة، والنظام المعروف في إطار بنيته الفوضوية.

سينجر يقدم مستويين: الدولة والنظام، لكنه يقر في الوقت ذاته باستخدام التوجهات الأكثر شيوعا، مع أن هذا لا ينفي وجود مستويات أخرى قد تكون أكثر أهمية في التحليل.

والتز في عمل لاحق توصل إلى نتيجة شبيهة بتلك التي جاء بها سينجر، حيث وضع نظريات السياسات الدولية التي تعتمد على المتغيرات في المستويين الوطني والفردي في إطار ما يسميه بالنظريات

[1] Barry Buzan, the level of Analysis Problem in International relations Reconsidered, in Booth and Smith, International Theory Today, Pennsylvania state university press, 2nd edition, 1997, pp 200-201

الاختزالية Reductionist Theories. أما النظريات التي ترجع الأسباب إلى خصائص ومتغيرات النظام الدولي فهو يضعها في إطار ما يسميه بالنظريات النظمية.Systemic Theories .[1]

إذا يمكن تصنيف نظريات العلاقات الدولية في إطار أنماط عديدة، حسب المستوى الذي تقع ضمن إطاره أسباب الصراع أو الحرب أو السلام وحتى التعاون بشكل أخر: سواء الفرد، الجماعة أو الدولة، والنظـــام الدولي.

- الفرد كسبب للنزاع أو للصراع:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من الفكرة التي مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل أشـــكال الحروب والنزاعات التي تعرفها البشرية، وهذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه، فهي تحاول فهم الكل"ظاهرة النزاع الدولي"من خلال الدراسة السيكولوجية لأعضائها.[2]

إن مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة النزاع الدولي تعطي للتفسيرات السيكولوجية دورا مهما، فعلماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء الأحياء والأنثروبولوجيا يصبون اهتمامهم على سلوك الأفراد، وينزعون لتفسير السلوك الإنساني على انه نابع من البناء الذاتي للإنـسان، حيث يـرى أن التوترات في السلوك نتاج لتأزم ذاتـي يسقطه على الوضع الاجتماعي الخارجي، ويمـكن تحديد التـفسيـر السيكولوجي بناء على الاتجاهات الثلاثة التالية:

أولا :الاتجاه الذي يربط بين النزعة إلى العدوان والطبيعة الإنسانية ويتزعم هذا الطرح كل من سيغموند فرويـــــدFreud الذي قدم تفسيرا لأسباب النزاع الدولي في نطاق ما اسماه بنزعة الإنسان إلى التدمير ، واعتبر أن أساس هـذه النزعة هو غريزة حب التسلط والسيطرة والانتقام عند الإنسان التي لا يجد لها مكانا لتطبيقها، وإرضاء هذه الرغبات إلا عن طريق الحروب والصراعات ، هذا ما ذهب إليه كينيث وولت حين اعتبر أن الصراعات والحروب تحدث نتيجة الدوافع الأنانية للإنسان بقوله **"**:الحروب ما هي إلا نتاج لأنانية وسذاجة الإنسان **"**.وأن ما عدا هذه العوامل فهو ثانوي، ولا يجب أن ينظر إلا من خلال المنظار

[1] Kenneth N. Waltz, Theory of International politics, Reading, Mass, Addison Wesley (19-60).
[2] Kenneth Waltz, Theory of international Politics, Op.cit, p.18

السيكولوجي.وعليه فان الإنسان عدواني وأناني بطبعه، وهذه العدوانية هي سبب لحدوث الصراعات الدولية وهي متأصلة في النفس الإنسانية، وهذا ما جعل هذا الطرح يتعرض للانتقادات لأنه لا يوجد من يبرهن على عدوانية الإنسان هذا من جهـــة، ومن جهة أخرى فإن حصر أسباب النزاع في الدوافع إلى التسلط وحب السيطرة لا ينطبق على كل الصراعات، ومـــن يستقرئ التاريخ يجد أن الكثير من القادة لجأ إلى الحرب كونها آخر البدائل المتاحة لديه وهذه لحماية المصالح الوطنية.

ثانيا: الاتجاه الذي يرى أن السلوك العدواني هو نتيجة مترتبة على الإحباط، كما يؤكد ذلك جون دولر Doller انطلاقا من فرضية مفادها أن العدوان نتيجة حتمية للإحباط، ويعرف جون دولر الإحباط على انه اضطراب يقع فـــي سلوك الفرد عند عدم تمكنه من تحقيق أهدافه التي سطرها وسعى إليها. والإحباط حسب هذه النظرية يتشكل حينما يبدأ الفرد في تعبئة طاقاته بما يتناسب وما يتطلبه هدفه منها، غير أن هذه الطاقات إذا قوبلت بالفشل فإن الفرد يعبر عنها في شكل عدواني، ومن هنا فالعدوان يستوجب إدراك الحرمـــان والذي يفترض أن يهدد شخصية أو حياة الفرد وهذا الشرط—الإدراك- يفتح مجالا لأن يتمكن الفرد من كبح عدوانيته بإدراكه ما ينتظره من عقاب.ومن دعاة هذا الاتجاه أيضا ' برويتزBerkowitz' الذي اعتبر أن إدراك الإنسان أو الجماعة للإحباط يخلـــق غضبا شديدا يتحول بدوره إلى دوافع للعدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتا غير مقبول بينما تتمنى أن يكون لها مثلا:(مستوى حياة اقتصادية واجتماعية معينة، درجة من المشاركـــة السياسية)، وبين ما هو قائم، فبقدر ما يكون الحرمان والإحباط كبير ومستمر بقدر ما تكون إمكانية اللجوء إلى العنف وبالتالي إمكانية نشوء النزاع متوفرة وبقدر ما تكون حدته كبيرة.[1]

ثالثا: الاتجاه الذي يربط بين المعتقدات القومية وبين ظاهرة الـــنزاع الـــدولي الـــذي ينتـــج إما بتكوين تصورات سلبية اتجاه الأطراف الأخرى(الصورة الذهنية) .حيث يرى كينيث بهولدينغ :أن سلوك المؤسسات السياسية المعقدة يحدد من خلال قرارات تتضمن اختيار الوضع الأفضل من بين سلسلة من البدائل، وهذا الاختيار الأفضل في الحقيقة نتيجة لما هـــو في ذهن صانع القرار، وهذه الصورة نتيجة لكم من المعلومات

[1] ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1 ،1985، ص310

تلقاها في فترات سابقة. كما يمكن أن ينتج نزاع عن طريـــق استمرار الاحتفاظ بفكرة ثابتة عن الأمم الأخرى دون محاولة تغييرها حتى ولو تغيرت هذه الدول، مما يؤدي إلى تكويـــن المشاعر العدائية والدخول في نزاعات وهذا ما يؤكد مفهوم الصورة المعاكسة Merroir images ، وهذا ما أكـــده مثال يوري برونفينبرينر عن اعتقاد المواطنين الأمريكيين والسوفييت بصور متعاكسة اتجاه بعضهم البعض.[1]

- الدولة كسبب للنزاع:

مستوى التحليل هذا يتعلق بالدولة القومية، أو الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وهو المستوى الذي تم في البداية التركيز عليه بشكل مسرف من قبل الباحثين الغربيـــن، وهو الاتجـاه الذي هيـمن تقريبـا على كـل الكتـابات والجامعات الأنجلوسكسونية.

فنجد التيار الواقعي يركز على المصلحة القومية كمستوى تحليل أساسي للعلاقات الدولية، حيث ترى الواقعية في الصراع نتيجة للتضارب بين مصالح الدول، وان مفهوم القوة هو مفهوم الرئيسي في تفسير السلوك الدولي، وان المصطلحات والتعابير القانونية ليست سوى ستارا يختفي وراءه محرك العلاقات الدولية وهو '' القوة''[2].

ويقول "مورغنثو" عن ارتباط هذه النظرة بظاهرة النزاع الدولي:" أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبقي أو السلام العالمي، ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كافة الدول لتحقيق مصالحها...بل على العكس، فهي تفترض صراعا مستمرا، أو تهديدا مستمرا"[3] .

"نيكولاس سيبكمان" يعتقد من جهته أن ما يميز العلاقات الدولية هو الصراع وليس التعاون، وإن العلاقات القائمة بين الجماعات في دولة معينة خلال الأزمات، أو عند انهيار السلطة المركزية تمثل حالة طبيعية للعلاقات بين الـدول في النظام الدولي، وان الدول تبقى إما لأنها قوية، أو لان دول أخري تتولى حمايتها،

[1] جيمس دورتي وروبرت بلستاغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1 ،1985، ص 140

[2] عبد القادر محمودي النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، الجزائر، ط1،2001، ص38

[3] عبد القادر محمودي، نفس المرجع، ص 43-45

وهذا يقودنا إلى تأكيد عبارة 'تيلـــي'Charles Tilly الشهيرة '' الحرب صنعت الدولة، والدولة صنعت الحرب''.[1]

- النظام الدولي كسبب للصراع:

يرى أصحاب الطرح النظمي أن أهم فاعل في النظام الدولي هو الدولة-الأمةNation- State، ومجموع هذه الأخيرة "الوحدات"، والتفاعلات الحاصلة بينها يشكل لنا النظام الدولي الذي هو المستوى الرئيسي لتفسير مختلـــــف الظواهر في العلاقات الدولية.

فالتركيز على مستوى التحليل النظمي يسمح بكشف أشكال التفاعل بين الفاعلين في النظام الدولي، كأنـــــماط تشكيل وفض الأحلاف والتحالفات، الحفاظ على الاستقرار، الأزمات والحروب وتوازنات القوى، وهي كلها ظواهر كلية تقع في المستوى فوق الوطني.

ينطلق أصحاب الأطروحات التي ترتكز على مستوى النظام الدولي في التحليل من حالة الفوضى كمعطى مسبق في النظام الدولي، ويترتب عن ذلك إغفال الاختلافات على مستوى الوحدات وغض النظر عن خصائصها الداخلية ويتبنى هذا الطرح بشكل خاص أنصار الاتجاهات الواقعية واللبرالية ونظرية النظم.

فالواقعية الجديدة تقترح نظرية شاملة للمنظومة الدولية، حيث تنطلق من مستوى النظام الدولي للتحليل، باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم أفعال الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على الأفعال، فالعنصر الوحيد الذي يتمتع بالأهمية عند والتز هو المنظومة، أما العوامل الأخرى كالسياسة الداخلية، الدين، وعلم النفس تعتبر مسائل ثانوية، معتقدا أن الوضع الفوضوي للعلاقات الدولية يجبر الدول على اتباع سياسات واقعية.[2]

تركز الواقعية الجديدة في تحليل الصراعات الدولية على المستوى النظمي على طبيعة النظام الدولي والفاعلين الأساسيين، وبواعث السلوك التنازعي للدولة في سعييهم لتعظيم المكاسب المتاحة وتقليل المخاطر،

[1] فريد زكريا، من الثروة الى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ترجمة رضا خليفة القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1999، ص36

[2] كزافيي غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي،2001. ص85

أي تحقيق الأهداف المتمثلة أساسا فيضمان الأمن والحفاظ على وجودها كوحدات مستقلة في النظام الدولي المتسم بخاصية الفوضى.

اللبرالية الجديدة تأخذ أيضا بالدولة كممثل شرعي، وتوافق في الوقت ذاته التصور الواقعي في التأكيد على فوضوية بنيـــة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الدول كفواعل وحيدة وعقلانية، وتأثير ذلك في حدوث الصراعات على المستوى الدولـي، ويركز الاتجاه المثـالي على العلاقـة بين الحروب الدوليـة ووجود النظـم اللاديمقراطية، أو بين الحروب ووجود عوائق أمام التجارة الحرة بين مختلف الدول كما تؤكده فرضيات اللبرالية التجارية.

الاتجاه المؤسساتي ينطلق أيضا من المستوى الدولي في تفسير سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي، غير أن التفكير المؤسساتي يؤكد على أن وحدات النظام الدولي في سلوكها الخارجـي، تسعى دوما لتعـظيم مكاسبها معتمدة على مبـدأ التعاون بدلا من الاعتماد على الذات، وهي تقدم على ذلك متى رأت أن هذا الإجراء يسمح لها بالحصول على أكـبر قدر ممكن من المكاسب المطلقة. لكن الفوضى حسب النظرة اللبرالية لا تعني بان التعاون بين الوحدات المختلفة غـير ممكن، وما يثبت ذلك هو وجود وتوسع النظم الدولية. أنصار نظرية النظم من جهتهم يركزون على المستوى النظمي في تفسيرهم لمختلف الظواهر الدولية، بما في ذلك الظاهرة التنازعية، لقد اعتبر كابلان أن سلوكيات الدول اتجاه بعضهـــا البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، من عدد الوحدات الأساسية إلى توزيع القوة بينها، فطبيعة النظام حسب كابلان تحدد بدرجة كبيرة سلوكية أطرافه[1].

وفي حين اعتبر البعض أن نظاما هرميا أو أحادي القطب هو الأكثر سلما ، رأى كتاب آخرون مثل كينيث والتز أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرار والأقل نزاعات ، ويشير والتز إلى النظام الدولي أثناء فترة الحرب الباردة الذي يتسم بغياب الصراعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى إلا أن اكثر المهتمين بدراسة تطور النظام الدولي أمثال ''ريتشارد روزكرينس'' و ''كارل دوتش''، ديفيد سينغر

[1] حتى ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص48

، وموررتن كابلان، اعتبروا أن النظام المتعـــدد الأقطاب الأكثر سلما من أي بنية دولية أخرى نتيجة مرونة تغيير التحالفات ووجود عدة أقطاب مما يسهل إحداث التوازن المطلوب ويقلل بالتالي من عدد الصراعات.[1]

يرد كثير من أصحاب مدرسة الواقعية السياسية مجمل مصادر النزاع الدولي إلى المستوى النظمي، ويركزون في تفسير الســلوكيات النزاعيــة على مفاهيم استراتيجـية كالاختلال في مـيزان القوى أو وجود"نزاع قوة"الذي يحدث نتيجة انسحــاب قوة كبرى من القيام بدور أساسي سياسي وأمنى كانت تقوم به في منطقة معينة أو دولة معينة، أو وجود موقع جيواستراتيجي هام(دولة، مضيق، بحر) ، يشكل نقطة جذب وتنافس عند القوى الدولية والإقليمية مثلا.[2]

المطلب الثاني: مفهوم التعاون في العلاقات الدولية

يعرفه رزمان وتوفال بانه الحالة التي بموجبها يتوافق الأطراف على العمل مع بعضها البعــض بهــدف تحقيق مكاسب جديدة لكل المشاركين والتي لا يمكن تحقيقها بالعمل المنفرد. وينبه الكاتبان أن التعاون يعني أكثر من مجرد كونه ضد النزاع، بل هو مجموعة من الإجراءات الإيجابية المحددة والواعية. ويعرف كوهن التعاون الدولي بانه يحدث عندما تكيف الفواعل سلوكها على حسب التفضيلات الآنية والمتوقعة مـن الآخرين عبر عملية تنسيق السياسات.

وتستخلص هيلين ميلر انطلاقا من تعريف كوهن النقاط التالية:

- يفترض التعاون أن سلوك كل فاعل يتجه نحو تحقيق هدف ما.
- يفترض أن الفواعل تتبنى سلوكا عقلانيا، يتعلق بحساب توافق التكلفة مع طبيعة الهدف المنشود.
- يحقق التعاون عوائد ومكاسب متبادلة لكل الأطراف المشاركة.
- يتطلب التعاون أن يكيف كل طرف سياساته توقعا للمكافأة، وبهذا يفرض التعاون تكلفة على كل الأطراف.

[1] حتى ناصف يوسف، مرجع نفسه، ص322-323

[2] حتى ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع نفسه، ص222-224

ويستخدم التعاون الدولي حسب زرتمان وتوفال للإشارة الى استراتيجية الفواعل لحل قضايا معينة، ويحمل التعاون معنيين:

المعنى الأول: أن حل القضايا يمكن أن يكون بين دول متصارعة، كحالات التعاون بين الو م أ والاتحاد السوفياتي أثنـاء الحرب الباردة، فالخصوم يتعاونون في مناسبات عديدة دون أن يعني ذلك معالجة النزاع نهائيا.

المعنى الثاني: أن التعاون يعني رغبة الأفراد في الحفاظ على تعزيز التفاعلات، مما يولد تعاطفا وشعورا متبادلا مفاده أن رفاه كل طرف يعتمد على رفاه الأخر. مع أن هذا لا يحول دون وجود نزاع أحيانا أو التنافس أحيانا أخرى.

أنواع. التعاون:

يمكن للتعاون أن يتحقق عبر عدة أساليب:

التعاون الصريح: يشير إلى التعاون الذي يتم عبر عمليات المساومة أو التفاوض، كالتفاوض بشأن معاهدة أو المساومة حول نزع السلاح. وحسب هيلين ميلر هو الشكل الأكثر شيوعا.

التعاون الضمني: ويحدث نتيجة التقارب بين توقعات الفواعل.

التعاون المفروض: يحدث عندما يقوم طرف ما بتغيير سلوك طرف أخر بالقوة، وغالبا ما يحدث هذا النوع في ظل وجود قوة مهيمنة في المفاوضات الدولية تجبر الأطراف على التعاون[1] .

أولا: إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة كان هناك شماليين"Deux Nord"يتنافسان بشدة لاستقطاب دول الجنوب التي كان معظمها حديثة الاستقلال.فالتعاون بهذا المفهوم كان يتميز بتحقيق أبعاد إستراتيجية غالبا ما توظف فيه نظريات اقتصادية تنموية تنتمي لهذا التيار أو ذلك حيث كانت الدول النامية تستفيد من هذا الصراع الإيديولوجي، والمساعدة من أجل التنمية كانت ترتكز أساسا على الرباط السياسي (الانتماء السياسي)،إلا أن الاستفادة من هذه الظروف الدولية لم تعم جميع الدول النامية ، حيث

[1] univ-blida2.dz (2020/2021). نظريات التكامل والاندماج.pdf . https://elearning.univ-blida2.dz/course/view.php?id=1291

بقيت حبيسة التخلف المتمثل في تراجع مستويات الإنتاج الزراعي و الصناعي ، انخفاض الدخل الفردي ، واستمرار التبعية بأشكالها المتعددة : المالية ، التكنولوجية والتجارية قد تسببت هذه الظواهر الاقتصادية في تكريس تذبذب الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني. في خضم هذه المعطيات نشأ التعاون متعدد الأطراف بفعل نقله نوعية تعتمد على التعامل الذي يتم من خلال وبين وعبر المجموعات الإقليمية[1].

فإذا كان التعاون الدولي اعتمد في السابق على مسألة المساعدات بشكل أساسي، فإن الأوضاع الراهنة تحتم إعطاء الأسبقية للتعاون التجاري والمالي المتعدد الأطراف، والتعاون الإقليمي والمبادرات اللامركزية، وكل هذا يستدعى إعادة بناء مؤسسات حكومية (Institution Etatique) مكلفة بالتعاون والإشراق عليه؛ إذا أن الأمر لا يتوقف على مدى السلطات والاختصاصات الممنوحة للتكتل الإقليمي بقدر ما يتوقف على اتجاه إرادة وحرص الدول الأعضاء نحو تدعيم عملية التعاون وترقيتها لتشمل جميع ميادين الحياة (الاقتصادية والثقافية ...)[2].

في ضوء هذا التحليل وإذا كانت الدول المتقدمة تسعى إلى بناء التكتلات وهي قوية منفردة فالدول النامية أولى وأجدر بالسعي بكل ما أوتيت من وسائل لإنشائه مثل هذه التكتلات. خاصة إذا علمنا أن الدول النامية بعد ظهور القطبية الأحادية وظهور ترتيبات جديدة لأوضاع العالم أصبحت تواجه مشكلتين رئيسيتين:[3]

1- انخفاض أسعار المواد الأولية (بقاء أسعار المواد الأولية في مستويات متدنية) علما أن هذه المواد الأولية تعتبر المصدر الرئيسي من المداخيل من العملة الصعبة، ولعل العملية أخطر بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث التي لم تتوصل إلى تنويع صادراتها.

2- اتجاه المساعدات العمومية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية نحو الانخفاض لغياب الحافز الإيديولوجي والسياسي.

[1] حسن حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر المعاصر، بيروت الطبعة الثانية 2000.ص49

[2] التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، أعمال المؤتمر الدولي الثالث، مركز الدراسات العربي الأوروبي من 9 إلى 11 يناير 1995, دبي، الأمارات العربية المتحدة. ص44

[33] عبد القادر كاشير، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الأولى 1995.ص79

ثانيا: التعاون الدولي في ظل المعطيات الدولية الجديدة:

لقد تميزت العشرية الأخيرة من القرن العشرين بسقوط وانهيار القطبية الثنائية، فانهيار الإتحاد السوفييتي ساهم في تكريس انفراد الولايات المتحدة بفرض آليات صناعة الانصياع وتحولها إلى قوة عليا تبسط يدها على العالم، ويظهر ذلك جليا في الواقع الميداني حيث أحكمت سيطرتها على المصادر الرئيسية للطاقة (النفط) بافتعالها لحرب الخليج الثانية، في ظل هذا التشكيل الجديد للعالم انفردت الولايات المتحدة بسيادتها في كافة المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية. في غمرة هذه الأحداث برز مفهوم العولمة لتوحيد القيم والتصورات واختراق الحدود وتقليص السيادة الوطنية، فالمال والتكنولوجيا والقوة كلها أصبحت وسائل لتحقيق بنى إيديولوجية وثقافية موحدة إيذانا بميلاد حضارة واحدة للعالم مما يضفي على العولمة صفة النمطية الواحدة والأسلوب الواحد والنظرة الواحدة للإنسان والحياة وهي نظرة المنتصر السيد الذي يحكم سيطرته على العالم باسمه ولصالحه[1].

إن الخلاصة الأساسية مما سبق تنحو إلى أن العولمة والسيادة تبدوان متقابلتين فلا تتحقق إحداهما إلا بإلغاء الأخرى فدور الدولة القطرية أخذ يتضاءل مع العولمة الحديثة وبالفعل نحن اليوم أمام دولة مقيدة في جميع ميادين الحياة فعلى سبيل المثال السياسة المالية والنقدية والاقتصادية ككل نتأثر بدور وحركة الشركات العابرة للقارات.

ثالثا: شروط وأهداف التعاون الدولي بالمفهوم الجديد:

العوامل السابقة تدفع بالدول النامية إلى تغيير المنهج التنموي والتعامل مع المعطيات الدولية الجديدة ولا يخفى على أحد أن التعاون كمبادرات دولية قد تكيف مع المعطيات الراهنة فالدول المتقدمة أصبحت تربط قبولها للتعاون بضرورة توفر الشروط التالية:

شروط تعاون شمال جنوب: 1-تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية مما يؤدى إلى الاستقرار السياسي وتوفير الأمن. 2.احترام حقوق الإنسان وترقيتها بشكل يضمن كرامة

[1] فتحي يكن، رامز طنبور، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 2000.ص101

الإنسان في جميع ميادين الحياة .3إيجاد مؤسسات كفأه تمنح لها صلاحيات واسعة لمراقبة أوجه واستعمالات المال العام والذي غالبا ما يهدر بطرق غير رشيدة. .4إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى حيث سبق وان طبقت مجموعة كبيرة من الدول ما يعرف ببرنامج التكييف الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي. . 5. فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية. .6توفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص.

رابعا: الأهداف الجديدة للتعاون الدولي:

.1يحقق التعاون الدولي مصدرا رئيسيا لتعزيز التجارة والاستثمار والكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير آليات التنافسية الاقتصادية المتمثلة في توفير منتوج ذو جودة عالية وأسعار منخفضة وكميات كبيرة .2القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف اجتماعية ملائمة للعيش الكريم في البلدان النامية.

3- محاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة .4- القضاء على الأسواق الموازية والاقتصاد غير الرسمي، والمتاجرة في المخدات وتبييض الأموال .5-الإشتراك للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث.[1]

استنادا إلى الشروط والأهداف المذكورة سابقا يتضح لنا أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات النقدية والمالية فحسب بل يتعدى إلى المساهمة المباشرة في الحياة الاقتصادية من خلال استثمار المباشر الذي يجعل الدول المتقدمة طرفا في عملية تطوير المنتوج والخدمة على قدم المساواة بشكل يضمن التساوي في الحقوق كما أشرنا إليه في تعريف التعاون الدولي ولعله من نافلة القول إن الشراكة الأورو-متوسطية تندرج في هذا السياق.

وخلاصة لما تم معالجته أصبح التعاون الدولي و لكي يحقق الأهداف المرجوة منه في تحقيق التنمية المستديمة ينبغي له أن يقترن بالجهود الذاتية للبلدان المعنية و حسب الهيئات الدولية لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا أخذت البلدان النامية بنفسها زمام الأمور وإن كان ذلك بمشاركة فاعلين آخرين، غير أن نقل التكنولوجيا والتحويلات المالية باتجاه بلدان الجنوب يبقى الوسائل الأساسية لمباشرة التنمية المستديمة،

[1] حسن حنفي، صادق جلال العظم، مرجع سابق، ص57

ويبدو دعم المساعدة التي يقدمها الفاعلون المختلفون في مجال التعاون من أجل التنمية الأكثر إلحاحا من ذي قبل أكان ذلك الدعم نوعيا أم كميا و أخيرا تبدو قضية إلغاء المديونية الخارجية حجر الزاوية التي يبنى عليها نجاح التعاون الدولي.

المبحث الثاني: المنظور الواقعي والليبرالي في العلاقات الدولية

المنظور الواقعي بطبيعة الحال ليس نظرية واحدة بل تشمل جملة مقاربات ضمن ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية التقليدية والواقعية البنيوية أو التنسيقية أو الجديدة –النيو واقعية–.

ترجع الأصول الفكرية الليبرالية إلى الثورة العلمية للقرنين السادس عشر والسابع عشر، وأفكار التنوير بمختلف تياراتها الفكرية، وإلى الثورتين الفرنسية والأمريكية التين أكدتا على مبدأ الحرية والحقوق الإنسانية والتي يرى أنصار هذه النظرية أنها جوهر فكرهم، وقد برزت بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الأولى على يد الرئيس الأمريكي وودور ولسون ومبادئ عصبة الأمم، لكنها سرعان ما تراجعت بنشوب الحرب العالمية الثانية حيث سيطرت النظرية الواقعية التي تعد النظرية الليبرالية البديل التاريخي لها، ورغم بعث الفكر اللبرالي مرة أخرى بإنشاء الأمم المتحدة لكن سرعان ما عادت سياسة، القوة ببداية الحرب الباردة، لذلك تعد فترة ما بعد الحرب الباردة الأرضية الصلبة التي استطاع من خلالها الليبراليون تطبيق فرضياتهم على أرض الواقع.

المطلب الأول: المرتكزات النظرية للمنظور الواقعي

مثل الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولـية تستطيـع تفسير أهم الظــواهر فيها (ظواهر الصراع والحرب) الهدف الأساسي للواقعيين، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين برزت الواقعية (تحت تأثير الوضعية في العلوم الاجتماعية) كمشروع فكري ونظري يسعى إلى نــقل العلاقات الدولـية من حقل الدراسات التقليدية المثقلة بأنماط التفكير المثــالي، إلى حقل الدراسات العلمية المسلح بأدوات وأســاليب التفكير العلمي "الوضعي ".وبعد أكثر من سبعين سنة من ظهورها على المسرح النظري للعلاقات الدولية، تتبوأ الواقعية صدارة النظريات الأكثر تمثيلا وتأثيرا في العلاقات الدوليـة تنظيرا وممارسة، بل ويطلق عليها النظرية أو الاتجاه المهيمن والسائد.

"**القوة**" كمحدد لتفاعلات الدول:

يبدو للوهلة الأولى أن تعريف الواقعية أيسر نسبيا من تعريف باقي النظريات الموجودة في حقل العلاقات الدولية، إذ يوحي ويبوح اسمها بالكثير من مضمونها، أو على الأقل، بمنهجها وموضوع دراستها المتمثل في الواقع الدولي كما هـــو موجود. لكن بالعودة إلى التعاريف التي قُدمت حولها، يتبدد ذلك اليسر وتزداد المهمة صعوبة في ظل التعدد والاختلاف الذي يميز هذه التعاريف حد الاقتناع بعدم جدوى البحث في هذه المسائل. جاك دوللي Jack (Donnelly) مثلا يخبرنا أن الواقعية ليست مجموعة واضحة من الفرضيات والاقتراحات بل هي بالأحرى "توجه عام"[1].

أما ستيفن والت، فيشير إلى أنها "برنامج بحثي واسع يضم داخله العديد من النظريات المتنافسة، تجمع بينها عدة افتراضات رئيسية يتفق عليها أغلبية الباحثين"[2]

الواقعية ": يتفق الواقعيون في تقديم نظريتهم "الواقعية " على أنها الأسبق ظهورا من الناحية التاريخيـة مقارنـــة بمنافساتها من النظريات الأخرى. إذ يمكن العودة بالتراث الفكري الواقعي إلى مفكري العصـــور القديمة في كل من الصين (صان تزو) والهند (كوتيليا)، وإلى المفكرين الغربيين القدماء مثل المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس، الفيلسوف السياســـي الإيطالي نيكولاي مكيافيللي (1469- 1527)، والمنظر السياسي الإنجليزي في القرن السابع عشر توماس هوبـــز (1588- 1679). فهؤلاء المفكرون اعتقدوا أن العناصر المركزية المتحكمة في السياسة الدولية هي "القوة" و"الأمن".

ويشير إسماعيل صبري مقلد إلى أن فلسفة القوة كانت القاعدة المحورية التي بني عليه التفكير الواقعي بشأن العلاقات الدولية، ذلك أن التاريخ الطويل من الصراعات الدولية ينبئنا بمدى ارتباطها أما مارتن وايت (Wight Martin)، فيشير إلى أن أهم ما يميز التاريخ الحديث عن التاريخ الوسيط (أي في المرحلة السابقة

[1] Jack Donnelly, Realism and International Relations (UK: Cambridge University Press, First Edition, 2004), p06.
[2] أحمد محمد أبو زيد "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد44 ،2012. ص36

عن ظهور الدول القومية) هو تفوق فكرة "القوة" عن فكرة "الحق"، وبالتالي لا نكون مبالغين إذا وصفنا العلاقات الدولية بأنها ليست أكثر من صراعـــات حول '' القوة''.[1]

كان لـ '' توماس هوبز'' الدور الأكبر في التقعيد والتأسيس الفلسفي لفكرة القوة كمحدد لسلوك الأفراد والدول معا، حيث يقول "إنني أعتبر الجنس البشري كله لديه جنوح عام إلى الرغبة المستمرة في سبيل القوة بعد القوة، ولا ينتهي هذا الجنوح إلا بالموت''[2].

يورد محمد أنور فرج أسبابا ثلاثة تواجه مفهوم '' القوة'' الذي قدمه الواقعيون كمفتاح لتفسير سلوك الدول، وهذه الأسباب هي:[3] 1-القوة ليست مطلقة، بل هي نسبية ويجب مقارنتها بقوى الدول الأخرى . – 2القوة ليست مستقرة على حال، بل تتغير مع تغير عناصرها – 3 .ليس هناك عامل واحد يمكن من خلاله التحكم بالقوة حتى ولو تمثل في القوة العسكرية.

إن هذه المشكلات التي تعيق الواقعيين في تقديم مفهوم موحد للقوة وكذا تحديده وضبطه بدقة، لم تثن الواقعييـــن على تبنيهم عنصر القوة في بناء مختلف مفاهيمهم وافتراضاتهم حول تحليـــل وتفسير السياســـة الدولية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن فهم المصلحة الوطنية، السيادة، توازن القوى، التحالفات، الحرب إلا في إطار القوة وعلاقات القوة.

إذن، تعتبر "القوة " في الفكر الواقعـــي موجها تاريخيا ومرشدا نظريا للباحثين والمفكريـن في مجال العلاقات الدولية، كما أنها تعتبر بمثابة الناظم العملي والحاكم الفعلي للعلاقات القائمة بين الدول، وهي تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامـات الفلاسفة والمفكرين عبر العصور. وتتيح مقاربة العلاقات الدولية من زاوية القوة لفت انتباه الباحثين والمنظرين وحـــتى الفلاسفة والمفكرين إلى ضرورة عدم الإغراق في التأسيس لـ "مثاليات" تتجاوز حقيقة ارتباط الواقع الدولي والكثير مـن سلوكيات الدول بظاهرة ومنطق "القوة"، وكذا عدم إهمال وتجاهل مسألة الحرب، أو الخطأ في الاعتقاد بسهولة تجاوزها والحد منها .فالانطلاق من القناعة بمحورية القوة في

[1] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: ذات السلاسل للنشر،1987) ص17
[2] محمد أنور فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.ص196
[3] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص230.

العلاقات الدولية يساعد في فهم ومعرفة الأسباب العميقة التي تؤدي إلى اندلاع الحروب، أو كما قال والتز: '' تفسير الحرب أسهل من محاولة فهم شروط السلام ''[1].

إلى جانب مفهوم "القوة" يقدم الواقعيون حزمة من المفاهيم التي تعتبر في الحقيقة أدواتهم الأساسية في فهم وتحليل ظواهر العلاقات الدولية، نذكر منها:

مفهوم توازن القوى :(Balance of powers)

والذي يرتبط كلية بالآثار الناجمة عن وجود مبدأ القوة في العلاقات الدولية. فلا يمكن الحديث أبدا عن مفهوم توازن القوى في غياب القوة في حد ذاتها، فالصراع على القوة (الذي قد يفضي إلى الحرب) هو ما يخلق الحاجة إلى توازن القوى (الذي يحافظ على استقرار النظام القائم). وبالتالي، فالتوازن هو ظاهرة طبيعة ملازمة لظاهرة القوة، وليس مسألة اختيار سياسي من طرف حكام الدول كما يرى به مورغا نتو[2] .وإذا كان التوازن ملازما للقوة فإن الحرب ملازمة كـــــذلك لاختلال التوازن (قد تكون الحرب في بعض الحالات أداة لخلق التوازن أو لإعادته)، فعندما تميل كفة القوة إلى أحـــــد الأطراف المشكلة للتوازن تصبح إمكانية اندلاع الحرب كبيرة، لأن الطرف الأقوى سيميل إلى استخدام قوته ضد الآخرين حسب قانون القوة الذي قدمه مورغا نتو، ولتفادي اندلاع الحرب وجبت العودة إلى وضع التوازن أو خلق توازن جديد. وهنا قد تضطر الدول إلى استخدام إحدى أدوات تحقيق التوازن كالتسلح والتعويضات الإقليمية والتدخل ...إلخ، على أن أهمها على الإطلاق يتمثل في "نظام التحالفات " الذي تعمل من خلاله الدول على الوصول إلى وضع التوازن أو المحافظة عليه عندما يكون قائما.

مفهوم الدولانية: (Statism):

تتيح السيادة للدولة احتكار جميع أدوات الإكراه والعنف، كما أن سلطتها نافـذة على إقليمـها وشعبها دونمـا أن يشاركها في ذلك أي طرف سواء من الداخل أو من الخارج، ففي الدولة الواحدة هناك سلطة

[1] Kenneth N. Waltz, «Structural Realism after the Cold War», International Security, Vol 25, No 01, Summer 2000, p 08

[2] كريس براون، فهم العلاقات الدولية. (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث) الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.ص235

واحدة معترف بها وتـملك حقا حصريا في تسيير شؤونها. أما على المستوى الخارجي؛ فتتيح السيادة للدولة حق الاعتراف بها ومساواتها القانونية مع غيرها من الدول، وعدم الاعتداء عليها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بأي شكل من الأشكال، ...إلخ .وبالنسبـة للمنظرين الواقعيين، فهذا يعني أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، أما الفواعل الأخرى التي أنتجهـــا التفاعل بين الدول كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية فهي تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية والتأثير. وعليه، فأي تحليل وتفسير للسياسة الدولية يجب أن ينطلق من هذه المسلمات.

مفهوم الفوضى '' Anarchy'':

يعود أصل الكلمة إلى المصطلح اليوناني "أنارخوسAnarkos " ، والذي يعني حرفيا من دون حكومة أو حاكم[1] ."وفي الحقيقة يرتبط هذا المفهوم ارتباطا مباشرا بمفهوم السيادة، بل هو أحد نتائجها الأكثر أهمية على المستوى الدولي. إذ تعني السيادة الخارجية للدول عدم خضوعها لأي سلطة فوقها مهما كانت، ولما كانت الدول جميعها متماثلة السيادة من الناحية القانونية، فهذا يعني أن النظام الدولي تحكمه " الفوضى" بتعبير الواقعيين، والتي تعني غياب أي سلطة عليا فوق سلطات الدول.

مفهوم البقاء :Survival

كما ذكرنا سابقا، فإنه في ظل البيئة الفوضوية للنظام الدولي تزداد المخاطر التي تتهـدد الـدول، ويصبح أمنهـــا معرض بشكل كبير للفقدان، وعليه تسعى الدول إلى استخدام كل وسائلها المتاحة (وعلى رأسها القوة العسكرية) من أجل ضمان أمنها المتمثل في "البقاء ". فكما يقول والتز "بعد دافع البقاء، قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشـكال لانهاية لها''[2].

[1] مارتن غريفي وتيري أوكلاهن، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.ص324

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهن، مرجع سابق نفسه، ص324

مفهوم المساعدة الذاتية: Help-Self

حينما لا يمكن للدولة أن تعتمد على سلطة فوقها أو على دولة أخرى لضمان بقائها ضد التهديدات التي تأتيها من خارجها فإنها تضطر إلى الاعتماد على نفسها، ففي ظل البيئة الدولية الفوضوية يغيب وجود الحكومة العالمية التي تتكفل بضبط وإدارة شؤون العلاقات بين الدول، ومعه تقل فعالية أدوات الضبط الأخرى المتمثلة في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والمحاكم الدولية، ...إلخ، وتحت وطأة التهديدات التي تفرضها مثل هذه البيئة الفوضوية فإن الدول تجدها أنفسها مجبرة على الاعتماد على قدراتها الذاتية لتحقيق وضمان أمنها وبقائها .

يقتضي هذا المبدأ لجوء كل دولة إلى زيادة مخزونها من القوة الاقتضاء، وفي ظل حالات الشك والخوف التي تطبع العلاقات بين الدول، فإن الدول تدخل فيما بينها في سباق للتسلح، وهذا ما يسمى عند الواقعيين بـ "المعضلة الأمنية،Security Dilemma" هذه المفاهيم وغيرها مما لم يرد ذكره هنا تمثل أدوات الفهم والتحليل الأساسية لـــــــدى الواقعيين، وهي بمثابة مفاتيح لفهم افتراضاتهم ونظرياتهم عن السياسة الدولية. ولا بد من الإشارة إلى أنه لا توجد نسخة نظرية واحدة من الواقعية حتى نتحدث هكذا بعمومية عن افتراضاتها الأساسية. فمايكل دويل مثلا، يتحدث عن أربع اتجاهات للواقعية تتعلق بالرواد الأوائل:

(الواقعية "المركبة Complex ") لـ ثيوسيديدس، و(الواقعية "الأصولية " أو "الأساسية Fundamentalist) لـ مكيافيللي، و(الواقعية " البنيوية " أو "الهيكلية Structuralist ") لـ هوبز، و(الواقعية "الدستورية Constitutionalist ") لـ روسو [1]. و" تيموثي دن" أشار إلى أن هناك تمييزا شائعا يصنف الواقعية إلى [2]:

- الواقعية " الكلاسيكية (" حتى القرن العشرين)،
- والواقعية "الحديثة (" 1939- 1979)،
- والواقعية الجديدة (1979 فصاعدا).

[1] محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص171

[2] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث)، (ط1، الإمارات العربية ،2004)، ص234

المطلب الثاني: المرتكزات النظرية للمنظور الليبرالي

وصف كل من زاتشر (Zecher)وماثيو (Mathew) الليبرالية في العلاقات الدولية بأنها تحوي عناصر تقدمية وتعاونية وحداثية. فهي:[1]

1 – تقدمية؛ لأن الليبراليين يعتقدون أنه حينما تسود أفكارهم فإن العلاقات الدولية ستتحول تدريجيا نحو تشجيع وترقية الحقوق الإنسانية، عن طريق خلق شروط للسلام والازدهار والعدالة.

2 – تعاونية؛ بسبب أن تحقيق أعظم قدر من الحرية الإنسانية يزيد من إمكانية التعاون بين الدول والفواعل الدولـــــية الأخرى. فبدون التعاون لا يمكن تحقيق الفائدة من: التفاعل، الاعتماد المتبادل وفرص تحقيق السلم، الرفاهية، والعدالة.

3 – حداثية؛ لأن الليبراليين يعتقدون أن العلاقات الدولية قد تحولت بفعل عوامل عديدة عملت على تحديث العالم مثل: الديمقراطية الليبرالية، الاعتماد المتبادل بين الدول، التقدم المعرفي (العلمي)، المؤسسات الدولية والتكامل الاجتماعي الدولي (بين الأفراد والجماعات).

تيم دن (Dunne Tim) لم يفصل بين النظرية الليبرالية "الدولية" وتلك التي تعالج الشؤون المحلية، وقدم أهم مرتكزات التفكير الليبرالي الدولي كما يلي [2]: السلم بين الدول الديمقراطية، العلاقة الإيجابية بين التجارة الحرة والسلم، وجود انسجام في المصالح بين الأفراد، أهمية خلق مؤسسات دولية بالنسبة للبعـــض (المثاليين) وحتى حكومة عالمية، الآثار السلمية لعمليتي التكامل الدولي والاعتماد المتبادل. ولخص كيجالي (Kerley) الافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية كما يلي:[3]

1 – الطبيعة الإنسانية في جوهرها خيرة والأفراد لهم القدرة على مساعدة بعضهم البعض والتعايش معا؛

2 – اهتمام الإنسان برفاهية الآخرين يجعل من التقدم أمرا ممكنا؛

[1] Edwin van de Haar, Classical Liberalism and International Relations Theory: Hume, Smith, Mises, and Hayek, (USA: Palgrave Macmillan, First Edition, 2009), p 141.
[2] Ibid, p 142
[3] Cynthia WEBER, International Relations Theory: A Critical Introduction (New York, Routledge, Third Edition, 2010). p41.

3 – السلوك الإنساني السيئ ليس صفة أصيلة أو طبيعية في الإنسان، بل هو نتاج المؤسسات والظروف السيئة التي تدفع الإنسان إلى التصرف بأنانية وإيذاء للآخرين؛

4 – الحرب ليست أمرا حتميا، ويمكن منع تكرارها بواسطة القضاء على الظروف التي أنشأتها؛

5 – تعتبر الحروب وعدم المساواة مشكلات دولية، تتطلب جهودا جماعية ومتعددة الأطراف لإزالتها؛

6 – تستطيع المؤسسات الدولية أن تسهم بفعالية في الحد من الآثار السلبية (إمكانية حدوث الحروب) التي تخلفها حالة "الفوضى " في المجتمع الدولي.

وحسب (آندري مورا فسيك) تتمثل الافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية للعلاقات الدولية في: [1]

1 – أولوية وأسبقية الفواعل الاجتماعية على من عداها من فواعل؛ فالفواعل الأساسية في السياسة الدولية هي الأفـــراد والجماعات الخاصة، وهي كيانات عقلانية تعمل على تنظيم التبادل والعمل الجماعي لتحقيق مصالح مختلفة تحت القيود التي تفرضها كل من: قلة الموارد، القيم المتعارضة، ومختلف التأثيرات الاجتماعية.

2 – التمثيل وتفضيلات الدولة؛ فالدول (أو المؤسسات السياسية الأخرى) يمثلها في الحقيقة مسؤولون يتصرفون باسمها ويدافعون عن مصالحها، لذا فهم الذين يحددون تفضيلات الدولة ويعملون على تحقيقها في مجال السياسة الدولية.

3 – الاعتماد المتبادل والنظام الدولي؛ حيث أن ترتيب أولويات وتفضيلات الدول التي يسود بينها اعتماد متبادل هو الذي يحدد سلوكيات هذه الدول.

[1] Andrew Moravcsik, «Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics», International Organization, Vol 51, No 04. Autumn 1997, pp 516-520.

أما أحمد محمد أبو زيد، فيرى أن جوهر المدرسة الليبرالية يتمثل في دراسة العلاقة التي تقوم بين الدولة والمجتمـــع، وعلاقة الدولة بمحيطيها الداخلي والخارجي. إذ لا يمكن الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، بل إن محددات سلوك الدول تجد مصدرها أساسا في المكونات الداخلية، وعلى رأسها الأفراد [1].

لا يمكن القول بأن ما ورد من أفكار وعناصر فيما سبق – والتي تمثل الافتراضات الأساسية لليبرالية – تلقى إجماعا لدى الليبراليين. فالليبرالية مثل العديد من النظريات الكبرى الأخرى، هي تجميع لعدد من الأفكار المختلفة التي قد تصل حد التناقض في بعض الأحيان.

الاتجاهات التنظيرية الليبرالية

تطلعنا الكتابات المتخصصة في المجال النظري للعلاقات الدولية أنه لا توجد ليبرالية واحدة، ولكن توجد ليبراليـات متعددة، تبعا للظروف الدولية التي جاءت في سياقها، وللمشروع الفكري الذي أتت به، لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه الظروف وعلى رأسها فقدان الأمن والسلم الدوليين.

لا يوجد إجماع بين المنظرين حول عدد التيارات النظرية الليبرالية في مجال العلاقات الدولية، ولا حتى حول تسمياتها. لكن المشترك بين مختلف التصانيف التي قدمت بشأنها كانت على نحو ثلاثي (على الأقل فيما اطلعنا عليه من أدبيات)، حيث قسمها البعض من هؤلاء إلى: الليبرالية الأممية، المثالية، والليبرالية المؤسساتية. بينما ذهب البعض الآخر إلى أنها تتمثل في: الليبرالية التجارية التي تربط بي التجارة الحرة والسلم، والليبرالية الجمهورية التي تربط بين الديمقراطية والسلم، والليبرالية الاجتماعية التي تربط بين الفعاليات العابرة للقومية والتكامل الدولي[2] .

يرى مايكل دويل (Doyle. M) أحد رمز الفكر الليبرالي الدولي – بوجود ثلاثة نسخ نظرية من الليبرالية، تتشابه في عدد من المقولات والمبادئ العامة وتتباين في أخرى. وما يحدد الفرق بينها يتمثل في ثلاث

[1] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي" المجلة العربية للعلوم السياسية''، العدد36، خريف 2012، ص51.
[2] محمد أنور فرج، مرجع سابق،269

محددات رئيسية:[1] مصادر أداء الجماعات المحلية، آليات تحويل أداء الدول، ونماذج أداء الدولة في السياسة العالمية.

وتتمثل هذه النسخ النظرية حسبه(دويل) في:[2]

1 – الليبرالية الإمبريالية Imperialism Liberal؛ حيث عارض دويل فكرة (مكيا فيلي) حول عدوانية النظم الجمهورية وميلها لاستخدام العنف في سياساتها الخارجية لتحقيق مصالحها القومية. وجادل بالمقابل، أن الدول ذات النظم الجمهورية لا تستخدم العنف إلا لضمان بقائها في حالة تهديدها من الخارج.

2 – الليبرالية السلامية Pacifism Liberal؛ والتي يرجع فيها إلى أطروحات العالم الاقتصادي (جوزيف شوم بيتر) التي تقيم علاقة طردية بين انتهاج الدول للرأسمالية والديمقراطية وسيادة حالة الأمن والسلم الدوليين، على أساس وافتراض أن الدول الرأسمالية هي بطبيعتها دول غير عنيفة وغير توسعية.

3 – الليبرالية المؤسساتية Institutionalism Liberal؛ التي تقوم على افتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي.

قدم أندرو مورا فسيك بدوره تصنيفا ثلاثيا، تمثل في: [3]

1 – الليبرالية المثالية Liberalism Ideational؛ تقوم على افتراض أن تنوع وتجزؤ الهويات والقيم الاجتماعية "المحلية" هي المحدد الرئيسي لسلوك الدولة، وبالتالي للصراعات الدولية وللتعاون الدولي.

2 – الليبرالية التجارية Liberalism Commercial؛ تقوم على افتراض مؤداه أن حرية التجارة الخارجية تعمل على تقوية روابط التقارب والتفاهم والتعاون بين الدول من جهة. ومن جهة أخرى، التقليل من عوامل النزاعات والحروب.

[1] أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد44 ،2012، ص30.
[2] أحمد محمد أبو زيد، المرجع السابق نفسه، ص30.
[3] أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مرجع سابق، ص ص31- 32.

3 – الليبرالية الجمهورية Liberalism Republican؛ وافتراضها الرئيسي يقوم على معرفة ورصد الطرق التي تؤثر بها المؤسسات المحلية ونوعية النظام السياسي المحلي على المصالح والهويات والقيم للأفراد والجماعات المحلية. فهذه المكونات تعمل كمقيدات على سلوك الدولة وأدائها الخارجي تجاه الآخرين.

"تيم دن" لخص صور الليبرالية وافتراضاتها الأساسية بشأن العلاقات الدولية من خلال الجدول التالي:

الجدول (01) *: صور الليبرالية حسب "تيم دن"[1]

صور الليبرالية	أهم الرواد	أسباب النزاع	محددات السلم
الصورة الأولى **(الطبيعة الإنسانية)**	ريتشارد كوبدن منتصف القرن الـ 19	التدخلات من قبل الحكومات المحلية وعدم الإستقرار الدولي في النظام الطبيعي	الحرية الفردية، حرية التجارة، الرخاء الإقتصادي، الإعتماد المتبادل
الصورة الثانية **(الدول. .ة)**	وودرو ويلسون بداية القرن الـ 20	الطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية، خاصة السياسة الخارجية وتوازن القوى	الإستقلال الذاتي الوطني، الحكومات المنفتحة المستجيبة للرأي العام، الأمن الجماعي
الصورة الثالثة **(بنيـ .ة النظ .ام)**	جون هوبسون بداية القرن الـ 20	نظام توازن القوى	الحكومة العالمية، مع قوى للوساطة وفرض القرارات

وبالعودة إلى المراجع والكتب الأكاديمية وحتى المقالات المنشورة في المجال النظري للعلاقات الدولية، نجد أصنافا وتسميات عديدة لمختلف الإسهامات الليبرالية. فإضافة إلى ما ورد في التصنيفات السابقة، نجد:

[1] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009،) ص91.

الليبرالية الدولية الجديدة (كامتداد وتنقيح لليبرالية الدولية)، المثالية الجديدة (كامتداد وتنقيح للمثالية)، المؤسساتيـــة الجديدة (كامتداد وتنقيح للمؤسساتية.) نجد كذلك: التعددية، العالمية، الاعـتماد المتبـــادل، العبـر–وطنـية، التكامـل والاندماج، الوظيفية والوظيفية الجديدة، المؤسساتية، السلام الديمقراطي.

بالعودة كذلك إلى مسار الأحداث الدولية التي عرفها العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكذا التطور النظري العام الذي عرفه حقل العلاقات الدولية (النظر إلى الجهود التنظيرية الليبرالية في ضوء إسهامات المدارس الأخرى وبالأخص الواقعية)، يمكن ترتيب أهم إسهامات الليبراليين النظرية على النحو التالي:

الليبرالية الدولية بدءا من منتصف القرن التاسع عشر، فالمثالية في بدايات القرن العشرين، فالوظيفية والوظيفية الجديدة في الخمسينيات، فالاعتماد المتبادل في بداية السبعينيات، فالليبرالية الجديدة في بداية الثمانينيات، فنظرية السلم الديمقراطي في بداية التسعينيات.

الليبرالية الجديدة:

تعتبر الليبرالية الجديدة (وتدعى كذلك بـ الليبرالية المؤسساتية الجديدة) أقوى النسـخ النـظرية التي قدمها الليـبراليـون في ثمانينيات القرن العشرين منهية الهيمنة النظرية التي مارسها الواقعيون على الحقل منذ اية الحرب العالمية الثانية. لكن هذه المرة كان التحدي بطريقة مختلفة تماما، إذ حاول الليبراليون الجدد إثبات أن الانطلاق من مسلمات الواقعيين الجدد نفسها يؤدي إلى نتائج مختلفة عما توصل إليه الواقعيون الجدد.

اعتنق الليبراليون الجدد نظرية الاختيار العقلاني، وعلى ضوئها رأوا بأن سلوك الدولة يخضع لمنطق حسابات الكلفة والمنفعة المرجوة. فالدولة تقبل على السلوكيات التي تعظم من مصالحها الاقتصادية (وليس فقط العسكرية كما يقول بـــــه الواقعيون)، وتُحجم عن تلك التي تقلل منها. فسلوك الدول هو دالة لمتغيري القوة والمنفعة الاقتصادية. كما أن الدولة فاعل وحدوي تبعا لذلك، حيث يتحدد سلوك الدول بمنطق حساباتها العقلانية بغض النظر عمن يكون في موقع السلطة .في تأكيد أهمية مقاربة وتحليل سلوك الدول انطلاقا من فرضيات الاختيار العقلاني يرى كوهين أن ذلك يفيدنا في[1]:

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص405.

1 – تبسيط مقدماتنا المنطقية وجعل الاستنتاجات أوضح للفهم.

.2 – توجيه اهتماماتنا نحو الإكراهات التي يفرضها النظام الدولي على الفاعلين، ومنه ضرورة التركيز على إكراهات النظام التي تتولد من عدم المساواة في توزيع القوة والثروة في العالم وفي المؤسسات الدولية أكثر من التركيز على السياسات الداخلية.

يورد تيم دن المبادئ الأساسية التي قامت عليها الليبرالية الجديدة على النحو التالي: [1]

1 – الطرف الفاعل Actor؛ الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وهناك أطراف أخرى على غاية من الأهمية ولكنها تخضع للدول.

2 – البنية Structure؛ النظام الدولي فوضوي، لكن التعاون بين الدول أمر ممكن في ظل هذه الفوضى.

3 – العملية Process؛ التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد.

4 – الحافز Motivation؛ تدخل الدولة في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب من التفاعـــــل فالمكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية.

وبينما يشير روبرت كوهين إلى أن الليبرالية الجديدة قد أخذت أفكارها بالتساوي من الواقعية والليبرالية[2]، فإن جون ميرشايمر يرى بأن الليبرالية الجديدة ما هي إلا الواقعية الجديدة تحت مسمى آخر، حيث جرى إضافة بعض الفواعـــــل الدولية إلى جانب الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وتم استبدال فكرة الأمن كهدف أسمى للدول بفكرة غياب التراتبية بين الموضوعات، وبدلا من الإقرار بأهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية فقد سلمت بأنها قد تكون غيـــر ملائمة في بعض الحالات[3]. بالنسبة لـ ميرشايمر لا يمكن لليبرالية الجديدة أن تكون منافسا للواقعية الجديدة، فضلا عن أن تكون بديلا عنها.

[1] Timothy DUNNE et al (eds), International Relations Theories: Discipline and Diversity (UK: Oxford University Press, 2007). p337

[2] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009) .ص28

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص392.

المبحث الثالث: النقاش الواقعي الليبرالي حول التعاون والصراع في العلاقات الدولية

مما لا شك فيه أن الجدل الواقعي الليبرالي قائم حول مظاهر العلاقات الدولية وتجلياتها وبالخصوص حول التعاون والصراع ،وأنه منذ فشل الواقعيين في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة وتقدم التيار الليبرالي كمفسر لمظاهر العلاقات الدولية ونظرياتها ،وفي محاولة من الواقعيين للتجديد على غرار الليبراليين برز هذا الحوار في:

المطلب الأول: التعاون والصراع في المنظور الواقعي

عجل ظهور الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز وأطروحاتها النظرية المبنية على فكرة "الفوضى الدولية" بتحول التعدديين أنصار الاعتماد المتبادل – وعلى رأسهم كوهين وناي – إلى المؤسسيين الجدد. حيث سلموا هذه المرة بـــأن بعض مصادر تفسير سلوك الدول توجد خارجها، أي في طبيعة النظام الدولي .لقد ســاهم الليبراليــون الجدد بالطبــيعة "الفوضوية " للنظام الدولي، وذلك لغياب سلطة عليا تخضع لها جميع الدول، وبالتالي يلعب توزيع القوة والثروة في النظام الدولي دورا كبيرا في تحديد سلوك الدول .كما سلموا بأن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقــات الدولية. لكن مــع ملاحظة أن "الفوضى الدولية" ليست بالحدة التي يفترضها الواقعيون الجدد (فوضى صراعية على طريقة هوبز)، وإنما يمكن تلطيفها والتخفيف من حدتها (فوضى تنافسية على طريقة لوك) بواسطة المؤسسات الدولية التي تعتبر فواعل مهمة ولهــا دور كبير في التأثير على السياسة الدولية مثلها في ذلك مثل الدول .يرى روبرت كوهين أن الاعتراف والاتفاق بين منظري العلاقات الدولية على أن حالة الفوضى الدولية هي التوصيف الحقيقي لطبيعة النظام الدولي السائد (يشير هنا إلى الاتفاق الحاصل بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد) هما اللذان يفسران إقبال علماء السياسة والعلاقات الدولية ولهم الكثير من الجهد والوقت لمعرفة وسائل وسبل خلق وإدامة السلام والتعاون بين الدول. فلو كانت السياسة الدولية حالة يسودها التناغم والتعاون بين الدول بعيدا عن شبح وخطر الحروب والنزاعات، فما الداعي لكل هذا القلق والجهـــــود التنظيرية التي يبذلها الليبراليون من أجل عالم خال من الحروب. ويضيف

كوهين أن حالة الفوضى هذه هي التي فرضت ضرورة وجود وسائط تخفف من حدتها، تمثلت في المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف.[1]

لخص ديفيد بالدوين (Baldwin. D) قضايا النقاش الأساسية بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد فيما يلي:[2]

1 – طبيعة ونتائج الفوضى الدولية.

2 – التعاون الدولي.

3 – المكاسب المطلقة في مقابل المكاسب النسبية.

4 – الأولوية في أهداف الدولة.

5 – المقاصد أو النوايا في مقابل القدرات.

6 – دور المؤسسات والنظم الدولية.

يرى الواقعيون أن الصراع يصبح أقرب للوقوع عندما يكون بوسع الدول أن تغزو بعضها البعض بسهولة لكـــن عندما يكون الدفاع أسهل من الهجوم كان الأمن أوفر ويتقلص النزوع إلى التوسع وتزداد إمكانية **التعاون**، أي أن الدول بإمكانها الحصول على وسائل الدفاع عن نفسها دون تهديد الدول الأخر وهو ما يقود إلى كبح مظاهر الفوضى.

وهذا ما جاء به التوجه **الدفاعي– الهجومي (روبيرت جرفيس، جورج كويستر، ستيفن فان إيفيرا)**.

يرى الواقعيين الدفاعيين أن الدول تسعى إلى الاستمرار في الوجود والقوى العظمى يمكنها ضمان الأمن عبـــر التحالفات المتوازنة (الردع).

[1] روبرت كوهين، "مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي"، المستقبل العربي، العدد404، أكتوبر2012، ص50.
[2]Steve Smith and BOOTH Ken and ZALEWSKI Marysia (eds), International Theory: Positivism and Beyond (UK: Cambridge University Press, 1996). p381.

مسألة المكاسب النسبية والمطلقة

جاءت كرد فعل على زعم أنصار النزعة المؤسساتية أن المؤسسات الدولية ستمكن الدول من التخلي عن مكاسب قصيرة الأمد من أجل الحصول على مكاسب أكبر على المدى الأبعد. لكن الواقعيون من أمثال (جوزيف جريكو، ستيفن كرسنر) كانوا يرون بأن الفوضى تدفع الدول إلى القلق إزاء كل من المكاسب المطلقة للتعاون والطريقة التي توزع بها هذه المكاسب على الأطراف المعنية، أي أن دولة ما ستجني مكاسب أكبر من شركائها وعليه ستصبح تدريجيا أكبر وسيصبح شركائها أكثر هشاشة.

الحلول المقدمة للنزاعات من المنظور الواقعي

كلما زادت الخلافات كلما زادت النزاعات وتؤكد الواقعية أن السياسة الدولية يحكمها البعد النزاعي أساسا والتاريخ يثبت مدى لجوء الدول إلى الحروب والنزاعات العنيفة التي ثبت أنها الملامح والمظاهر الدائمة لطبيعة العلاقة بين الـــدول وتؤكد أيضا على الطابع السيادي وغياب سلطة شرعية قادرة على التحكم في النزاعات المصلحية بين الدول المدفوعـــة بتحريك جميع مواردها خدمة لأهدافها وضمانا لأمنها.

إن الفرضية تجد لها تعبيرات قوية في هذه القراءة المتشائمة لطبيعة العلاقات الدولية التي هي صراع من أجل القوة، أين تهتم الدولة بأمنها الذاتي بعيدا عن أمن الآخرين لتحقيق مصلحتها المعبر عنها بالقوة، وهذا ما يؤكده هانس مورغان ثاو بقوله: «إن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة بناءا على القوة»[1].

فالمصلحة هي القوة وهي لا تفترض التناسق أو السلام العالمي بل على العكس تفترض صراعا مستمرا أو تهديدا مستمرا بالدخول في حرب، ولهذا فإن السلام الدائم يصعب بلوغه ولا يحتمل الوصول إليه فكل ما تريد الدولة أن تفعله لمحاولة تجنب الحرب هو تحقيق توازن القوة BALANCE Of PAWER الميكانيزم الأكثر عملية لتحقيـــق الاستقرار وتسوية الخلافات الدولية.

[1] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ،2004، ص 155.

كما دعت الواقعية إلى تبني موقفا موضوعيا في الدراسة النظرية للنزاعات الدولية وذلك بالاقتـــراب من جوهر السياسة الدولية ألا وهو النزاع والصراع من أجل القوة، ورأت في أن الخلاص من ظاهرة الصراع التي تميز العلاقات الدولية لا يكمن في رفض العوامل المسببة لها وإنما فهم وإدراك وتحليل وتفسير هذه العوامل أو بعبارة أخرى التعامل معها وليـــس الوقوف بوجهها ويذهب مورغان ثاو في عرضه لتلك العوامل التي تعطي للسياسة الدولية حقيقتها كما يراها الواقعـــيون فيما يلي:[1]

1-إن السياسة تحكمها قوانين موضوعية وبفضلها نتمكن من التثبـت والتـــأكد والثقـــة في التكهن بأن السلوك السياسي يتبع العقل والمنطق.

2-إن المصلحة مفهوم أساسي لفهم السياسة الدولية والمصلحة لا تفهم إلا من خلال دالة القوة ففي هذين المعنيين نعثر على جوهر كل سياسة خارجية للدولة ونستطيع تفسير سلوكها ويغنيان عن البحث في دوافع صناع القرار وخياراتهم الأيديولوجية.

3-تبقى المصلحة مفهوما متماسكا في حين أن القوة تتغير مع المكان والزمان والسياسة هي صراع من أجل القوة.

4-لا يحكم الدول في سلوكها المبادئ الأخلاقية، بل هي تروج أنها تعتمد على تلك المبادئ بيد أن ذلك يعد نوعا من التستر على أفعالها التي تعتمد على المصلحة كمعيار دائم يحكم فعلها السياسي.[2]

كما أن الصراعات بين الدول تنشأ عادة عندما ترغب دولة تنشأ عادة عندما ترغب دولة أن تحقق أهدافها على حساب بعض الدول الأخرى وبما أن إمكانية انسجام المصالح بين الدول حسب الطرح الواقعي غير ممكنة، ومع غياب سلطة أعلى من سلطة الدولة لإدارة وتسوية العلاقات مع الآخرين فإن

[1] خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص20

[2] خالد المعيني، المرجع السابق، ص 21.

(*) يعرف أندرو مورافسيك الآداء بأنه "الاستقلال النسبي عن استراتيجيات الفاعلين الآخرين، وبالتالي حرية تحديد مسار العلاقات (*) الثنائية مع الآخرين، بما في ذلك المخاطر الخارجية، والغش، والتلاعب بالمعلومات وغيرها من التكتيكات". انظر في ذلك: أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، مرجع سابق، ص5.

احتمالات اهتمام الدولة بأمن الآخرين غير واردة ولهذا فإن يعتبر الأولوية الملزمة لأي دولة وهو ينصب على البحث عن الحماية الذاتية أو الاعتماد على الذات في مواجهة العالم.

إن السعي الدول لتحقيق أمنها بمفردها قد يؤثر مباشرة في أمن الآخرين، خاصة في بيئة يغلب عليها عدم اليقين حول الاستعدادات العسكرية للآخرين، وهل هي مصممة خصيصا للدفاع الذاتي أم أنها تمثل جزءا من الخيار العدواني مما يؤدي كرد فعل إلى اتخاذ تدابير دفاعية يمكن أن تفهم أو تفسر على أنها عدوانية وهذا ما يسمى بالمأزق الأمني كما ذهب إليه بعض المختصين مثل روبرت جارفي.

المطلب الثاني: التعاون والصراع في المنظور الليبرالي

بالرغم من أن الليبراليين الجدد يسلمون بفوضوية النظام الدولي واحتلال الدولة مكانة متميزة ضمنه، وبعقلانيـــة السلوك الخارجي للدول (وهي مسلمات الواقعيين الجدد)، إلا أنهم كذلك يأخذون من تراث الفكر الليبرالي، حيـث يعتقدون أن أفضليات الدول وخياراتها السياسية تحدد بشكل كبير سلوكها الخارجي. فسلوك الدول مرتبط بالأداء لا بتوزيع القدرات كما يفترض الواقعيون الجدد[1] .كما يعتقدون كذلك بأن التفاعل بين الدول لا يقتصر فقط على الجانب السياسي والعسكري (أو ما يسمى بمسائل السياسة العليا)، بل يمتد التفاعل ليشمل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مسائل السياسة الدنيا)، ويؤمنون بإمكانية التعاون الدولي حتى في ظل الفوضى، ويراهنـون على دور المؤسسات الدولية في تحقيق ذلك.

المؤسسات الدولية: آلية دفع التعاون الدولي:

يعترف الليبراليون المؤسساتيين – مع الواقعيين الجدد – أن النظام الدولي يعرف حالة من الفوضوية، تجعل من عملية التعاون بين الدول أمرا بالغ الصعوبة. ومرد ذلك إلى أن الفوضى تجعل من سلوك الدولة مشوبا دائما بحـــــالات الشك والريبة، وعدم اليقين أو التأكد من نوايا وسلوكيات الدول الأخرى نحوها. وبالتالي، فالدولة تكون أكثر حذرا وأقل انخراطا في علاقات التعاون مع الدول الأخرى .بل يذهب الواقعيون

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص57.

الجدد إلى رسم صورة جد قاتمة لسلوك الدول في حالة الفوضى هذه، صورة جندي في ساحة المعركة حاملا سلاحه ومتأهبا دائما لمواجهة العدو.

وإذا كانت الحال هذه، فلا يمكن الحديث بجدية عن عملية التعاون بين الدول، إذ يقتضي التعاون درجة معينة من الثقة المتبادلة بين أطرافه، هذه الثقة هي الضامن الأساسي (إلى جانب عوامل أخرى) لانخراط الدول في علاقات تعاونية مستديمة .طُرحت مسألة غياب الثقة والشك وعدم التأكد من نوايا الآخرين كأهم المعضلات التي تواجه الدول في بناء علاقات سلمية تعاونية فيما بينها. وبينما راهن الواقعيون الجدد على عدم قدرة الدول في التغلب على هذه المشكلة، باعتبار أن حالة الفوضى تدفع كل دولة إلى الاعتماد على نفسها لتأمين مصالحها، فإن الليبراليين الجدد سعوا إلى إيجاد آليات من شأنها أن تكون وسيلة لخلق الثقة بين الدول، وأداة لقياس والتأكد من نوايا بعضها البعض، وإطارا للتفاعل والتعاون فيما بينها. هذه الآليات تمثلت فيما سمي بـ " المنظمات " أو "المؤسسات " الدولية .يجادل روبرت كوهين في كتابه "بعد الهيمنة" الذي نشره عام 1984 أن الخلاصة والنتيجة المتشائمة التي وصل إليها الواقعيون الجدد لا يمكن أن تكون نتاج حالة الفوضى وفقط، فيمكن للدول أن تتعاون حتى في ظل بيئة فوضوية، والمؤسسات الدولية تلعب دورا كبيرا في تسهيل هذا التعاون، على اعتبار أن الدول – ككيانات عقلانية – سوف تسعى إلى تشكيل منظومات دولية وفق قاعدة المصالح المشتركة[1].

كوهين يشير هنا إلى سبب ثان لإنشاء المؤسسات الدولية، يتعلق بالوجود المسبق لمصالح مشتركة بين الدول، هذه المصالح المشتركة تعجز الدول بمفردها عن تحقيقها، ومن هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة التعاون بينها. يقول كوهين أن نظريته لا تبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول، وإنما تحاول فحص الظروف التي يمكن من خلالها أن تؤدي هذه المصالح – الموجودة مسبقا – إلى التعاون بين الدول[2] .

[1] R. Harrison Wagner, War and the State: The Theory of International Politics, (USA: The University of Michigan Press, 2007). P40.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص403

الجدل الليبرالي – الواقعي حول مسألة المكاسب المتوقعة من التعاون:

تؤثر مسألة المكاسب المتوقعة من التعاون بشكل مباشر وحاسم على حدوث عملية التعاون من عدمه. فبالرجوع إلى نظرية الاختيار العقلاني التي يعتنقها كل من الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد على حد سواء، فإن سلوك الدول بصفة عامة تحكمه حسابات المنفعة المتوقعة في ضوء الكلفة اللازمة لتحقيق هذه المنفعة، فإذا كانت المنفعة المتوقعة من عملية التعاون أكبر من الكلفة فإن الدول سوف تنخرط في عملية تعاون واسعة، وإذا كانت الكلفة أكثر من المنفعة المتوقعة فإن الدول سوف تحجم عن الدخول في عمليات تعاون مع الآخرين. لكن الجدل قد ثار من جديد بين الليبراليين الجـــــدد الذين جعلوا من فكرة "المكاسب المطلقة " محركا ودافعا لسلوك الدول نحو التعاون؛ ونظرائهم من الواقعيين الجدد الذيــن جعلوا من فكرة "المكاسب النسبية" مثبطا وكابحا لتروع الدول نحو العملية التعاونية يجادل الليبراليون الجدد أن انخـــــراط الدول في علاقات تعاونية على نطاق واسع هو عملية مربحة للجميع، حتى وإن تفاوتت درجات المكاسب المحققة لكل منها. فالتعاون يضمن مكاسب للجميع (مكاسب مطلقة)، وعليه فما يهم الدول هو كيفية توسيع هذا التعاون إلـــــى أقصى مداه، فكلما زاد حجم المصالح المشتركة وحجم التبادل (الاقتصادي والتجاري) بين الدول كلما زادت العوائـــــد المتأتية منه، وهذا يوفر للدول مزيدا من المنافع والفوائد جراء انخراطها في علاقات دولية تعاونية، وبالتالي فما يهم لليبراليين الجدد هو تحقيق الحد الأقصى من المنافع الإجمالية للأطراف كافة.

إن فكرة "المكاسب المطلقة Gains Absolute " هي محرك محو فز جيد للدول على توسيع عملية التعاون بينها، كما أنها تضمن ديمومتها واستمرارها من حيث أن عقلانية الدول تفرض عليها دائما تعظيم مكاسبها والتقليل من خسائرها، وبما أن التعاون –كما يجادل الليبراليون المؤسساتيين– ، فإن الدول سوف تنخرط بشكل واسع في علاقات تعاونية فيما يقلل من التكاليف ويزيد من المنافع بينها .وما يــراه الليبراليون المؤسساتيين من خلال طرحهم لفكـــرة المكاسب المطلقة هو تشجيع الدول على "العمل الجماعي" والالتزام به في إطار المؤسسات الدولية، لتحقيق أكبر قدر من التعاون بينها عوض تمسكها بحلول واستراتيجيات انفرادية، قد تقودها إلى مواجهات وصدامات مع بعضها البعض.

ما يهم الدول هو حجم الكعكة (المنافع) لا نصيب كل طرف منها .أما بالنسبة للواقعيين الجدد، ما يهم الدول هو نصيبها من الكعكة مقارنة بما يحصل عليه الآخرون. إنهم يهتمون بمسألة "المكاسب النسبية " 'Gains Relative ' التي تدفع الدول – وفق قاعدة الحسابات العقلانية كذلك – إلى الإحجام عن الانخراط في علاقات تعاونية يكون حجم استفادتها منها أقل من استفادة الآخرين. ففي ظل بيئة فوضوية للنظام الدولي تعتمد الدول في تأمين بقائها وتحقيق مصالحها على قدراتها الذاتية (مبدأ المساعدة الذاتية Help-Self،) وتسعى دائما إلى زيادة قوتها وتعظيم موقعها النسبي ضمن ميزان القوى الدولي، وهذا يدفع الدول إذا ما انخرطت في عملية تعاون دولي إلى أن تقلق بشأن توزيع المكاسب الناجمة، وتبرير ذلك حسب كل من (جوزيف قريكو Grico. J) و(ستيفن كرسنر Krasner. S) أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى، بينما يصبح شركاؤها أكثر هشاشة [1].

[1] وولت ستيفن، " العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

الفصل الثاني:

تحولات ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على التعاون والصراع في العلاقات الأمريكية- الصينية

الفصل الثاني: تحولات ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على التعاون والصراع في العلاقات الأمريكية– الصينية

يُعتبر ظهور قوة كبرى جديدة على المسرح الدولي واحدا من أحداث قليلة يمكن أن تحمل قدرا من الانتظام أو الفوضى في الحياة الدولية، والصين اليوم هي أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي؛ ولذا فقد أثار الصعود الصيني مطلع القرن الحادي والعشرين والنمو المتسارع للدولة الصينية من الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتطور التكنولوجي فضلا عن تطور المؤسسة العسكرية الصينية جدلا واسعا بين الباحثين والدراسين في حقل العلاقات الدولية، وأثار المخاوف لدى القوة المهيمنة على النظام الدولي ألا وهى الولايات المتحدة حول ما يمكن أن تحدثه هذه القوة الصاعدة من تغيير في عملية توازن القوى في النظام الدولي لصالحها؛ لذا تأتى الصين على رأس التقارير الاستراتيجية الأمريكية بغية التوصل إلى استراتيجية كبرى واضحة المعالم للتعاطي مع هذا الأمر بما يضمن تطويق هذا الصعود الصيني والحيلولة دون خروجه عن مظلة الهيمنة الأمريكية.

المبحث الأول: تطور العلاقات الأمريكية الصينية

إذا كانت العلاقات بين الدول تتدرج من الصراع الى التعاون مرورا بدرجات متعددة تحتل موقعا وسطا أو أقرب إلى هذا الطرف أو ذاك بين قمة الصراع وهي الحرب وقمة التعاون وهي الاندماج التعاون في كلّ المجالات. وفي ضوءّ ذلك فانّ العلاقاتّ الأمريكية– الصينية تمثل نمطا منفردا منّ العالقاتّ الثنائية بما تتضمنه من عناصرّ تبدو متنافرةّ ومتناقضة أحيانا مثل التعاون والصراعّ والاستقلالية، والاعتماد المتبادل فلاهي منافسة صريحة ولاهي عداء مستترّ ولكنها تبقى في إطار توازن دقيق منّ المصالحّ المتبادلة.

والتهديدات، كما يلاحظ أنها تتسم بدرجة عالية من التغير، فنجدها تارة تذهب الى مرحلة الصراع في بعض النواحي، والى حالة متوسطة من التعاون في نواحي أخرى، كما قد يحدث تغييرا في نفس المسألة أو المشكلة مع تغير الزمن وبذلك يعكس المدى الواسع الذي تتحرك فيه العلاقات بين البلدين وعدم قدرة

صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولة وّعلاقتها بالدولة الأخرى، وعمقّ روابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات إلى نقطة النهاية[1].

المطلب الأول: مرحلة الحرب الباردة

عندما وصل الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة، بعد ثورة طويلة مريرة تأسست جمهورية الصين الشعبية عام1949 ، بقيادة الحزب الشيوعي الصيني. ويعدّ صعود الماركسية الشيوعية في الصين واحدا من أهم الأحداث في القرن العشرين، حيث بدأت كحركة لتحرير الطبقة العاملة الصناعية (البروليتاريا)، وقد كانت الفلسفة الماركسية الشيوعية تقوم على أن أنصار الحزب الشيوعي يجب أن يكونوا من العمال في المدن، وأن الطبقة العاملة الصناعية (البروليتاريا) هي الطبقة المؤهلة، دون غيرها من الطبقات، لقيادة الثورة الاشتراكية. غير أن واقع الصين الذي افتقر إلى طبقة عاملة صناعية بالمعنى الأوروبي، وسادت فيه طبقة الفلاحين الفقراء، فرض تبني مبدأ آخر أعطى الفلاحين دورا بما يتناسب وواقع الصين.

شهدت العلاقات في تلك الفترة نوعا من العداء خصوصا بعد انضمام الصين للمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والدور الذي لعبته في الحرب الفيتنامية وكذا دعمها لنظام كوريا الشمالية، لكن الحرب الكورية (1950-1953م)، غيرت من وتيرة العلاقات، وذلك مع تنفيذ سياسة العزل الذاتي الصينية والحملات الشعبية المناهضة للولايات المتحدة في جمهورية الصين الشعبية. هذه السياسة التي يطلق عليها "الستار الخيزراني"[2] أدت إلى عزل الصين التي كانت قد دخلت الحرب الكورية وساعدت الشيوعيين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة، ثم جاءت الهدنة الكورية في نوفمبر عام 1953م، لتجنب البلدين الصراع المباشر.

---

[1] ياسين عامر عبد الجبار الرّبيعي، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي–القيود والفرص (لرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط).2018، ص28

[2] " الستار **الخيزراني**": وهي سياسة العزل الذاتي التي أطلقتها جمهورية الصين الشعبية عام 1949 لعزل الدول الآسيوية الشيوعية عن غير الشيوعية. المصدر: فرنسوا غومودو: العلاقات الصينية الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 27 أكتوبر 2013، ص: 3-4، الرابط: https://bit.ly/3k9oTHU .

ومع تفكك التحالف بين الصين والاتحاد السوفيتي بين (1959 -1963م) أصبحت العلاقة مثلثة الأضلاع؛ حيث ظلت الصين في المعسكر المناهض للولايات المتحدة وبقيت تشجب ''التعايش السلمي'' لكنها كانت تعارض أيضاً ما تسميه ''النهج التحريفي السوفيتي'' وقاتلت بضراوة ضد نفوذ موسكو في العالم الثالث.

ولزم الدبلوماسية الأميركية عشر سنوات تقريباً حتى تمكنت من الاستفادة من الفرص التي وفرها الانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتي. وكانت إدارة نيكسون بحاجة للصين للضغط على فيتنام وإنهاء الحرب في الهند الصينية، وبعد لقاءات سرية، جاء القرار لتحسين العلاقات الأمريكية-الصينية التي تبلورت بزيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى بكين في فبراير من العام 1972م، والتي شهدت انفراجا في العلاقات بين الدولتين، ومن ثم إرساء أسس التفاهم بين الصين والولايات المتحدة، في مقابل تدهور العلاقات الصينية السوفيتية بسبب فيتنام، حيث أكد القادة السوفييت أن نوايا الزيارة تتجلى في تقويض المعسكر الاشتراكي[1].

ظل الحال كذلك إلى أن تولى كارتر الرئاسة فأرسل في عام 1978م إلى بكين مستشاره لشؤون الأمن القومي '' زبغنيو بيرجنسكي'' الذي كان الصينيون يكنون له تقديرا كبيرا، بسبب آرائه المضادة للأهداف السوفيتية، فتم الاتفاق على الآتي:[2]

- إقامة علاقات دبلوماسية اعتبارا من أول يناير 1979م.
- أن تنهى الولايات المتحدة علاقاتها مع تايوان، واتفاقية الدفاع المتبادل وسحب قواتها من الجزيرة.

[1] فرنسوا غومودو: العلاقات الصينية الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، مرجع سابق ص3-4، للاستزادة في الموضوع: أنظر:
William Jeffery Stephens: "" China and The United States: A Balance of Power", Doctoral Degree in Philosophy, The University of Southern Mississippi, 2009, P: 98-99

[2] جهاد عمر محمد الخطيب، ''العلاقات الأمريكية الصينية ''آفاق الصراع والتعاون'' 2008-2015 م''، دراسة بحثية، برلين: المركز الديمقراطي العربي، يونيو 2016، ص: 14.

وفي نهاية العام 1979 وخلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، توصل الأخير والزعيم الصيني في تلك الفترة ''دنغ شياو بينغ'' إلى قرار تاريخي تم اعترفت الولايات على إثره الولايات المتحدة الأمريكية بجمهورية الصين الشعبية، وعلى إثر ذلك تأسست العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين في يناير 1979، بحيث أن التقدم الذي تحقق مع الصين كان من أبرز الإنجازات التي حققتها السياسة الخارجية خلال فترة كارتر، هذا الأمر الذي كان سببا في نمو سريع للعلاقات الثنائية، وقد أدى تسارع الوتيرة في العلاقات إلى قيام الرئيس الصيني ''شياو بنغ'' بزيارة تاريخية إلى الولايات المتحدة، وعلى الرغم من هذا الانفراج في العلاقات إلا أن السياسة الخارجية الصينية ظلت على مسافة ثابتة حيث تبني توجهاتها وفق وقائع موضوعية أو حسب ما تمليه عليها مصالحها.

وابتداءً من 1984م تطورت العلاقات بشكل لافت بحيث أنه تم افتتاح عدد من القنصليات في البلدين وتم تبادل زيارات على مستوي عال مثل زيارة رئيس الوزراء الصيني ''شوزيانغ'' إلى الولايات

المتحدة، بحيث وقد توصل الطرفان من خلالها إلى اتفاق حول مجموعة من الأمور المهمة وبالأخص في منطقة جنوب شرق آسيا، والاتفاق المتعلق بالتعاون الصناعي والعلمي.

ورغم هذا التقارب الكبير بينهما، إلا أن العلاقات الصينية-الأمريكية كانت مليئة بالتناقضات بين التفاهم والصدام المستمر، فعلى سبيل المثال لا الحصر اندلع أول نزاع تجاري بين البلدين في 13يناير1983م، عندما قررت الولايات المتحدة فرض عقوبات اقتصادية على الصين وردت الأخيرة على القرار الأمريكي بإجراءات اقتصادية مماثلة.

تبعت هذه الأزمة أزمات عديدة ومستمرة، بحيث ظلت العلاقات التجارية والاقتصادية متوترة على الرغم من انعقاد التجمع التجاري الصيني-الأمريكي الضخم في يونيو 1988م، ومحاولته إيجاد الحلول للمشاكل التجارية العالقة بين البلدين، والبحث عن فرص جديدة في مجال الصناعة والتجارة بينهما.

أما على الصعيد السياسي فقد نشبت عدة أزمات كان لها الأثر في توتر العلاقات أبرزها قضية التبت وتايوان، فإن هذا الموضوع يعد من أبرز الخلافات الثابتة والمتفجرة طوال الفترة ما بين (1979-1989م)،

فقد شكلت مسألة بيع الأسلحة الأمريكية لتايوان عائقا في تطوير العلاقات بينهما، وفي هذا الشـأن توصلت الحكومتان عبر مفاوضات مضنية إلى اتفاق، ففي بيان أعلنت الحكومة الأمريكية أنها لا تسعي إلى تنفيذ سياسة خاصة ببيع الأسلحة لتايوان على المدى الطويل وأن مبيعاتها من الأسلحـة لن تتجاوز نوعا وكما المستوى الذي تم تقديمه خلال السنوات الأخيرة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأنها مستعدة لخفض مبيعاتها العسكرية لتايوان بصورة تدريجية وصولاً إلى تسوية نهائية بعد فترة من الزمن ومع ذلك قامت الحكومة الأمريكية بانتهاكات متكررة لنص الاتفاق [1].

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الحرب الباردة حتى أحداث 11سبتمبر

في أعقاب القمع الوحشي للاحتجاجات السياسيـة التي شهدتهـا الصين في يونيو 1989، سنت الولايات المتحدة وحكومات أخرى عدداً من الإجراءات ضد انتهـاك الصين لحقوق الإنسـان. أوقفـت الولايات المتحدة التبادلات الرسمية رفيعة المستوى مع جمهورية الصين الشعبيـة وصـادرات الأسلحـة من الولايات المتحدة إليها.

فرضت الولايات المتحدة أيضًا عددًا من العقوبات الاقتصادية في صيف عام 1990، خلال قمـة هيوستن لمجموعة السبعة، دعت الدول الغربية لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في البر الرئيسي للصين، بحيث أقرت مجموعة الدول الكبرى الصناعية السبعة (G7) عقوبات بقيت واحدة منها فعالـة حتى اليـوم وهي وقف مبيعات الأسلحة إلى جمهورية الصين الشعبية [2].

أدت أحداث '' تيانن من'' إلى تعطيل العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وانخفـض اهتمام المستثمرين الأمريكيين في البر الرئيسي للصين بشكل كبير. وانخفضت حركة السياحة بشكل حاد.[3]

[1] جعفر كرار أحمد: ''العلاقات الصينية الأمريكية ونذر المواجهة في جنوب شرقي أسيا''، الدراسات الاستراتيجية، العدد الثامن، 1997م، ص28-31.

[2] Robert Snetsinger, Beyond Tiananmen: The Politics of US-China Relations, 1989–2000 (Brookings Institution Press, 2004.)

[3] Wesley S. Roehl, "Travel agent attitudes toward China after Tiananmen Square." Journal of Travel Research 29.2 (1990):16-22

بعد أحداث '' تيانن‌من''، تدهورت العلاقات الصينية الأمريكية بشكل حاد، ووصلت إلى أسوأ حالاتها منذ الستينيات، حيث اتهمت بكين الولايات المتحدة بتدبير "مؤامرة منذ عقود لتخريب الاشتراكية الصينية". وشهدت السنوات من عام 1989 إلى عام 1992 أيضاً إحياء الأيديولوجيات الماوية المتشددة وزعزعة الارتياب من قبل جمهورية الصين الشعبية مع انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. ومع ذلك، واصلت الصين البحث عن الشركات والاستثمار الأجنبية.

انتهت العلاقات العسكرية ومبيعات الأسلحة الأمريكية الصينية بشكل مفاجئ في عام 1989 ولم تستأنف أبداً حتى عام 2020. أصبح الرأي العام الصيني أكثر عداءً للولايات المتحدة بعد عام 1989،كما يتضح من بيان عام 1996 تستطيع الصين أن تقول لا. دعا كاتبو البيان الغاضبون بكين إلى اتخاذ إجراءات أكثر عدوانية ضد الولايات المتحدة واليابان من أجل بناء موقف دولي أقوى. صدقت الحكومة الصينية في البداية على البيان، ثم رفضته باعتباره بياناً غير مسؤول[1].

الرئيس كلنتون، 1993–2001

أثناء ترشحه للرئاسة عام 1992، انتقد بل كلنتون بشدة سلفه جورج بوش لإعطاء الأولوية للعلاقات التجارية المربحة بدلاً قضايا حقوق الإنسان في الصين. إلا أنه في فترة رئاسته، 1993-2001، تراجع كلنتون عن موقفه. لقد حدد مجموعة الأهداف المرجوة للصين. شملت الهجرة الحرة، وعدم تصدير البضائع المصنوعة في السجون، والإفراج عن المتظاهرين السلميين، ومعاملة السجناء كما تقتضي المعايير الدولية، والاعتراف بالثقافة الإقليمية المتميزة في التبت، والسماح بالتغطية التلفزيونية والإذاعية الدولية، ومراقبة حقوق الإنسان المحددة بموجب قرارات الأمم المتحدة. رفضت الصين الامتثال، وبحلول صيف 1994 اعترف '' كلينتون'' بالهزيمة ودعا إلى استئناف العلاقات التجارية الطبيعية. لكن ضغط الكونجرس، وخاصة الجمهوريين، أجبر كلنتون على الموافقة على مبيعات الأسلحة إلى تايوان، على الرغم من الاستياء الشديد الذي عبرت عنه بكين. ففي عام 1996، قامت الصين بتدريبات عسكرية في مضيق تايوان في محاولة واضحة لترهيب الناخبين التايوانيين قبل الانتخابات الرئاسية المعلقة، مما أدى إلى أزمة مضيق تايوان

[1] Yuwu Song, ed., Encyclopedia of Chinese-American Relations (2009) pp 56–57

الثالثة. أرسلت الولايات المتحدة حاملتي طائرات إلى المنطقة. في وقت لاحق، تضاءلت التوترات في مضيق تايوان وتحسنت العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، مع زيادة التبادلات رفيعة المستوى والتقدم في العديد من القضايا الثنائية، بما في ذلك حقوق الإنسان، الانتشار النووي، والتجارة. زار الزعيم الصيني '' جيانغ زمين'' الولايات المتحدة في خريف 1997، وهي أول زيارة يقوم بها زعيم صيني رفيع المستوى للولايات المتحدة منذ عام 1979. وفيما يتعلق بتلك الزيارة، توصل الجانبان إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ اتفاق عام 1985 حول التعاون النووي السلمي، فضلاً عن عدد من القضايا الأخرى.[1]

قام الرئيس كلنتون بزيارة للصين في يونيو 1998. قام بجولات موسعة في البر الرئيسي للصين، وتفاعل بشكل مباشر مع الشعب الصينين، بما في ذلك إلقاء خطب مباشرة وبرامج إذاعية مما سمح للرئيس بنقل الإحساس بالمثل والقيم الأمريكية. ومع ذلك، انتقد البعض الرئيس كلنتون لأنه فشل في إيلاء الاهتمام الكافي لانتهاكات حقوق الإنسان في البر الرئيسي للصين.[2]

تأثرت العلاقات لفترة بسبب القصف الأمريكي للسفارة الصينية في '' بلغراد'' في مايو 1999، والذي ذكر البيت الأبيض أنه كان تنسيقاً خاطئاً بين المخابرات والجيش، على الرغم من أن بعض الصينيين يعتقدون أنه متعمد. على أي حال، شهدت بكين لعدة أيام مظاهرات ضخمة مناهضة للولايات المتحدة. بحلول نهاية عام 1999، بدأت العلاقات تتحسن تدريجياً. في أكتوبر 1999، توصل البلدان إلى اتفاق بشأن تعويض أسر الضحايا، وكذلك تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات الدبلوماسية في '' بلغراد'' والصين''، وافق الجانبان على إثره بقيام الو م أ بدفع تعويضات قدرها 4.5 مليون دولار أمريكي.[3]

[1] ليو شيه تشنج ولي شي دونغ، الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1،2003، ص94.

[2] ليو شيه تشنج ولي شي دونغ، المرجع السابق نفسه ص96.

[3] ليو شيه تشنج ولي شي دونغ، مرجع سابق، ص82.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد أحداث 11سبتمبر

شكلت سنة 2001 منعطفا حاسما وتحولا سياسيا شاملا في تاريخ العلاقات، سواءً على مستوي نمط العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المتوسطة والصغرى التي تتداخل معها في العديد من الملفات، أو على مستوى الجدل حول اختلاف تراتبية الدول في النظام الدولي بعد أحداث سبتمبر 2001 والحديث عن إمكانية منافسة الصين الولايات المتحدةَ على قمة النظام الدولي في المستقبل، ومن ثم إزاحتها القيادة العالمية، فعلى الرغم من أن أحداث سبتمبر كان لها دور في تقريب الرؤى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بخصوص التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، إلا أن الصعود الصيني يشكل إحدى أبرز التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية[1].

إدارة بيل كلينتون اختارت المجال التجاري كنهج رئيسي في التعامل مع الصين بحيث منحتها الأفضلية في هذا الجانب، بل وتمكنت الصين من الدخول لمنظمة التجارة العالمية بعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت الأخيرة ترفضه لموضوع انضمام الصين للمنظمة. في المقابل أقر كلينتون بمراجعة سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان إذ قام بتغيير اسم الهيئة التي تتولى إدارة شؤون تايوان في الولايات المتحدة الأميركية من (مجلس التنسيق بأمريكا الشمالية) إلى (مكتب التمثيل الاقتصادي والثقافي '' لتايبيه'' في الولايات المتحدة الأميركية) فضلا عن اتخاذه مجموعة من الإجراءات التي سمحت بموجبها للطرفين الأمريكي والتايواني بتبادل الزيارات الخاصة للمسئولين في كلا الدولتين.

أما جورج بوش عند توليه رئاسة الولايات المتحدة سمح لتايوان بشراء 150 طائرة أف 16 الأمر الذي اعتبرته الصين انتهاكا فادحا لإعلان '' شنغهاي'' [2].

وهو ما يوضح توجه تركيز الإدارة الأمريكية نحو آسيا قبل أن تُعطل هجمات 11 سبتمبر 2001 مسار هذا التوجه، بحيث فرضت الواقعية السياسية على الإدارة الأمريكية الحرص على علاقة مستقرة مع

[1] سالي نبيل شعراوي: ''العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي ''، دار العربي، الطبعة الأولى، 2018، ص: 109

[2] صفاء حسين علي الجبوري: العلاقات الصينية–الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 13، ص: 156.

الصين في ظل الحملة الأمريكية ضد ما تسميه بالإرهاب، وبالتالي تجنب إدارة بوش خلق أزمة مع الصين لأنها تدرك جيدا أنها لن تستطيع أن تديرها بكفاءة في ظل المأزق الذي تواجهه قواتها في العراق وأفغانستان.

ومن الجدير بالذكر أن سنة 2002-2003 كانت معلما بارزا في هذا المسار، حاله حال قرار التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الجدير بالذكر أن سنتي (2002-2003م) كانت بارزة في مسار العلاقة بين الطرفين حيث استغلت الإدارة الصينية طرح موضوع الحرب الأمريكية على العراق بحيث لم تعترض على الموضوع بل تجاوبت مع الطرح بشكل إيجابي، وقد شكل هذا الموقف نقلة نوعية في مسار العلاقة بين البلدين حيث ساهم في تراجع حدة الخلافات بين الدولتين بل وعزز من التعاون بين الطرفين بشأن القضايا الرئيسية المطروحة أمام الأمم المتحدة.[1]

ويلاحظ أنه ابتداء من حملة رونالد ريغان الانتخابية الناجحة عام 1980م وحتى انتهاء الفترة الرئاسية لجورج دبليو بوش في عام 2009م، ظلت الدورة السياسية الداخلية تتحكم بالعلاقات الصينية-الأميركية؛ حيث ينتقد كل مرشح فائز سياسة سلفه تجاه الصين، ويعد بموقف أكثر صرامة.

وأحيانا يعود التوازن للعلاقة بين البلدين في فترة رئاسية ما، ففي فترة جورج بوش مثلا كانت علاقة البلدين يشوبها نوع من التوتر في حين أن الأمر بلغ بباراك أوباما إلى عدم إدراج موضوع الصين في حملته الانتخابية، بخلاف ما كان عليه الأمر في الحملات الرئاسية السابقة. بحيث بدأ الفصل الأول من إدارة أوباما بتجديد الجهود لصياغة شراكة مع الصين. وقبل ذلك تعاونت الصين إلى حد كبير في المساعدة على حل الأزمة المالية الكبرى عام 2008 من خلال إطلاق حزمة من الحوافز الاقتصادية الضخمة للحفاظ على النمو الاقتصادي فيها. لكن وضع الصين الاستراتيجي تنامى باستمرار منذ ذلك التاريخ، بعد أن عكست سياساتها السابقة تجاه جيرانها الآسيويين في تحد ضمني للتفوق الأميركي في آسيا والمحيط الهادي في المستقبل. فمنذ أواخر عام 2009، مع بعض الانقطاعات، تكررت حوادث الحدود بينها وبين اليابان والفلبين وفيتنام والهند بانتظام، بينما ظلت قدرة الصين على إبراز قوتها في ازدياد مستمر في حين تحول حلفاء الولايات

[1] جهاد عمر محمد الخطيب، المرجع السابق نفسه، ص: 20.

المتحدة في المنطقة على المستوى الثنائي وبشكل متزايد إلى الولايات المتحدة بحثا عن الأمان ملقين برهاناتهم ضد بكين.

وخلال زيارة أوباما الأولى للصين في نوفمبر 2009، ذكر البيان المشترك عبارة ''المصالح الأساسية'' للبلدين، وهي عبارة مهمة بالنسبة للصين التي تدرج تحت هذا البند العديد من المطالبات السيادية. في الظاهر، تلعب الصين لصالح الولايات المتحدة لأنها تضمن تقريبا استمرار علاقات التحالف بين الولايات المتحدة وآسيا، ولكنها في الوقت نفسه تحرج الولايات المتحدة، التي نشرت آنذاك 60% من قواتها البحرية في آسيا بكلفة كبيرة، وفي مهمة دفاعية بحتة. كذلك أصبحت النزعة القومية المتصاعدة في الصين عاملا له تأثيره؛ فعلى الرغم من أن النظام الاستبدادي لا يسعى عادة إلى الحصول على موافقة الرأي العام، لا يستطيع أي فرد من القيادة تحمل وزر اتخاذ موقف معتدل علنا، خوفا من وصفه بـ ''الخائن''، ومن شأن ذلك أن يخلق مناخا صعبا يؤثر سلبا على مجمل العلاقة بين الدولتين[1].

أما العلاقة الاقتصادية فقد اتخذت مسارا خاصا بها، مع أفضلية كبيرة للصين؛ حيث بلغ فائض تجارتها مع الولايات المتحدة 315 بليون دولار في عام 2012م. ويتم توجيه جزء كبير من الاستثمار الصيني إلى شراء سندات الخزينة الأميركية أو السندات شبه الحكومية، وهكذا تجاوزت الصين الشعبية اليابان كأكبر مالك أجنبي لديون الولايات المتحدة.

وغالباً ما كان هذا الوضع مصدراً للقلق بين البلدين برزت بشكل جلي في عهد دونالد ترامب مارس دونالد مجموعة من الضغوطات على بكين، كان أبرزها فيما يخص المجال التجاري، بحيث صعد انتقاداته للفائض التجاري الهائل الذي تتمتع به الصين في تجارتها مع الولايات المتحدة، متهما إياها بأنها تمارس سياسة تجارية غير عادلة ، وذلك في كلمة الرئيس ترامب في افتتاح جلسة مجلس الأمن الدولي تزامنا مع اجتماعات الدورة الثالثة والسبعين للأمم المتحدة، والتي زعم فيها قائلا: "للأسف وجدنا أن الصين تحاول

[1] جهاد عمر محمد الخطيب، مرجع سابق، ص: 42.

التدخل في انتخابات 2018 المقبلة التي ستجري في نوفمبر ضد حكومتي" بل وأضـــاف: "هم لا يريـدون مني أو نحن أن نفوز؛ لأنني أول رئيس يتحدى الصين في التجارة."[1]

بل وأثار حساسية الصين في مسألة تايوان، حينما خالف البروتوكول المتبع وتلقى مكالمـة هاتفية من رئيسة تايوان '' تساي إينج وين '' تهنئه بفوزه برئاسة البيت الأبيض، الأمـر الذي استنكرتـــه ونددت به بكين. فسارع ترامب لإرضاء الصين بمحادثة أكد خلالهـا أن الحكومـة الأمريكيـة تؤيد وتتمسـك بسياسـة ''صين واحدة''. ومهما كانت تحركات أمريكا في قضية تايوان فإنها ستخلو بالتأكيد من أي دعم لاستقلال الجزيرة نظرا لمصالح اقتصادية تجمع البلدين.

على الرغم من سعي واشنطن لتأجيج الملفات الحساسية للصين من طرف دونالد ترامب إلا أنه فـي واقع الأمر لا يلقي بالاً للسياسة الخارجية بقدر ما كان يفعله الرؤسـاء الأمريكيون السابقـون، رافعاً شعـار «أمريكا أولاً» قبل كل شيء، وبالتالي فإن ترامب يعتقد أن انشغال الولايات المتحدة يجب أن يكون متعلقاً بالسياسة الداخلية قبل أي شيء؛ إذ يعتبر أن السياســة الداخليـة الأمريكية هي الممثـل الوحيـد للمصالح القومية الأمريكية.

نستنتج أنه من خـلال التطـرق إلى أبرز المراحـل التاريخيـة للعلاقـة الثنائية أنهـا علاقـة تأثرت دومـا بالتطورات الدولية عبر عقود، وبالأخص في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمـت بمميزات وخصائـص مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في المرحلة السابقـة تحكمهـا محددات داخليـة وخارجيـة خلقـت علاقـة تتأرجح بين الشراكة والتوتر قائمة بالأساس على مبادئ التناقض والتنافر و الاستراتيجيـات المتعارضـة التـي اتبعتها كل من الصين والولايات المتحدة الأميركية خصوصا في مرحلة ما بعد الأزمة المالية سنة 2008 والتي يسعى كل طرف منهما إلى الحفاظ على حجم المصالح الحيوية المتنامية في مناطق مختلفة من العالم، بل الأهـم من ذلك هو امتداد رقعة تلك المصالح وتشابكها في بـؤر متعددة ومشتـركة وفـق معادلـة مركبة مكونـة من

[1] حسين إسماعيل، (2018/10/26)، العلاقات الصينية الأمريكية الى أين، موقع الصين اليوم، تم الاطلاع عليه في 2022/04/23. رابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201810/t20181026_800145346.html

عناصر متألفة ومتناقضة تحكمها المنفعة و حجم وكثافة المصالح المتحدة، قد يتوقع منها الأسوأ بنفس الدرجة التي يمكن معها توقع الأفضل.

المبحث الثاني: الصراع في العلاقات الأمريكية الصينية

الصين تسعى إلى مراكمة أسباب القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لكسب رهان النفوذ الاستراتيجي وتغيير موازين القوى مع أميركا، فمن هذا المنطلق الصين تشكِّل التهديد الأساسي لهيمنة الولايات المتحدة العالمية، فقد شهد العقدان الماضيان تصاعدًا متصلًا للقوة الاقتصادية الصينية، وترافق ذلك مع زيادة وزنها السياسي على المستوى الدولي، فيما يتعاظم تعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة بفعل توجهها لاستعادة دورها كقوة عالمية عظمى.

وكانت استراتيجية "مراكمة القوة من مناطق خفيضة"، والتي وضعها الرئيس الصيني الأسبق، "دينغ شياو بينغ"، قد أثمرت في تعزيز قوة الصين الاقتصادية إلى أن وصلت إلى مستوى لا تستطيع فيه الاستمرار بتلك السياسة، وفقًا لرؤية الرئيس الصيني الحالي، شي جين بينغ، الذي سرَّع من التوجه نحو استثمار القوة الاقتصادية لبناء القوة الاستراتيجية في المجالين السياسي والعسكري وفي تعزيز قوة النموذج الصيني كأساس للقوة الناعمة.

المطلب الأول: قضية تايوان والصراع الأمريكي الصيني

إن مشكلة تايوان ليست وليدة اللحظة بل تعود جذورها إلى اللحظة التي قامت فيها اليابان بغـزو الصين، فأجبرتها على التنازل عن تايوان عام 1895. وظل الوضع على هذه الحال إلى غاية سنـة 1943 حين أصدرت الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ''إعلان القاهرة'' الذي أكد على ضرورة إرجاع اليابان الأراضي التي احتلتها للصين، ثم انضم الاتحاد السوفيتي للمطالب الصينية والتأكيـد على حقهـا في استعادة أراضيها. وقد أعلنت اليابان استسلامها في العام 1945، واسترجعت الصين الأراضـي المحتلة بمـا فيها تايوان. ولكن مع إعلان تأسيس الحكومة المركزية الشعبية لجمهورية الصين في 1949، أسرع القادة غير الشيوعيين إلى تايوان وأعلنوها دولـة الصين الشعبيـة، وفي ذلك الوقت عملت الولايات المتحدة الأمريكيـة

على توفير الحماية لتايوان واعتبرتها الحكومة الشرعية للصين''. وبذلك أقام '' تشانق'' حكومته في تايوان وأنتُخب رئيسا لها عام 1950 وسارعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بالاعتراف بحكومة تايوان ممثلا شرعيا للشعب الصيني، بينما اعترف الاتحاد السوفياتي بالصين الشعبية كممثل شرعي للشعب الصيني [1].

في عهد ترومان فرضت التغييرات على مستوى توازنات القوى والانقسام في بنية النظام الدولي وبدايات الحرب الباردة وطبيعة المصالح الأمريكية في العام 1950 تحييد تايوان ووضع الأسطول السابع الأمريكي، وذلك من أجل حماية الجزيرة وكانت صعدّت الإدارة الأمريكية من علاقاتها مع تايوان بتوقيع معاهدات أمنية في الأمم المتحدة باعتبارها الممثل الشرعي للصين [2].

لقد اعتبرت حكومة الصين الشعبية تصريح الرئيس الأمريكي هاري ترومان في 1950/06/27 م الذي قال فيه: '' أنى أمرت أسطول السابع بان يصد أي هجوم على تايوان''، بأن إعلان الحرب على جمهورية الصين الشعبية، إذ قامت الو م أ بإرسال اسطلها الى مضيق تايوان، هذا الأمر الذي صعد من وتيرة العلاقات بين البلدين، لتصل إلى حد تبادل التهديدات باستخدام الأسلحة النووية، فنشبت سلسلة من تبادل القصف والاشتباكات فيما سميت بأزمة مضيق تايوان الأولى [3].

ومنذ تلك الفترة ظهر انقسام في الداخل الأمريكي بشأن قضية تايوان فيرى البعض أن الموقف الأمريكي تجاه القضية التايوانية يجب أن يرتكز على استخدام الأساليب السلمية ومعارضة أي استخدام للقوة لتسوية هذه القضية، حيث إن حل هذه القضية يحتاج إلى الكثير من الحوار والمرونة تحت مسمى ''الصين الواحدة''، و يقترح أصحاب هذا الاتجاه الكونفدرالية كحل '' صين واحدة وإدارتين''، بحيث تتنازل تايوان عن السيادة المطلقة للصين في مقابل الاعتراف السياسي بنظام الحكم في تايوان، بينما يرى البعض الآخر أنه

[1] Kevin Quigley: The Evolving Consensus: The Development of U.S. China Policy Between 1959 And 1972 And the Domestic Influences on It. Doctorate of philosophy degree, University of Warwick, 2000, PP: 13-14.

[2] جهاد عمر محمد الخطيب: دراسة بحثية ''العلاقات الأمريكية الصينية ''آفاق الصراع والتعاون'' مرجع سابق، ص: 16

[3] معتصم عدنان المحادين، إشكالية العلاقات الأمريكية – الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2008 -2014 م)، رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير فالعلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة2015، ص15.

يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحمي حق الشعب في تقرير مصيره باعتبارها المدافـــع عن القيـــم الديمقراطية في العالم.

أما عن حكومة بكين فقد كانت طوال فترة الخمسينات والستينات تسعى لاستعادة السيـادة الصـينيـة على كافة الأراضي التي كانت تحت سيطرتها في السابق، وكانت ترى أن لها الحق في فرض سيادتها على هذه الأراضي باستخدام القوة العسكرية. ومن هذا المنطلق، رفضت الصين الشعبية مطالب الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة فيما يتعلق بمنح سكان تايوان حق تقرير المصير طبقا لميثاق الأمم المتحدة، ورفضت وضـع تايوان تحت وصاية الأمم المتحدة، وأصرت على أنها جزء منها وأن توحيدها مسألة داخلية.

وفي السبعينيات من القرن الماضي بدأ نوع من التقارب والانفراج في العلاقات الصينية–الأمريكية نتـــج عنه بيان ''شنغهاي'' بين الرئيس ''ريتشارد نيكسون'' و'' شوان لاي''، تعهد الطرفان من خلالـه بإقامـــــة علاقات طيبة بينهما، وبانسحاب القوات الأمريكية من تايوان، وفتح مكاتب اتصال بينهما[1].

وفي العام 1978م أعلنت الحكومتان الصينية والأمريكية في بيان مشترك عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة. ولقد كانت العقبة الرئيسة في طريق تطبيع العلاقات الصينية– الأمريكية هي (معاهدة الدفاع المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان)، وقد صـــدر قرار تم بموجبه للرئيـس الأمريكي (كارتر) أن يلغـــي معاهدة الدفاع المشترك بين الطرفين، وتم بذلك تطبيع العلاقات الصينية–الأمريكية في العام 1979م، وافتتحت كل دولة منهما سفارة لها في الدولة الأخرى، لذلك قام (دنغ شياو بينغ) في العام 1979م بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية والتي انعكست على العلاقات الثنائية الفعلية بين الطرفين [2].

وفعليا في العام 1987 أكدت'' الولايات المتحدة على سحب كـــافة القوات والمنشآت العسكـــرية الأمريكية من تايوان، وصدر بيان من الجانبين الصيني والأمريكي بخصوص تايوان، تضمّن موافقة الحكومة الأمريكية على الشروط الصينية وأهمها ما يلي:

[1] سميرة نعيم عبد الرضى الموسوي: مستقبل الدور الصيني في النظام السياسي الدولي، ماجستير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013، ص: 6-7.

[2] Tan Qingshang: US-China policy: A function of strategy or process? Emory University, 1989 P: 8

- إنهاء العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وتايوان.
- إلغاء معاهدة الدفاع المشتركة التي أُبرمت عام 1950 الخاصة بالدفاع الجوي والبحري عن تايوان ضد أي هجوم تقوم به الصين الشعبية.
- سحب القوات العسكرية الأمريكية من تايوان.
- اعتراف الولايات المتحدة بوجود صين واحدة، وإن تايوان جزء من الصين، وإن حكومة الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية.
- استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة وتايوان.
- وقد أدت هذه المتغيرات إلى إنهاء الاعتراف الدولي بأن حكومة الصين الوطنية في تايوان هي الممثل الشرعي للصين [1].

وعقب حادثة " تيانان من" في العام 1989 تضاءلت إيجابية الرأي العام الأمريكي بحيث كان هناك القليل من الدعم الشعبي للحفاظ على العلاقات بين البلدين، وكانت نهاية الحرب الباردة أيضا نهاية للمبرر الاستراتيجي لعلاقات أمريكا الوثيقة مع الصين في مواجهة الاتحاد السوفياتي. إن الافتقار إلى الدعم العام والأساس المنطقي الاستراتيجي كان سيحكم بالفشل على العلاقات الأمريكية الصينية لفترة طويلة بعد عام 1989. ومع ذلك، فقد حاول الرئيس بوش الحفاظ على العلاقات، أقرب ما يمكن إلى علاقة ما قبل '' تيانان من''. من خلال الحفاظ على قنوات اتصال خاصة مفتوحة مع دنغ شياو بينغ والاستفادة الكاملة من صداقته الشخصية مع الزعيم الصيني، فقد ذكر مرارا القيادة الصينية بالوضع السياسي في أمريكا وأوضح لهم لماذا كانت خياراته السياسية هي الأفضل للعلاقة الثنائية، ويشهد بيع بوش ل 150 طائرة مقاتلة من طراز F-16 إلى تايوان على نجاح بوش في هذا الصدد [2].

ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن السياسة الأمريكية تجاه قضية تايوان شهدت تغييرات جلية في مراحل مختلفة وانطلاقا من المصالح الأمريكية مما أثر بشكل بالغ على العلاقات الأمريكية الصينية.

[1] جهاد عمر محمد الخطيب، مرجع سابق، ص: 16.

[2] ليو شيه تشنج ولي شي دونغ، مرجع سابق، ص 241.

ويمكن تتبع مراحل هذا التغير حسب التواتر الزمني التالي:

- تميزت بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة وباعتراف هذه الأخيرة بالصين، وبمبدأ ''الصين واحدة'' كحل للقضية التايوانية. رغم ذلك استمرت المشكلة التايوانية إلا أن تأثيرها على المصالح الإستراتيجية الأمريكية أصبح قليلا، وخاصة أن المصلحة الإستراتيجية المشتركة في التصدي للاتحاد السوفيتي قد أجلت كل صراع مصالح بين الطرفين.
- من 1990 إلى الآن في ضوء التغير الذي عرفته الأوضاع الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حدثت تغيرات كبرى في مسار العلاقات الصينية-الأمريكية، مما أثر على تطور المشكلة التايوانية حيث عرفت العلاقات الأمريكية الصينية أكثر من أزمة:
- الأزمة الأولى في 1992 نتجت عن بيع الولايات المتحدة 15 طائرة عسكرية من طراز (أ.ف – 16) لتايوان.
- الأزمة الثانية في 1995 بعد قيام الرئيس التايواني ليدنغ هوي بزيارة الولايات المتحدة، وقد تطورت هذه الأزمة إلى حد الاحتكام الاحتكام(تكرار) إلى السلاح بإرسال الولايات المتحدة حاملة طائرات إلى مضيق تايوان.[1]
- الأزمة الثالثة كانت في 1999 بعد أن أعلن الرئيس التايواني ليدنج هوي عن نظرية دولتين في مكان نظرية ''صين واحدة بنظامين'' التي تؤمن بها الصين وتدعو إليها وإلى احترامها. هذا الإعلان أعقبه تهديدات من الجانبين ونزاع كاد أن يفضي إلى صدام بين تايوان والصين. ورغم أن الولايات المتحدة أكدت حينها على تأييدها لمبدأ صين واحدة، وعدم تأييد استقلال تايوان. إلا أنها أكدت من جهة أخرى على اضطلاعها بمسؤولية ضمان أمن تايوان، وزيادة تعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة وتايوان[2].

[1] طويل نسيمة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في: العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، 2009 – 2010، ص 228-229

[2] طويل نسيمة، المرجع السابق، ص: 225.

وظلت العلاقة بين الجانب الصيني والأمريكي يشوبها التوتر في ملف تايوان رغم تصريحات الرئيس بوش الابن الرافضة لمبادرة ''شين'' بشأن استقلال تايوان وتصريحات براك أوباما باعتبار استقلال تايوان يمثل تهديدا للوضع القائم الشديد الحساسية، وقد عمل على ضرورة إقامة علاقة مستقرة مع الصين نظرا لبروز تحديات أمنية خطيرة لأمريكا منذ أحداث 11 سبتمبر.

وظلت الإدارة الأمريكية طيلة الفترة الرئاسية لبوش وأوباما كسابقها تنهج سياسة وسط بين الصين التي تربطها بها مصالح اقتصادية وسياسية قوية من ناحية، وبين تايوان التي تحظى بعناية أمريكية خاصة حيث الأيديولوجيا المتقاربة والموقع الاستراتيجي لتايوان بين دول آسيا (آسيا) والذي يحقق للإدارة الأمريكية مصالحا من نوع آخر، إلا أنه يبدو أن ترامب قد خالف النهج ووضع سياسة الولايات المتحدة المتبعة منذ نحو 40 عاما موضع الشك حينما استقبل ولأول مرة منذ1979 اتصالا هاتفيا من رئيسة تايوان " تساي إنغ-ون" تهنئه فيها على فوزه في الانتخابات الرئاسية فخرق بهذا الاتصال الهاتفي المباشر أحد مبادئ الدبلوماسية الأمريكية، ما تسبب في احتجاج دبلوماسي صيني [1].

تايوان تعتبر مجالا للصراع بين القوة البحرية الأمريكية والقوة البرية الصينية كونها تقع في كلا المسرحين، فهي جزيرة يمكن لواشنطن أن تستخدم قدراتها البحرية الأكثر تفوقا، بما في ذلك السفن والطائرات، للدفاع عنها ضد القوات الصين البرية. وقرب تايوان من بكين جغرافيا يحقق للصين تفوقا عسكريا لردعها عن استقلالها الكامل. وهكذا تظل الجزيرة الأم تردع تايوان بقوتها البرية والولايات المتحدة الأمريكية تردع الصين بقوتها البحرية [2].

وعموما ترتبط السياسة الأمريكية إزاء تايوان بالأوضاع التي يشهدها مضيق تايوان إلى حد كبير، وتظهر هذه العوامل تأثيراتها مع تغير السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية، حيث يمكن توضيحها كالتالي:

[1] وداد المساوي (2021/09/15)، العلاقات الأمريكية الصينية التطورات والإشكاليات، المعهد المصري للدراسات. بتاريخ'2022/04/23)، على الموقع: http://www.eipss-eg.org/

[2] مايكل إي براون وآخرون "صعود الصين"، الترجمة مصطفى قاسم، القاهرة، الطبعة الأولى2010، ص:349

- **أولا**: السياسة الأمريكية اتجاه الصين: حيث تتأثر المعالجة الأمريكية للقضية التايوانية بطبيعة ونوع العلاقة القائمة مع الصين، كما تم توضيح ذلك سابقا.

من المنظور الصيني، ترجع المطالبة بأحقيتها في تايوان إلى التاريخ، وإلى التفسيرات القانونية، وأيضا في العاطفة السياسية الصينية فقضية تايوان تدرج دائما في بند ''إذلال'' الصين على أيدي قوى أجنبية، إضافةإلى ذلك ترتبط مطالبة الصين بالسيادة على تايوان بقضايا الاستقرار الوطني، وبقاء النظام وشرعية الحكام، صحيح أنه لم يرد ذلك في أي وثيقة رسمية صينية، إلا أن التحليلات المعلنة للرؤساء والباحثين الصينيين تدرج تايوان في باب الأهمية القصوى لمحافظة الصين على توازنها واستقرارها. الملاحظة الأساسية التي يجب أن تورد بالموازاة مع حقيقة تغير السياسة الأمنية الأمريكية اتجاه تايوان هو استعدادات الصين لتقديم فكرة أكثر مرونة لمبدأ ''صين واحدة''، ففي العادة يستخدم هذا المبدأ للدلالة على تبعية تايوان للصين، أي وجود صين واحدة وتايوان جزء منها. فهناك صين واحدة في العالم، وأن البر الرئيسي وتايوان ينتميان إليها، وأن سيادة الصين ووحدة أراضيها كل لا يتجزأ. فما من مرونة تبديها الصين إلا وهي ردة فعل براغماتية على الوقائع الناشئة في تايوان وخاصة من الناحية الاقتصادية.

- **ثانيا**: تأثير الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا في القرن 21 حيث تأثرت السياسة الأمريكية اتجاه القضية التايوانية، بطبيعة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه منطقة شمال شرق آسيا والقارة الآسيوية ككل، وهو تحقيق استقرار نسبي في المنطقة، لذلك فقد اتخذت الولايات المتحدة من تايوان منطلقا لتحقيق الاستقرار النسبي، حيث استعملت تايوان كمنطقة أساسية للحفاظ على الوجود الأمريكي (العسكري)، بالإضافة إلى كون تمسك الولايات المتحدة بضرورة حماية أمن تايوان ينبع من كسب ثقة حلفائها في المنطقة وتأكيد زعامتها المطلقة عليها[1].
- **ثالثا**: إن الاهتمام الأميركي بتايوان لا ينبع من فراغ، وإنما من أهميتها للمصالح الأميركية البالغة الأهمية في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.

[1] طويل نسيمة، مرجع سابق، ص: 227 . 229

فالموقع الجغرافي لتايوان، من مضيق تايوان وقناة باشي الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، هذا الموقع يشكل أهمية خاصة لحلفاء واشنطن مثل اليابان التي تعتبر تايوان مهمة لأمن حدودها الجنوبية، كذلك الفليبين فيما يتعلق بحدودها الشمالية. ولا ننسى أن كلّ دول المنطقة تقريباً تسيطر عليها المخاوف والهواجس عقب تنامي وتزايد نفوذ الصين. أضف إلى هذا

أن واشنطن تعيد ترتيب أولويات سياساتها الخارجية ومصالحها الأمنية عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي الذي لم يعد هو التهديد والخطر الأساسي للمصالح الأميركية، بل النزاعات الإقليمية.

لذا على الإدارة الأمريكية سواء خلال الفترة الرئاسية لترامب أو بعده أن تؤكد على أعلى المستويات، في سياستها القائمة على وجود صين واحدة التي هي التي تبناها الرؤساء الأميركيون الآخرون... كما أن عليها رفض الزيارات المستقبلية التي يقوم بها كبار المسؤولين التايوانيين حتى يتم إعادة بناء علاقة واشنطن ببكين، وفي المقابل تعزيز وتقدير أهمية تايوان "كشريك تجاري وككيان ديمقراطي". وذلك من خلال مساندة عضويتها في المنظمات الدولية التي لا تتطلب التمتع بصفة دولة، كما يجب أن تضمن بأن تايبيه تمتلك رادعاً عسكرياً يتميز بالكفاءة، خصوصاً في الوقت الذي ظلت فيه بكين تعمل على تحديث قواتها المسلحة. إلا أنه على أميركا أن تحذر تايوان من مغبة اتخاذ خطوات إضافية تعمل على زعزعة الإطار الذي تمكنت تايبيه بواسطته من تحقيق أمور كثيرة... وأن تذهب في ذلك إلى المدى الذي تعرف فيه تايبيه أن واشنطن لن تعترف بأن إعلان الاستقلال يصدر عن جانب واحد".

في 22 أكتوبر 2020، صرحت الخارجية الصينية إن موافقة الولايات المتحدة على مبيعات أسلحة محتملة قيمتها 1.8 مليار دولار لتايوان سيكون لها أثر كبير على العلاقات الصينية الأمريكية. وقال " تشاو لي جيانغ" المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، في إفادة صحفية يومية في بكين إن الصين ستتخذ رد الفعل المناسب وفقا لتطورات الوضع.

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت أن الخارجية الأمريكية وافقت على صفقة سلاح محتملة مع تايوان بقيمة نحو 1.8 مليار دولار.

وتم إبلاغ الكونجرس رسميا، بالموافقة على الصفقة، التي تشمل بيع 11 راجمة صواريخ من نـــــوع HIMARS من صنع شركة لوكهيد مارتن بقيمة 436 مليون دولار، و135 قطعة من أنظمة صواريخ جو-أرض من نوع SLAM-ER مع المعدات الخاصة بها من صنع شركة بوينج بقيمـة أكثـر من مليار دولار، وكذلك معدات إلكترونية لمقاتلات إف-16 لنقل البيانات بقيمة 367.2 مليون دولار.

وكانت وكالة رويترز قد أفادت بأن الإدارة الأمريكية تعمل على تفعيل 5 صفقات لبيع أسلحة لتايوان بقيمة إجمالية نحو 5 مليارات دولار.[1] وبالرغم من أن الوضع حاليا في مضيق تايوان لا يبـدو علـى وشـك التحـــول إلى وضع عسكري خطير، إلا أن التهديد بحدوث زعزعة فجائية للأوضاع ما زال قائماً. رغـم أن النزاع غيـــر مدرج على جدول أعمال منبر "آسيان" الإقليمي أو أية منظمة أمنية أخـرى. الأمـــر الـــذي قد بدأ يقـرّب الطرفين من بعضهما البعض، على الأقل نظرياً [2].

المطلب الثاني: الصراع التجاري الأمريكي الصيني

منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية في جانفي 1979 بين الصين والولايات المتحدة الأمريكيـــــة ،والعلاقات التجارية الثنائية تشهد تطورا متصاعدا حيث بلغت التجارة البينية 214.7 مليار دولار أمريكي عام 1999 ،منها صادرات صينية الى الولايات المتحدة بغت قيمتـــها 419.4 مليـــار دولار أمريكي وصادرات أمريكية الى الصين بقيمة 195.3 مليار دولار أمريكي وهناك فائض تجاري في صـــالح الصـين يصل الى224.1 مليار دولار أمريكي ،وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2000 ، وصل إجمالي التجـارة الثنائية بين الدولتين الى 613 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 23.4 % من الفتـــرة نفسها لعـــام 1999.[3]

[1] روسيا اليوم ،(2020/10/22)، الصين تتوعد بالرد على صفقة مبيعات السلاح الأمريكية لتايوان، يوم :2022/04/23 الرابط : -https://arabic.rt.com/world/1166176

[2] نوح فلدمان، الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، ترجمة هشام سمير، الرياض، تكوين للدراسات والأبحاث، 2016، ص: 51.

[3] ليو شيه تشنج ولي شي دونغ، مرجع سابق، ص187.

تعد الصين اليوم واحدة من أهم القوى الصاعدة في مختلف المجالات، والدولة المرشحة بقوة خلال المرحلة القادمة لتكون المنافس "للولايات المتحدة الأمريكية" والمهددة لمكانتها كقطب أوحد في العالم، بجانب تمكنها في مجالات التصنيع والابتكار والإنتاج وبالتالي المنافسة في المجالات التجارية والصناعية [1].

وفي السنوات الأخيرة تصاعدت المشاحنات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب العديد من القضايا ومنها قضية العجز في الميزان التجاري الأمريكي لصالح الصين حيث بلغ في عام 2016 نحو 6.201 مليار دولار أمريكي وهو رقم قياسي أثار قلق واشنطن ، إذ "ترى الولايات المتحدة الأمريكية" أن الصين تقوم عملتها بأسلوب غير واقعي وبأقل من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى تعزيز قدرة الصادرات الصينية على اكتساب ميزة تنافسية للدخول للأسواق العالمية بأسعار منخفضة الأمر الذي يؤثر على منتجات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى على منافستها عالميا فطالبت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان "ترامب" من الصين بتحسين عملتها بالمقارنة مع الدولار الأمريكي، فحين هدد الكونغرس بفرض رسوم جمركية مرتفعة على صاد ارت الصين وهذا ردا على فجوة الفائض التجاري، بهدف محاصرة الصادرات الصينية خاصة بخصوص) اليوان (الذي أثر سلبا على قدرة "الولايات المتحدة الأمريكية" التنافسية والتي عرقلة عملية النمو والتبادل التجاري بين البلد ين [2].

العلاقات التجارية الأمريكية–الصينية:

لقد احتلت الصين المركز الرابع والعشرين بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، واعتبرت سوق التصدير رقم 16، وأكبر مصدر للواردات [3].وفي عام 2017 بلغ إجمالي التجارة السلعية 628 مليار دولار، الأمريكية مع الصين، مما يجعل الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة (انظر الجدول.1) .

[1] ريبيكا فانين، التنين الصيني، ترجمة: محمد فتحي، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2010، ص 66

[2] رمزي محمود، حرب العمالة بين المارد الصيني والعملاق الأمريكي، منشأ المعارف بالإسكندرية 2014، ص 105.

[3] خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث العربية، مصر، سبتمبر 2018، ص12

الجدول 1:" التجارة السلعية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1980-2017"

بمليارات الدولار

	الواردات الأمريكية	الصادرات الأمريكية	الميزان التجاري
1980	1,1	3,8	2,7+
1990	15,2	4,8	10,4-
2000	100,1	16,3	83,8-
2010	365	91,9	273-
2011	399,4	104,1	295,3-
2012	425,6	110,5	315,1-
2013	440,4	121,7	318,7-
2014	468,5	123,7	344,8-
2015	483,2	115,9	367,3-
2016	462,6	115,6	347-
2017	505,6	130,4	375,5-

المصدر: خالد عبد الوهاب الباجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي و العربي، ص13.

من الجدول السابق أعلاه يتضح زيادة عجز الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة 1990-2017ما عدا سنة 2016 أين انخفض من -367,3 مليار دولار إلى 347 مليار دولار لكن يظل ذلك لصالح الصين (هذا العجز التجاري هو من بين الأسباب التي فتحت أبواب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين)، بقي العجز رغم زيادة الصادرات الأمريكية إلى الصين فبعد أن زادت بـ 1 مليار دولار خلال الفترة1990-1980 وقد زادت زيادات معتبرة بعد ذلك لتقدر سنة 2017 ، 130,4 مليار دولار.

تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2018وصل حجم التجارة بين البلدين إلى737مليار دولار منها 179مليار صادرات أمريكية مقابل 558 مليار دولار واردات من الصين. ينقسم حجم التجارة الكلي بين الدولتين إلى منتجات وخدمات وتتمتع الصين بفائض في الفئتين. وقد بلغ حجم تجارة المنتجات بين الدولتين 660مليار دولار سنة2018، منها 120 مليار دولار صادرات أمريكية مقابل واردات من الصين قدرت بـ 539 مليار دولار أي هناك فائض بقيمة 419 مليار دولار لصالح الصين.

أماعن حجم تبادل الخدمـــات بين الدولتيـن فبلغ سنة 2018، 77 مليار دولار، منها 59مليـار دولار واردات خدمية من الصين مقابل صادرات خدمية أمريكية بلغ مقدارها 18مليار دولار، أي هناك فائـــض بقيمة 40 مليار دولار لصالح الصين [1].

لقد أسهم تسارع نمو الاقتصاد الصيني وازدياد الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة الأميركية في إيجـــاد خلل بين العرض والطلب على الصعيد العالمي والى تنافس إستراتيجـــي بين هاتيـن الدولتيـن ، وقد اتبعـت الصين سياسة شراء الحصص في المصالح النفطية الأجنبية في مناطق غنية بالنفط ، لكنها حساسة سياسيـــا وذلك بهدف التقليل من هشاشة موقفها في مجال الطاقة ولتنويع المصادر التي تزودها بالنفط، ولكي تضمن خطوط المواصلات البحرية ونقاط الاختناق التي يتعين على شحناتها من النفط المستورد أن تمر خلالهـــــا، قامت ببناء قوة بحرية خاصة بها ، وبتحسين وتطوير علاقتها مع الدول المطلة على طرق المالحة البحرية ،لذا بدأت الولايات المتحدة تشعر بالقلق من تنامي القوة البحـرية للصيـن ومن أن تـؤدي سياســـــات الصين واستراتيجيتها الى تهديد وربما تقويض المصالح الأميركية وأهداف سياستها الخارجية في مناطق العالم الغنية [2].

أبرز المحطات في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين:

08 مارس2018 : فرض الرئيس الأمريكي رسوما بنسبة 25% على واردات الفولاذ و 10% علـــــى واردات الألمنيوم من دول عديدة (أبرز المحطات في الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية 2019) (تقريبا مئة دولة) قصد تقليص العجز التجاري الأمريكي. كانت كلا من كندا والمكسيك معفيتان من الرسوم الجديدة بحكم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا"، لكن منذ شهر ماي انتهى الإعـفاء ليضاف البلدين إلى الاقتصاديات المتضررة.

[1] مركز الجزيرة للدراسات،**6 خطوات تشرح الحرب التجارية الأميركية الصينية وتستشرف مستقبلها**، محمد المنشاوي، ب 2022/05/02 الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/10/15/

[2] معالي محمد بن ظاعن الزاملي، الاقتصادات المزدهرة والسباق لضمان إمدادات الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 1

- 22 مارس 2018: وقع الرئيس الأمريكي مذكرة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بتحقيق المادة 301، ووصفه البيت الأبيض بأنه استهداف أي عدوان اقتصادي صيني[1] رد الصين : عشية تطبيق هذه الرسوم، قام الرئيس الأمريكي بتعليق الرسوم الجمركية على الكثير من الدول، ما عدا الصين وكرد فعل على ذلك قامت الأخيرة بإصدار قائمة تضم 128 سلعة فرضت عليها رسوما تتراوح بين 15و 25% إذا فشلت المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- 26 مارس :2018 طلبت الصين إجراء مشاورات مع الولايات المتحدة بشأن المادة 232 من الإجراءات المتعلقة بالصلب والألمنيوم. كما أعلنت في1 أفريل 2018، أنها رفعت الرسوم بنسبة 15%إلى 25%على128 منتجا أمريكيا تغطي الواردات من الولايات المتحدة، بما في ذلك منتجات الخنازير، نفايات الألمنيوم والخردة، الفواكه والمكسرات، والتي بلغ مجموعها 3 مليار دولار في 2017.

- 03 أفريل: نشرت واشنطن لائحة بمنتجات صينية يمكن فرض رسوما عليها، ردا على النقل القسري للتكنولوجيا والملكية الفكرية الأمريكية. ردت بكين بقائمة واردات بالقيمة نفسها (50مليار دولار)؛

- 09 أفريل: بدأت الصين في قضية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ضد استخدام الولايات المتحدة للتعريفات الجمركية؛

- 19 ماي: أعلن البلدان اتفاقا مبدئيا على خفض العجز التجاري الأمريكي بشكل كبير، يؤدي إلى تعليق تهديداتهما باتخاذ تدابير عقابية. وفي الأسابيع التالية، صدرت عن الصين مؤشرات تهدئة (خفض الرسوم الجمر كية، رفع القيود، مقترحات شراء بضائع أمريكية)؛

- 06 جويلية: بدأ البلدان بسرعة حربا تجارية، عبر فرض رسوم أمريكية على34مليار دولار من الواردات الصينية. وفرضت الصين رسوما على بضائع بقيمة 34 مليار دولار أيضا؛

- 23 أوت: فرضت الولايات المتحدة رسوما جديدة على منتجات صينية بقيمة 16مليار دولار، غداة استئناف المحادثات. وفي الصين، بدأ تطبيق رسوم بنسبة 25% تستهدف 16مليار دولار لبضائع أمريكية.

[1] خالد عبد الوهاب الباجوري، مرجع سبق ذكره، ص23

- 17 سبتمبر: فرضت واشنطن رسوما جمركية نسبتها 10 % على مئتي مليار دولار من الواردات الصينية، وردت بكين برسوم جمركية على سلع أمريكية بستين مليار دولار.[1]

- 01 ديسمبر :أعلن الرئيس الأمريكي ونظيره الصيني على هدنة. فواشنطن كانت قد خططت لرفع الرسوم الجمركية 25% في الأول من جانفي على مئتي مليار دولار من الواردات، علقت هذه الزيادة لمدة تسعين يوما.

من جانبها، تعهدت بكين شراء كمية كبيرة من المنتجات الأمريكية، وعلقت لثلاثة أشهر الرسوم الإضافية المفروضة على السيارات وقطع غيارات السيارات الأمريكية وسمحت باستيراد الأرز الأمريكي.

- 10 ماي:2019 أنهت الولايات المتحدة الهدنة ورفعت رسميا من 10% إلى 25 %على الرسوم الجمركية على200 مليار دولار من الواردات الصينية.[2]

- 15 ماي: قام الرئيس الأمريكي بإصدار مرسوما يحظر على شركات الاتصالات الأمريكية شراء معدات من شركات أجنبية اعتبر أنها تمثل خطرا عليها، في إجراء يستهدف شركة هواوي الصينية العملاقة. أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تشتبه بأن الشركة الرائدة عالميا في شبكة الجيل الخامس تتجسس لصالح بكين ووضعتها على قائمة الشركات المحظورة بيعها منتجات التكنولوجيا، إلا بإذن خاص ؛

- 20 ماي: أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مهلة ثلاثة أشهر قبل تفعيل تلك العقوبات؛

- 01 جوان: زادت الصين التعريفات الجمركية على المنتجات الأمريكية بقيمة 60 مليار دولار، وأعلنت بكين أنها تعد لائحة سوداء بالشركات الأجنبية غير الموثوق بها؛

- 29 جوان : في قمة مجموعة العشرين في أوساكا، أعلن الرئيس الأمريكي و الرئيس الصيني هدنة جديدة في الحرب التجارية، مع تعهد واشنطن عدم فرض رسوم إضافية و إعلانها أن مفاوضات التجارة ستستأنف. تم استئناف المفاوضات هاتفيا ثم في لقاء عقد في 30 و31 جويلية في شنغهاي؛

---

[1] محمد المنشاوي ،2019/10/15، **6** خطوات **تشرح الحرب التجارية الأميركية الصينية وتستشرف مستقبلها**، الاطلاع:2022/05/06 على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/10/15

[2] محمد المنشاوي، مرجع نفسه. ص27

- 01 أوت: بعدما رأى أن بكين لا تفي بتعهداتها بشراء منتجات زراعية ووقف بيع مادة الفنتانيل التي تعتبر من المخدرات الأكثر فتكا في الولايات المتحدة، أعلن"ترامب" عن فرض رسوم جمركية تبلغ 10 % على سلع صينية بقيمة 300 مليار دولار لم تكن قد طالتها الإجراءات العقابية، اعتبارا من 01سبتمبر.

- 05 أوت: سمحت الصين بخفض سعر عملتها الذي تراجع إلى أقل من العتبة البالغة 7يوان للدولار الواحد، وهو الأدنى منذ 11عاما. وتتهم الولايات المتحدة الصين بالتلاعب بعملتها لدعم صادراتها، لكن الأخيرة تنفي الصينية بوقف شراء منتجات زراعية أمريكية ذلك. كما قامت الشركات؛

-13 أوت: قرر الرئيس الأمريكي تأجيل تطبيق الرسوم الجمركية 10% على منتجات استهلاكية كان مقررا في الأول من سبتمبر إلى 15ديسمبر وذلك تجنبا لارتفاع في الأسعار؛

-23 أوت: إجراءات إنتقامية صينية: أعلنت بكين عن فرض رسوم جمركية بقيمة 75 مليار دولار. رد "دونالد ترامب" على الشركات الأمريكية إيجاد بدائل لإنتاجها في الصين. كما قررت الولايات المتحدة أن تزيد اعتبارا من الفاتح من أكتوبر الرسوم الجمركية لتصبح 30 % بدلا من 25%، على سلع صينية بقيمة 250 مليار دولار كان مبرمج أن تفرض على السلع المتبقية والمستوردة من الصين التي تبلغ قيمتها 300مليار دولار رسوما نسبتها 15% بدلا من10%، اعتبارا من سبتمبر. استثنى من ذلك السلع ذات الاستهلاك الواسع التي كان من المفترض أن تفرض عليها رسوما اعتبارا من 15ديسمبر.[1]

في15ديسمبر2019 : كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنوي فرض رسوم جمركية على الواردات الصينية. لكن قبل ذلك الموعد بيومين أعلن الجانبان التوصل إلى اتفاق جزئي. بموجب ذلك الاتفاق، تخفض واشنطن إلى النصف الرسوم الجمركية المفروضة حاليا، وفي المقابل تشتري بكين منتجات أمريكية أكثر، لاسيما مواد زراعية.

كما أن الاتفاق ينظم التعامل مع الملكية الفكرية، ويتطرق إلى القطاع المالي وقضايا النقد.

- في ظل جائحة كوفيد 19-تواصل التصعيد، في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين، خاصة من

[1] البيان الإلكتروني، **أبرز المحطات في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة**،2019/08/24، الرابط https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2019-08-24-1.3633225

طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أتهمتها بتصنيع الفيروس ونشره في العالم، وهددتها بفرض عقوبات اقتصادية عليها ورفع قضايا عليها للحصول على تعويضات، في حين ترد الصين أن الولايات المتحدة سبب انتشار الفيروس في الصين لأنها أرسلت جنودا أمريكيين إلى مدينة ووهان وكانوا يحملون الفيروس.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين المدافعين عن تحرير التجارة الدولية، ولطالما تغنت بفوائدها، لكن منذ أن تضرر اقتصادها بفعل العولمة، والصعود القوي للصين على المستوى الدولي راحت تمارس سياستهـــا الحمائية والتي وصفت بالعدوانية. فمنذ بداية سنة 2018، اتخذت الإدارة الأمريكية العديد من التدابير التي تحد من وارداتها سواء مع شركائها في النافتا، أو باقي البلدان الأخرى وكانت الصين أبرزها، كما انسحبـت من معاهدة التجارة الحرة العابرة للمحيط الهادئ. وكانت حججها أنها تريد حماية الأمـن الوطني ومواجهـة العجز في الميزان والتجاري من جهة ومحاربة التصرفات غير العادلة والتي ترى أن الصين تمارسها ضد الولايات المتحدة وحققت من ورائها مكاسب. في حين ترى الصين أن الولايات المتحدة من خلال تلك الإجـراءات تريد الحد من تقدمها ونهضتها على المستوى الدولي. ردا على ذلك اختلفت ردود فعل البلـدان فمنهـــا من اتخذ موقف المحايد ومنها من رد بتهديدات انتقامية.

وبما أن الصين أكثر الدول المستهدفة من الرسوم الجمركية فقد قامت بفرض الرسوم الجمركية على الكثير من السلع والخدمات الأمريكية (كبذور الصويا، اللحـوم) واشتكـت الولايات المتحدة للمنظمـة العـالميـة للتجارة. .. إلخ من الإجراءات الانتقامية.

المطلب الثالث: الحروب السيبرانية الأمريكية الصينية

استخدامات القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية

تصاعد الاهتمام الدولي بالفضاء الإلكتروني ،خاصة بعدما أتاحه من أدوات وأليات جديدة كوسيلة ووسيط لتهديد عمل المرافق الحيوية والبنية التحتية الكونية للمعلومات وعدم توقفها أمام سيادة الدول ،بم جعلها بيئة خصبة لاستخدام غير السلمي من جانب كافة الفاعلين على تنوعاتهم المختلفة والذين تراوحا بين استخدام الدول الى الفاعليين من غير الدول ،وظهر ذلك استخدام الفضاء الإلكتروني كساحة حرب الباردة

والحرب النفسية وحرب الأفكار أو من خلال استخدامه لشن الحروب الإرهاب بين الدول أو استخدام الأفراد أو الجماعات الإرهابية أو القراصنة أو الجريمة المنظمة . إذا الحرب السيبرانية هي استخدام الهجمات الرقمية ضد دولة معادية، مما تسبب في ضرر مماثل للحرب الفعلية و / أو تعطيل أنظمة الكمبيوتر الحيوية. هناك اتجاه متزايد للدول لإنشاء وحدات خاصة بالحروب الإلكترونيات تتم عبر الفضاء الإلكتروني وشبكات الحاسب الآلي.

الصين الوحدة '' 61398'':

هي وحدة سرية بجيش التحرير الشعبي الصيني، تقوم بعمليات التجسس الإلكتروني وسرقة المعلومات الاقتصادية، خاصة من الو م أ، وتتسم عملياتها بالسرية التامة، ولايتم الإعلان عنها بدأت في شن أولى هجماتها منذ 2006. وتعتمد الوحدة ''61398'' على شبكة من قراصنة الكرتونيين في 13 دولة، يقع معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أكثر من 100 جهاز كمبيوتر مخصصة لغرض العمليات إلكترونية، وفي 18 فبراير 2013، أصدرت المخابرات المركزية الأمريكية تقريرا من60 صفحة يتهم الوحدة 61398 بالوقوف وراء عمليات التجسس والتخريب على الأنترنت [1].

اتهمت الولايات المتحدة خمسة عناصر في وحدة " "61398 '' السرية في "جيش التحرير الشعبي الصيني" بسرقة أسرار في صناعة الصلب لمصلحة شركات صينية حكومية. وقال وزير العدل الأمريكي إنها أول مرة توجه فيها تهما "ضد أشخاص في حكومة".[2] جاء في هذا الأخير أن القضاء الأمريكي اتهم للمرة الأولى خمسة عناصر في الجيش الصيني بالتجسس الإلكتروني وسرقة أسرار أمريكية لمساعدة الشركات التي تديرها الدولة، كما أعلنت وزارة العدل.

ورفعت هيئة محلفين قضية ضد خمسة أشخاص من وحدة 61398 السرية في جيش التحرير الشعبي الصيني بتهمة سرقة أسرار في صناعة الصلب لمصلحة شركات صينية حكومية.

[1] خليفة إيهاب، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت، لعربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2017، ص93-94.

[2] فرانس 24، (2014/05/19)، واشنطن تتهم عناصر في الجيش الصيني بالتجسس المعلوماتي على أسرار صناعية، اطلع عليه 2022/04/25، على الموقع https://www.france24.com/ar/20140519-لصين-الولايات-المتحدة-تجسس-المعلوماتي

وجاء في التهم الجنائية أن قراصنة دخلوا على أجهزة كمبيوتر أمريكية لدعم تنافسية شركات صينية ما ألحق ضررا بشركات مثل وسنتهاوش وشركة الصلب الأميركية والعاملين فيهما.

وقال وزير العدل'' أريك هولدر'' إن هذه التهم هي الأولى من نوعها ضد أشخاص في حكومة، ويجب أن تكون بمثابة "جرس إنذار".

وصرح للصحفيين أن الإدارة الأمريكية "لن تتساهل مع أية خطوات تقوم بها أية دولة تسعى إلى تخريب الشركات الأمريكية بشكل غير قانوني وتقويض المنافسة العادلة في السوق الحرة".

وأضاف أن توجيه الاتهامات "يبين أن أشخاصا في الحكومة الصينية ضالعون في التجسس الاقتصادي حتى عبر الإنترنت من مكاتب بعيدة في شنغهاي، سيتم الكشف عنهم بسبب تصرفهم الإجرامي وسيتم السعي من أجل اعتقالهم ومقاضاتهم في محكمة أمريكية".

الولايات المتحدة:'' cyber command us''

استحدث البنتاغون في 2009 قيادة عسكرية مهمتها الرد على هجمات القراصنة المعلوماتية وتأمينها أو كذلك القيام بعمليات الكرتونية عسكرية ضد أهداف خارجية، وقبل استحداث هاته الهيئة كانت الحكومة الأمريكية تعتمد على CIA وكالة الأمن القومي الأمريكي ببقيا بعملياتها في الفضاء الإلكتروني.[1]

وتو اجه الصين الاتهامات الأمريكية بالإنكار التام وتؤكد إنها أيضا ضحية لعمليات الاختراق الإلكتروني وهو أمر صعب الحدوث وأن كان واردا، إذ يمكن للحكومة الصينية أن تفصل الصين عن الشبكة العالمية للأنترنت في حال تعرضها لألي هجوم الكرتوني كما أكدت شكة (مايكروسوفت) في تقرير صادر على مدونتها الإلكترونية أن الصين هي أقل الدول تعرضا ا للإصابة ببرمجيات خبيثة [2].

[1] خليفة إيهاب، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت، مرجع سابق ص95.

[2] خليفة إيهاب، المرجع نفسه، ص56.

المطلب الرابع: قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والصراع الأمريكي الصيني

يعد النظام العالمي الجديد أكثر اهتماما بقضية حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية، استنادا إلى الأسس الديمقراطية والليبرالية، على النقيض من النظام العالمي القديم الذي اتسم بأن العدد الأكبر من دوله هي دول عسكرية وسلطوية وفردية لا تعطي التقدير اللازم لحقوق الإنسان وحرياته، وفي هذا السياق يعتبر ملف حقوق الإنسان في الصين من ضمن أبرز الملفات المطروحة على الساحة الدولية خاصة في ظل الانتقادات الأمريكية والغربية المستمرة لملف حقوق الإنسان الخاص بالصين، فعلى الرغم من أن المجتمع الصيني أصبح أكثر تعددية في ظل دور أكبر للمنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات الاجتماعية، وانتشار أكبر لحركات المعارضة الاجتماعية مع زيادة وعي المواطنين، لكن من الجدير بالذكر في هذا الإطار أنه على الرغم من أن حقوق الإنسان في دول شرق آسيا تعد جزءا أساسيا تم النص عليه في دساتير هذه الدول من خلال ألوان عدة من الحقوق في المجالات المدنية والفكرية، إلا أن الواقع السياسي شهد بعض التجاوزات التي تعود إلى سوء معاملة السجناء وإعدام بعضهم سرا، كما اتسم الأمر في كثير من الأحيان بقدر كبير من التسامح من الأفراد انطلاقا من قناعتهم بأولوية الجماعة والدولة على الفرد الذي يضحي من أجل استقرار الدولة.

وبالتالي ينتقد الغرب أوضاع حقوق الإنسان في آسيا ويدعو إلى ضرورة التزمها بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان، بينما تتهم دول آسيا الغرب أنه يستخدم مفهوم حقوق الإنسان كأداة من أجل التدخل في شئونها الداخلية بصرف النظر عن اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول النامية، حيث تدافع آسيا عن الخصوصية القيمية في مواجهة دعاوى عالمية حقوق الإنسان [1].

وتجدر الإشارة إلى بدايات ظهور قضية حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث لم يصبح تعزيز حقوق الإنسان جزءا من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية إلا في السبعينيات من القرن الماضي.

[1] سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، العربي للنشر والتوزيع, 2018, ص 131

وانطلاقا من هذا الأمر، تعد قضية حقوق الإنسان من القضايا الشائكة في إطار العلاقات الصينية الأمريكية والتي ترتبط بالأساس بانتقاد الولايات المتحدة المستمر لملف حقوق الإنسان في الصين ورؤية الولايات المتحدة الخاصة بأن رخاء الصين الاقتصادي يحتاج إلى تدعيم من الحريات السياسية والفكرية [1].

فيما تعتبر الصين أن قضية حقوق الإنسان تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية ورقة للضغط، قصد إرغامها – في بعض الأحيان – على الاستجابة وإجراء التحديث في سجل حقوق الإنسان والأخذ بالقيم والمفاهيم الغربية الرأسمالية وفقاً للمنظور الأمريكي وبما يخدم مصالحها القومية العليا.

ترى الصين أن حقوق الإنسان شأن داخلي، والمطالبات الأمريكية في هذا الصدد مبعثها التدخل في الاختصاصات الداخلية للصين، فلكل دولة أن تنظم علاقاتها برعاياها وفق ما ترى، وعلى سبيل المثال بعد أحداث الميدان السماوي (تيان أن مين) التي شهدتها العاصمة الصينية بكين في1989،هاجمت الحكومة الصينية الاهتمام الأمريكي بحقوق الإنسان في الصين على أساس أنه تدخل غير شرعي في الشئون الداخلية الصينية، واعتبار ذلك جزءا من استراتيجية أمريكية لتحويل الصين من الاشتراكية للرأسمالية، واعتبرت الصين ذلك تطاولا على سيادتها و لا يحق للولايات المتحدة الأمريكية التدخل في شؤونها الداخلية وخرق سيادتها، وأن كل دولة لها الحرية في تنظيم علاقاتها برعاياها وفقاً لطبيعة نظامها السياسي، وأن قضية حقوق الإنسان في الصين ليس بالضرورة أن تلتقي مع المفهوم الأمريكي، إذ أن للصين ثقافتها وتاريخها الحضاري الذي يحتم عليها صياغة شؤونها الداخلية وفقاً لتصوراتها ورؤيتها الخاصة بها بدون التدخل في شؤونها، إذ يقول الرئيس الصيني جيانغ زيمين: ''إن كل دولة في العالم تستطيع التقدم في مجال حقوق الإنسان على وفق طريقتها وظروفها الخاصة ''[2].

وتعتبر الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على استخدام قضية حقوق الإنسان وإثارتها بين الحين والأخر، بل وربطت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بمدى الامتيازات الاقتصادية التي تنالها من

[1] سالي نبيل شعراوي، المرجع نفسه، ص: 136

[2] بشير عبد الفتاح: أزمة الهيمنة الأمريكية، مطبعة نهضة مصر، الطبعة الأولى 2010، ص333- 334

الصين. بالمقابل ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين تختار ما ترغب فيه من القوانين الدولية وتخترق القوانين التي لا تريد تنفيذها كلما سمحت لها الفرصة.

فيما ترى الصين أن من أولوياتها الكبرى هي النمو الاقتصادي وعازمة وهي على ألا تدع شيئاً يلهيها عن هدفها المنشود، فضلاً عن أن الصين في عملية انطلاقها الاقتصادي تركز على تحقيق الريادة الاقتصادية والتخلص من الثقافة. فمثلا، عندما يواجه قادة الصين بأسئلة حول انتهاكات حقوق الإنسان، فإن إجاباتهم تكون شديدة البرجماتية. فبحسب الحكومة الصينية. فإنه يجب تعريف حقوق الإنسان بحيث لا يشمل فقط الحقوق السلبية ضد إساءة المعاملة، لكن يجب أن تشمل – أيضا- الحقوق الإيجابية المرتبطة بالرخاء الاقتصادي. يقولون: إن طريق الصين عبر قيادة الحزب، مشوار التنمية الاقتصادية هو ضرورة من أجل خلق الظروف التي يمكن بها ضمان حقوق الإنسان من صحة ورخاء. ويرون أن القيود على حرية الخطاب وحق الضمير هي قيود ضرورية في هذه المرحلة، وفي ظل هذه الظروف من حيث المضمون فإن قادة الصين يقولون بأن: ضمان حقوق للفرد مماثلة لتلك الموجودة في الديمقراطية الغربية قد يتسبب في سقوط نظامهم. والنظام يبرر وجوده بحقيقة أنه يسهل من عملية النمو الاقتصادي السريع. وبذلك، فإنهم يخلصون إلى أن اعتقال المنشقين وقمع المظاهرات ليست انتهاكات لحقوق الإنسان. بل هي تقوم بدورها من أجل تحقيق حقوق إنسان أخرى لا تقل أهمية عن تلك الحقوق.

قد تبدو أطروحة مستحيلة بالنسبة لمستمع غربي، لكنها تستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار. فهم يدعون بأن حقوق الإنسان تشمل حق الحياة الكريمة الرغدة، وهو حق لا يمكن تحقيقه في الدولة إلا عن طريق تحقيق بعض التنمية الاقتصادية، وهو ما قد يبدو مقبولا بالنسبة للغربيين. تخيل شخصا يعيش بلا سكن ولا صرف صحي ولا تعليم أو تغذية مناسبة. قد يكون لديه حق حرية التعبير وحق الممارسة الدينية، وقد يكون لديه حق الانتخاب. لكن لا شك في أن هذا لا يكفي بالنسبة لشخص مشهد حياته محدود للغاية بسبب

الظروف. ثم لا يجب على مناصري حقوق الإنسان أن يفترضوا أن هذه الأطروحة التدريجية هي على سبيل النفاق، فالعديد من نخب الحزب الشيوعي تؤمن فعلا بأن نظام الحكومة الذي يطورونه براجماتي يوفر

أفضل حل ممكن من أجل تحسين حياة المواطنين في الصين. من الواضح أنه من مصلحتهم أن يؤمنوا بأن بقاءهـم في السلطة ضروري من أجل تحقيق حقوق إنسان فعلية [1].

ثم إن الشعب الصيني يعكس توجهات حكومته، وليس هنالك الكثير من الذين يطالبون بالديمقراطيـة وحقوق الإنسان، ومنذ أحداث الميدان السماوي لوحظ العزوف عن الديمقراطية وحقوق الإنسان نتيجـة الخوف من عدم الاستقرار في أعقاب تلك الأحداث.

فيما أثار هذا الحدث ردود فعل قوية لدى الشعوب المحافظة واليمينية المتطرفـة في و.م. أ وأنصـارها وممثليها في الكونغرس الأمريكي، وقد أدى ذلك إلى المطالبة بفرض عقوبات ضد الصين ووقف التـطبيع، وكان من أهم هذه المطالب وقف منح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية، أما موقف الإدارة الأمريكية فقد جاءت استجابتها لما حدث بشكل متوازن يجمع بين التعبير عن غضب الرأي العام الأمريكي تجاه ما حدث وبين مراعاة المصالح وحماية العلاقة الإستراتيجية.

وفي ظل إدارتي ريغان وبوش الأب بلغت العلاقات بينهما ذروتها من التأزم. ولطالما مارست الولايات المتحدة الأمريكية على الصين الضغط بخصوص سجل حقوق الإنسان واضطهاد الأقلية المسلمة، ونلاحظ أن هنالك عشرات المظاهرات في مختلف أرجاء العالم ويتم قمعها بالقوة ويذهب ضحيتها العشـــرات بل المئات دون أن يتحرك المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ساكنا إزاء تلك الأعمال القمـعية، كالمظاهرات التي حدثت بمصر إبان الانقلاب العسكري ومذبحة رابعة والنهضة وما تبعها من اعتقـــالات تعسفية وملاحقة المدنيين والتعذيب الذي يطال المعتقلين بالسجون المصرية تحت غطاء محاربة الإرهـــاب.

أما في ظل رئاسة ''بيل كلينتون'' فقد أكدت على ضرورة الربط بين حقوق الإنسان والعلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومن جانب آخر عبر الرئيس الصيني ''جيانغ تسه مين'' قائلاً:

[1] نوح فلدمان، مرجع سابق، ص:205.

"إن هناك قوى كبرى معينة كثيراً ما تتستر وراء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لتعتدي على سيادة دول أخرى والتدخل في شؤونها الداخلية ولتقوض وحدتها الوطنية وتجانسها العرقي".

وفي عام 2005 دعا الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش القيادة الصينية خلال زيارته للصين بالسماح بالمزيد من الحريات السياسية والاجتماعية والدينية للصينيين، وضرورة الأخذ بتايوان نموذجا للديمقراطية، وأبدت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها إزاء تقارير وصلت إليها تفيد بتعرض منشقين صينيين للقمع، وقد ازداد التوتر وتبادل الاتهامات في عام 2006 بين البلدين عندما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا يدين سجل حقوق الإنسان في الصين وينتقد النظام السياسي لهونغ كونغ والقيود المفروضة على حرية الصحافة.

وقد ردت الصين بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع معايير مزدوجة بشأن قضية حقوق الإنسان، مؤكدة بأنها قضية يمكن حلها بالحوار وليس المواجهة وعلى أسس المساواة، مع الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الظروف وتباينها بين كل دولة وأخرى، وبعيدا عن التسييس واستخدامها كمبرر للتدخل في الشؤون الداخلية للصين. وألا تستخدم شعار حقوق الإنسان محاولة منها التحرش بالدول التي تنتهج سياسة مستقلة كالصين[1].

ومع إدارة أوباما تجاوز سيد البيت الأبيض مسألة قضية حقوق الإنسان والديمقراطية لما ينطوي عليه من احتمالات الصدام وأن تقليصا أو تقييدا في التعامل الاقتصادي (العقوبات الاقتصادية) لن يخدم مصالحها البعيدة المدى بل يستدعي ضرورة الفصل بين القضيتين، وفك الارتباط بين شرط تحسين سجل حقوق الإنسان في الصين وبين العلاقات التجارية بين الدولتين رغم عدم حصول تحسن في سجل حقوق الإنسان في الصين وفق المفهوم الغربي لتلك الحقوق، واعتبر أوباما أن الشركات والمصالح الأمريكية هي الخاسر الأكبر من قطع العلاقات مع الصين أو تقييدها.

ومما ساعد على تجسير التفاهم بين إدارة أوباما وبكين تبني الإدارة الأمريكية الجديدة نهجا مغايرا فيما يخص الموقف من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات حول العالم، إذ أعلن أوباما وطاقمه

[1] بشير عبد الفتاح: أزمة الهيمنة الأمريكية، مرجع سابق ص :333

رفـض إدارتهم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى أو ممارسة الضغوط على الأنظمة الحاكمة فيها لحملـها على تحسين سجلاتها في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات. وأن هذه القضايا لم تكن حائـلا يعوق التقارب والتفاهم المشترك بينهما وبين أي نظام سياسي آخر في أية دولة، وأن إدارته لم ترهن أي تقدم في علاقاتها مع الصين بسجلاتها الحقوقية أو في كيفية التعاطي مع تلك القضايا، وكانت الأولوية للمصـالح المشتركة، على ألا تتوقف واشنطن عن دعوتها إياهم بشكل ودي إلى اتخاذ خطوات إيجابية وعملية في هذا الخصوص.

وتأتي تصريحات أوباما في هذا المضمار متناغمة مع مواقفه وتوجهاته التي سبق أن أعلنها قبل أن يغـدو الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة، فلم يكن الرجل ميالا باتجاه التدخل لفرض الديمقراطية فلم يكـن الرجل تجاه فرض الديموقراطية من خلال التدخل العسكري أو ممارسة الضغوط على الأنظمة المتسلطة حول العالم، وفي أثناء حملته الانتخابية الرئاسية أثنى أوباما على '' برنت سكوكروفت'' رغم أنه جمهوري وعمـل مستشارا للأمن القومي خلال رئاستي ريجان وبوش الأب، ولم يخف أوباما إعجابه الشديد بواقعيته وعـدم إيمانه بفكرة فرض الديمقراطية في الخارج بالقوة. وفي خطاب له أثناء تتويجه رئيسا لأمريكـا أعلن أوباما أن مساعي نضال الجماهير في الدول الأخرى لانتزاع الديمقراطية سوف تكون أمضى من أي تدخل غـير مرغوب من قبل بلاده في هذا الصدد. وأن ما على بلاده إلا الدعم المعنوي والتشجيع في هذا الخصـوص.

فيما أصدرت الأمم المتحدة سنة 2015 تقريرا أكدت فيه'' أن الصين لا تزال دولة قمعية، يحكمهـا ''الحزب الشيوعي الصيني'' لأكثر من 6 عقود، وتمنع قطاعا عريضا من حقوق الإنسان الأساسية على نحو منهجي؛ منها حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والمعتقد. حيث صعّدت بكين الضغط على حكومات أخرى من أجل إعادة مسؤولين فاسدين إلى الصين. امتثلت 12 حكومة على الأقل ذات أنظمة قضائية مُسيسة، وأعادت العشرات في 2015.

وتواصلت إثارة المخاوف بشأن أعمال انتقامية ضد مواطنين صينيين مُشاركين في عمليات الأمم المتحدة. أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن الصين لم ترد حتى الآن على رسائل بشأن وفاة الحقوقي تساو

شانلي في الحجز؛ كان يُشارك في حملة من أجل المزيد من مشاركة المجتمع المدني في استعـراض الأمـم المتحدة الدوري الشامل.

كما واصلت السلطات حملتها لإزالة الصُلبان من الكنائس، وفي بعض الحالات هدمت كنائس بكاملها في مقاطعة '' جيانغ''، التي تُعتبر مركز المسيحية في الصين [1].

وفي سنة 2017 أصدرت الأمم المتحدة تقريرا تؤكد فيه أن الصين لا تزال تمارس اعتقالات تعسفية في حق المعارضين السياسيين وتقوض حرية التدين، وأنها تلقت تقارير كثيرة موثوقا بها عن احتجاز نحو مليون فـرد من أقلية الايغور في الصين فيما يشبه ''معسكر احتجاز ضخما محاطا بالسرية'' وما إلى ذلك من ممارسات تخرق الحق الطبيعي للإنسان.

أما عن إدارة ترامب فقد تميزت بانحدار حاد في جهود الحكومة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث تبنّت الإدارة الأمريكية تغييرات في السياسات أضرّت باللاجئين والمهاجرين، أدت إلى تقويض مساءلـــة الشرطة عن الإساءات وتدهور حقوق المرأة، والحصول على الخدمات الصحية الهامة حسب ما جاء فـي تقرير العالمي 2018 لمنظمة هيومان رايس ووشت.

وختمت إدارة ترامب السنة الأولى لها بالانسحاب من منظمة الأمم المتحدة احتجاجاً على ما أسمته ''التحيز المزمن ضد إسرائيل''. وانتقدت هيلي السفيرة الأمريكية بالمنظمة الدولية، روسيا والصين وكوبـا ومصر لعرقلتها الجهود الأمريكية الرامية لإصلاح المجلس'' المنافق والأناني''[2] ،وسط رفض واستياء شديد من قبل الإتحاد الأوربي، بريطانيا، الصين وغيرها من الدول المكونة لمجلس الأمم المتحدة التي اعتبـرت هذا الانسحاب تقويضا لدور واشنطن الداعم للديمقراطية وحقوق الإنسان على الساحة العالمية. فيما نشـر مفوض

[1] بشير عبد الفتاح: أزمة الهيمنة الأمريكية، مرجع سابق ص :334

[2] موقع أورينت نيوز،2018/08/20، أمريكا تنسحب من مجلس حقوق الإنسان بسبب إسرائيل، اطلع عليه ب 2022/04/25، الرابط: https://bit.ly/2DtGrh0

الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد الحسين تغريدة قال فيها: "بالنظر إلى حالة حقوق الإنسان في عالم اليوم، كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تعزز (جهودها)، ولا تنسى".

يبدو أن هذا الانسحاب لم يكن وليد اللحظة وإنما كان انعكاسا لسياسة ترامبية (نسبة للرئيس ترامب) التي طالما عبر عنها في تغريدات له على توتير أثناء حملته الانتخابية والان جاء الوقت المناسب لتطبيقها.

وخلاصة القول، إن حقوق الإنسان التي تمثلها منظمة الأمم المتحدة يجب ألا يُنظر إليها من زاوية السيادة المطلقة، أو من زاوية التدخل السياسي، بل يجب إدراك أن حماية حقوق الإنسان وفعالية المنظمة تقتضي ضرورة تكثيف الجهود بالتعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية. ثم لابد من العمل على إيجاد الرابط بين الحقوق والاقتصاد. أكثر عنصر من عناصر القانون الدولي يتم تطبيقه الآن هو القانون الاقتصادي، وخاصة قانون التجارة. حيث تكون انتهاكات حقوق الإنسان هي – أيضا – انتهاكات للاتفاقات الاقتصادية الدولية، وقد تنعكس السيادة النامية للقانون الدولي على حقوق الإنسان[1] .

وإن هذا الترابط الاقتصادي يمكنه أن يفيد في المساعدة على إدارة صراع سياسي حقيقي ذي قيمة بالنسبة لحقوق الإنسان. كما رأينا، فإن القانون الدولي مازال بمقدوره أن يعمل، ويتم إنقاذه بدون الحاجة إلى سلطة عليا، مادامت المصالح الاقتصادية للمشاركين الرئيسيين تقودهم إلى البقاء داخل المنظومة، حتى وهم يخسرون القضايا، ويضطرون إلى دفع تعويضات. بالفعل، يمكن لهذا أن يحدث حتى عندما يكون لاعبان بحجم الولايات المتحدة والصين موجودين معا في ساحة منافسة القوى العالمية. والقانون الدولي النافذ يمكنه أن يتعايش مع الصراع الرئيس بين القوى العظمى، ليفتح إمكانية توسعة المجالات التي يعمل فيها القانون.

يشير مثال حقوق الإنسان إلى أنه ليس من الضروري أن تقودنا ظروف ''الحرب الهادئة'' إلى اليأس. بل على النقيض، هناك مساحة للتحسن حتى في عالم خطر، معقد كالذي نعيش فيه الآن[2].

[1] نوح فلدمان – مرجع سابق، ص: 210.

[2] نوح فلدمان – مرجع سابق، ص 212-213

المطلب الخامس: النظام الأحادي القطبية والصراع الأمريكي الصيني

الصراع الجيوسياسي القائم اليوم بين الولايات المتحدة من جهة وبين الصين وروسيا من جهة أخرى هو صراع على طبيعة النظام الدولي في المستقبل، فالولايات المتحدة تسعى بكل ضراوة إلى إبقاء الوضع العالمي على حالته الراهنة بنمطية القطبية الواحدة بينما تسعى الصين وروسيا إلى تهيئة العالم إلى نظام دولي جديد يرتكز على نمطية تعدد القطبية. حتى الآن، نجحت واشنطن في خلق وتضخيم مشكلة في الجوار الجغرافي لكلا البلدين، وأعني قضية تايوان مع الصين وإشكالية أوكرانيا مع روسيا، وتتشكل هذه الفكرة كلعبة سياسية تنتهجها الخارجية الأمريكية في الحاضر والمستقبل لتقويض أحلام الدولتين المنافستين، أما الأدوات التي تستعملها واشنطن فتتخذ صور التحالفات الدولية التي نجحت حتى الآن في تشكيلها كتطويق جغرافي لبكين وموسكو، فهي تحاصر روسيا بتحالف الناتو التاريخي، بالإضافة إلى طبيعة علاقاتها الإستراتيجية والتاريخية مع أوروبا، كما تحاصر الصين بتحالف أوكس الأخير مع أستراليا وبريطانيا، وبتحالف كواد مع اليابان والهند وأستراليا، بالإضافة إلى تحالفاتها الثنائية مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند والفلبين.

في العام 1979م دشنت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع بكين، وفي نفس العام أقرت قانون العلاقات العامة مع تايوان، وهو ينص على مساعدة تايوان في الدفاع عن نفسها أمام أي اعتداء خارجي،

وفي السنوات الأخيرة زادت معدلات التسليح الأمريكي لجزيرة تايوان بالإضافة إلى تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية معها بصورة غير مباشرة عبر شركة تجارية خاصة تتخذ مسمى المعهد الأمريكي، وعلى الرغم من قبول أكثرية الشعب التايواني للانضمام إلى الصين الأم إلا أن الولايات المتحدة تراهن بشدة على بقاء الجزيرة التايوانية بعيدة عن أحلام بكين[1]!.

بعد 28 عاماً من تحول النسق العالمي من نظام ثنائي القطبية، إلى النسق الأحادي بتفكك الاتحاد السوفييتي إلى 15 دولة، وقيادة أمريكا العالم بشرعة الهيمنة دون أن يشعر بها أحد، شرعت قوة أخرى يغلب

[1] عبد الله العولقي، **قطبية واحدة أم عالم متعدد الأقطاب**،**2021/12/24**، بـ:**2022/04/24** ،**على الرابط** https://www.alyaum.com/articles/6368788/

عليها طموح قادم من أقصى الشرق لامتلاك العالم نفسه الذي وقع في قبضة القطب الأوحد.حيث بـــدأ انبعاث ضوء لنظام عالمي جديد استكمل ضرورات ولادته متمثلاً في الصين التي تسعى إلى الصعود فـــي صمت دون الانقلاب على النظام الدولي، وهدمه بل إلى السيطرة الناعمة عليه وزيادة حجم مشاركتها فيه باستمرار من خلال بناء اقتصاد قوي يصنع قوة عسكرية مؤثرة. كان العالم ينتظر تغير الصين، فإذا بها هي من يقود التغيير والعالم إلى مرحلة جديدة.

فقد بدأت الصين في التمدد الخارجي حماية لمصالحها، كما أن اقتصاد بكين القوي وخبراتها العلمية والتقنية الكبيرة يمكنها من مضاعفة نفوذها السياسي في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي ينعكس سلباً علـى المصالح الأمريكية خصوصاً في منطقة المحيط الهادئ وأفريقيا.

تقوم الاستراتيجية الصينية في الأساس على عامل الزمن ولا يتعجلون في مزاحمة أمريكا في ريادة العالم، على اعتبار أن واشنطن تتحمل العبء الأكبر في التصدي للمشكلات الدولية، الأمر الذي استنزف قواها في ظل التقصير في مجال تنمية نِظام عالَميّ أكثر تعاوناً وأكثر انسجاماً، وتعميم النزاعات بدلاً من احتوائها أو إطفاء نيرانها.حيث كان وصول الأمريكان إلى القمة مؤذنًا ببداية تراجعهم، ويؤكد محللون أن سياسـة القطب الواحد أوقعت العالم في أزمات لا ينتهي، أما العودة لسياسة القطبين ففيها تعقل وعدم تفرد بشؤون العالم. وتحاول الصين من خلال الأمم المتحدة لعب دور أكبر في تناول المسائل والقضايا الدولية لأنهـاء القطب الواحد. تقويض نفوذ العولمة التي اخترعتها أمريكا لترسيخ هيمنتها على العالم استغلتها قوى أخرى (على رأسها الصين) كأداة لتقويض النفوذ الأمريكي من داخل هذا النظام .وقد اعترف أمريكيون بـأن بلادهم تسير في طريقها إلى التراجع، وهم يقومون بوضع استراتيجيات جديدة تضمن على الأقل أن تكون بلادهم إحدى القوى المسيطرة على العالم.

فقد تحدث وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في كتابه «النظام الدولي»، أن مرحلة انتقال النظام الدولي من نظام إلى آخر، تختفي فيها الضوابط ويصبح الميدان مفتوحًا لأكثر اللاعبين عنادًا[1].

[1] ليلى بن هدنة، (24ديسمبر 2019)، **التنين الصيني في مواجهة النسر الأمـريكي لإنهاء القطب الواحد، البيان**، ب 2022/05/06 على الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/overseas/2019-12-24-1.3734996

المبحث الثالث: التعاون في العلاقات الأمريكية الصينية

عرف تاريخ العلاقات بين البلدين تعاون خلال فترة الحرب العالمية الثانية، لكن أثناء الحرب الباردة بعد مجيء ماو تسي تونغ إلى السلطة وتحويله الصين إلى بلد شيوعي تغيرت العلاقات بين البلدين، حيث حاربت الصين الولايات المتحدة في الحرب الكورية وفي حرب فيتنام وأصبحت الصين ثاني أخطر عدو للولايات المتحدة بعد الاتحاد السوفييتي، لكن بعد الإصلاح الاقتصادي الصيني انفتحت العلاقات بين البلدين ووقع البلدين اتفاقية خفض الأسلحة النووية واتفاقيات مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول: التعاون في حل القضايا الإقليمية: الملف النووي الإيراني

تعتبر أهمية الموقع الجغرافي لإيران المتمثلة في سواحلها المطلة على خليج عمان والخليج العربي قيما غير اعتيادية في إعطاء إيران وزنا جيوبوليتيكيا مميزا نظرا لأهمية هذه العوامل التي تساعد في بناء قوات البحرية، وذلك يربط عالم المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، وهي دولة أيضا تتمتع بموقع جيو استراتيجي يربط بين الشرق والغرب، فمن خلال ما تم ذكره نرى أن هذه الامتيازات التي تمتلكها إيران تجعلها في مقدمة الدول التي تمتلك قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط مما يرجح أن تكون لها مكانة إقليمية ودولية بل عالمية في جميع المجالات، الاقتصادية منها والعسكرية والسياسية [1].

فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومع مطلع العام 1991، مارس العالم الغربي مزيدًا من الضغوط الاقتصادية والتجارية على الصين، وأسهم الموقف من الغرب في تقوية العلاقات بين الصين وإيران ووقَّع الطرفان عددًا من اتفاقيات التعاون عام 1996.

ويمكن القول: إن العامل الأميركي بعد انتصار الثورة الإسلامية شكَّل على الدوام عائقًا أمام تحسين العلاقات الإيرانية مع الصين. وكان ملف إيران ملفًّا محوريًّا في علاقات واشنطن وبيجين، خاصة مع تزايد اعتماد الصين على شراء منتجات الطاقة من إيران. ومع عودة الملف النووي الإيراني إلى الواجهة منذ العام

[1] عمارة فرحاني – نوال فمادي: الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية – السعودية مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي – تبسة- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2015-2016، ص:25.

2003، تعاظمت الضغوط الأميركية على هذا الصعيد سعيًا لجعل الصين منخرطة في مواجهة إيران، ولعب حجم التبادل التجاري الضخم للصين مع الولايات المتحدة الأميركية (يبلغ نحو 648.2 مليار دولار) دورًا كبيرًا في ذلك. وكانت الصين من مؤيدي تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. وقد صوَّتت كل من الصين وروسيا لصالح قرارات مجلس الأمن ضد برنامج إيران النووي، على الرغم من المحاولات العرضية لتخفيف لهجة القرارات.[1] وانخرطت الصين في مفاوضات (5+1) مع إيران، وهي المفاوضات التي نتج عنها الاتفاق النووي، عام 2015 م.

موقف ودور الصين والمجموعة (5+1) في الاتفاق النووي الإيراني:

أسهمت الصين خلال المراحل المختلفة للمفاوضات بجهود حثيثة لحل الخلافات بين واشنطن وطهران لاسيما خلال المرحلة النهائية الأكثر تعقيدًا، وقامت بكين بعد التوصل إلى خطة العمـــل المشتركة (JPOA) في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2013، بطرح إطار تفاوضي للوصول إلى الحل الشامل يقوم على خمس نقاط، هي[2]:

- الالتزام بالحوار بين مجموعة (5+1) وإيران.
- السعي نحو حلٍّ شامل وعادل ومناسب وطويل المدى.
- اتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادلي.
- خلق مناخ مناسب للحوار والتفاوض.
- اتباع نهج شامل لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للموضوع.

[1] فاطمة الصمادي، **إيران والصين ومعاهدة الـ 25 عاما: هل تتحول العلاقات إلى شراكة استراتيجية عميقة؟**، 14يوليو2020، مركز الجزيرة للدراسات، الاطلاع 2022/02/05، على الربط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4731#a5

[2] علي حسين باكير، **تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا** ،21سبتمبر2015، مركز الجزيرة للدراسات، الاطلاع 2022/05/02، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201592110268569184.html#a3 ،ص3

وفي ختام المرحلة ما قبل النهائية، أي قبل حوالي ثلاثة أشهر من المهلة النهائية للتوصل إلى اتفاق شامل مع إيران، طرح وزير الخارجية الصيني في 13 مارس/آذار 2015، اقتراحًا يقوم على أربع نقاط، هي[1]:

- حل القضية يتطلب قرارًا سياسيًّا وليس الاعتماد فقط على الحلول التقنية، على اعتبار أن الموضوع يحمل طابعًا سياسيًّا-أمنيًّا.
- كل الأطراف يجب أن تلاقي بعضها في منتصف الطريق وهذا يتطلب القبول بتسويات.
- اتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادلي.
- التفكير خارج الصندوق لتقديم حل متكامل وشامل.

وما زالت الصين تدعم الاتفاق، لكنها لم تستطع مقاومة الضغوط الأميركية بشأن العقوبات، وانسحبت شركة الصين الوطنية على غرار شركة توتال الفرنسية من الاستثمار في سوق الطاقة الإيرانية، ضمن مشروع ضخم بمليارات الدولارات.

واليوم تعوّل إيران كثيرًا على موقف الصين خاصة مع معارضتها لمساعي واشنطن فيما يتعلق بحظر تصدير السلاح، وهو الموقف الذي اتضح عندما رفضت مع روسيا دعوة الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي إلى تمديد حظر تصدير الأسلحة إلى إيران الذي ينتهي خلال بضعة أشهر.[2]

إذا: من الواضح من خلال هذه المبادرات أن هناك اهتمامًا وحرصًا صينيًّا على الوصول إلى اتفاق بين واشنطن وطهران، ولا شك أن جزءًا من الاهتمام الصيني يعود إلى التصورات الموجودة عن الانعكاسات الإيجابية المنتظرة لهذا الاتفاق على الصين، بموجب نص الاتفاق هناك الكثير من المسؤوليات المشتركة الملقاة على عاتق الدول التي شاركت في المفاوضات (5+1) للتوصل إلى الاتفاق النووي لاسيما في مجال التعاون النووي السلمي والمساعدة التقنية والفنية لإيران. عدا ذلك فإن الدور الأبرز للصين يكمن في قبولها بأن تقوم بالفكرة التي كانت قد طرحتها سابقًا خلال المفاوضات وهي إعادة تصميم قلب المفاعل، وسيكون للصين

[1] علي حسين بكير، نفس المرجع، ص4

[2] فاطمة الصمادي، مرجع سابق ص4

دور قيادي في هذا المشروع. وبموجب الاتفاق فقد عقد كل من الصين وإيران والولايات المتحدة اجتماعًا ثلاثيًا قبل أيام لمناقشة هذه المسألة واتفقوا في نهايته على شكل ونوع التعاون التقني الذي سيُعتمد لإنجازه[1] .

المطلب الثاني: التعاون في حماية الاستقرار الإقليمي: شبه الجزيرة الكورية

إن الصراع في شبه الجزيرة الكورية، إلى جانب أنه ثنائي، فإنه في الوقت ذاته ذو طابع إقليمي ودولي في ظل الدور القوي والتأثير المهم لهذه الأطراف على طرفي الصراع المباشرين ومن ثم على سير الصراع، فالنزاع الكامن بين الكوريتين بسبب التباين في النظامين السياسي والاقتصادي للبلدين، إضافة لبرامج التسلح العسكري لكوريا الشمالية، وملفها النووي، شكل أحد أخطر الصراعات لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالرغم من الجذور التاريخية لهذا الصراع التي كانت من أهم مظاهر صراع الحرب الباردة إذ لعب العامل الخارجي دورا حاسما في هذا الشأن، خاصة الصين و الو.م.أ [2]

إن توفر الصين والو.م.أ. على مصالح إستراتيجية في شبه الجزيرة الكورية مجالا مهما في العلاقات الصينية–الأمريكية، لاعتبارات ترتبط بالنفوذ والهيمنة الإقليمية والعالمية، فالدولتان هما القوتان الأساسيتان في تقرير أوضاع السلام والاستمرار فيها، لذا فإن الشكل الذي يمكن أن تتخذه كوريا الموحدة سيكون محط اهتمام لدى الدولتين في الوقت ذاته، فقد اتجهت الو.م.أ.نحو إغراء كوريا الشمالية بالمنافع الإستراتيجية عسكريا واقتصاديا لكي تتكيف مع البيئة الدولية الجديدة التي تشكلت عقب نهاية الصراع الإيديولوجي عام 1989وهنا صارت مصلحة الو.م.أ تكمن في تقرير الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وتأمين تعاون كوريا الشمالية في تطبيق اتفاقية إجراءات بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية"الاتفاق الإطاري ''بين الدولتين لعام1994، وكذلك العمل على إجراء تغيرات تدريجية سليمة في نظام كوريا الشمالية حيال ذلك تم اعتبار إقامة كوريا موحدة وديمقراطية وغير نووية وموالية ل و.م.أ مصلحة لهذه الأخيرة [3].

---

[1] علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص3

[2] السيد صدقي عابدين "الأبعاد السياسية للصراع في شبه الجزيرة الكورية السياسة الدولية،) العدد124القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص184

[3] خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية–الصينية، (الطبعة الأولى،2004، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي)، ص169-170

فالو.م.أ. ظلت تسعي لاحتواء الخطر الكوري الشمالي، وضعه عبر الاتفاقات ما أمكن من تطوير قدراته النووية والصاروخية، تأكيد لاستمرار التزامها الأمني تجاه حلفاءها كوريا الجنوبية واليابان، بالإضـافـــــة للاستمرار في محاولة تيسير التوحيد السلمي للكوريتين، مما سيسمح لكوريا الموحدة أن تساعد في التــوازن الإقليمي للقوى هناك [1].

وتكمن مصلحة الصين بالمقابل في استمرار الوضع القائم في شبه الجزيرة الكورية، لما تقتضيه المصـــالح الإستراتيجية للصين، فهي لا تريد قيام كوريا مجاورة، قوة موحدة، مع قدرة عسكرية مهمة، وربما تكون نووية، وبروح قومية طموحة، ومتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية.وللصين مصلحة في أداء دور مركزي فـــي استمرار تقسيم كوريا، لأن علاقاتها الوثيقة مع كوريا الشمالية تمثل ورقة ضغط في إدارة الصين لعلاقاتها مع القوى الإقليمية ككوريا الجنوبية واليابان، و الو.م.أ باعتبارها قوة عالمية ، وتحتاج الصين كذلك إلى عـــــازل لأمنها يقابل التحالف الأمريكي الياباني وهذا ما تجسده نسبيا في كوريا الشمالية. رغم ذلك، لم تعد المشكلة تتمثل في كون كوريا الشمالية تشكل تهديدا عسكريا لمصالح الو.م. أ والأمن الإقليمي في منطقة شرق آسيا والباسفيك فلا البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، ولا قدرات كوريا الشمالية تسمح لها بإظهار مثـــل هذا الخيار، لأنها تدرك وطأة العزلة الدولية، وكذلك ضرورة الاستجابة للتغيرات في بنية وهيكل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما أن الحليف التقليد، الصين صار أكثر براغماتية في علاقاته الدولية من أجل المكاسب الاقتصادية، بدلا من الاعتبارات الإيديولوجية [2].

وتحاول الصين استغلال الملف النووي لكوريا الشمالية، كوسيلة في إدارة علاقاتها مع الو.م.أ خاصـة وأن الصين هي الطرف الوحيد الأكثر تأثيرا على السلوك الخارجي لكوريا الشمالية ويعود ذلك أساسا للمساعدات المالية التي تقدمها واستعدادها لحماية طبيعة النظام العسكري والسياسي القائم في كوريـــا الشمالية، كما تحاول الصين أن تثبت أنها طرف فاعل ومؤثر على المستوي الدولي خاصة في منطقة جنوب

[1] مصطفي الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة،(الطبعة الأولى،2000، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان، بيروت) ، ص.192

[2] مصطفي الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، مرجع نفسه ص168

شرقي آسيا، وإنها قادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال تنظيمها للمحادثات السداسية بشأن الملف النووي لكوريا الشمالية[1].

المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي الأمريكي الصيني

يتفق العديد من الباحثين والدارسين للشؤون الدولية، أن الجانب الاقتصادي هو أكثر انسجاما وتوافقا في السير لمجرى العلاقات بين الدول بصفة عامة، لذلك فقد حرصت الصين والو.م.أ على استمرار توثيق علاقاتها الاقتصادية حتى في أشد الفترات تأزما بين الطرفين، وهناك طرح يربط بين زيادة التبادل التجاري، وتخفيف الصراعات والنزاعات وتقريب وزيادة التعاون الدولي، وإذا أردنا إسقاط هذا الطرح على العلاقات الصينية-الأمريكية، نجد أن من الصعب الجزم بالنتائج المحققة ولكن له جانب نسبي من الصحة، ذلك أن التعاون الاقتصادي بين الصين والو.م.أ وبالرغم من أهميته فانه يرتبط بحسابات إستراتيجية على المدى القريب والمتوسط، كما يجعلهما هذا التعاون يبتعدان عن إثارة عدد من القضايا، ومع ذلك فإن هذه العلاقات الاقتصادية تتميز بالديناميكية والتطور المستمرين، وهو ما يعكسه التعقد و الارتباط إلى درجة عدم القدرة على التفكير في فك الارتباط رغم بعض الأزمات التي تعترض استمرار العلاقات الاقتصادية بين الصين والو.م.أ[2].

ويدخل في تكوين رؤية الو.م.أ والصين السياسية لواقع المجال الاقتصادي في علاقاتهما، واحتمالاته، مكونات عدة تتعلق بهما، فالولايات المتحدة قوة اقتصادية لا تنقصها المؤهلات المالية النقدية والتقنية والديمغرافية المناسبة، غير أنها تعاني التآكل المستمر في قدراتها التنافسية، وصار الاقتصاد يأخذ وزنا مضافا في علاقاتها الخارجية، ولا يخرج عن ذلك العلاقة مع الصين، فالحاجة إلى الدفع بواقع الاقتصاد الأمريكي، ومن

[1] حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون -فترة ما بعد الحرب الباردة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية ،2011، ص79

[2] زكي لعايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، مصر، القاهرة، القصر العيني، الطبعة الأولى،1994، ص25-30

ثم تعزيز المكانة الكلية للو.م.أ في القرن الحادي والعشرين، صارت توجه سياساتها نحو تعزيز أواصر التعـــاون مع الصين [1].

إن الذي يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالصين هو حجم المنفعة الذي تتوقعه من اتســـاع حجم الطبق الوسطى الاستهلاكية فيها، وكذلك فان لبروز الطموحات القومية الصينية واتساع نطاق تأثيرها الدولي، تأثيرا في جعل الأولى تعلق أهمية أكبر على المتغير الصيني في إستراتيجيتها العالمية، فقد ذهبت لتعزيـز فرص العلاقة معها، وبالذات في الشق الاقتصادي.

بالمقابل، حققت الصين إنجازات اقتصادية مهمة، منذ اعتمادها للانفتاح على العالم الخارجي أواخر عقـــد السبعينات، وكونها لا تزال دولة نامية، لا يلغي الكثير من جوانب اقتصادها غير المكتمل وهذا ما يؤثر فـــي أولوياتها السياسية، وعلاقاتها الخارجية، ومنها العلاقة مع الو.م. أ، وتعود أسباب ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الصيني في نموه بقدر مهم على العلاقات الاقتصادية الخارجية، خاصة في التجارة والاستثمار [2].

إن إدراك الصين والو.م.أ لأهمية التعاون الاقتصادي يعكسه حجم التبادل التجاري الذي ارتفع بشكـــــل متواصل، ففي عام2001 قدر حجم التبادل التجاري بين الصين و الو.م.أ بنحـــو 121.5مليار دولار، ليصل إلى نحو285.3مليار دولار عام2005، أما في عام 2010فقد بلغ حجم التبادل التجاري نحـــو 456.8 مليار دولار، ولا يقتصر هذا الارتفاع على العلاقات التجارية بين الصين والو.م.أ، بل يشمل كافة علاقات الصين التجارية، بحيث أصبحت الدول التي لها عداء تقليدي للصين، ومازالت العلاقات بينهـــا والصين تشهد توترا أهم الشركاء التجاريين لها، فإذا كانت الو.م.أ هي أول شريك تجاري للصين، فقـــد احتلت اليابان المركز الثاني بتبادل تجاري يقدر بـ297.8 مليار دولار، ثم هونغ كونغ بـ230.6مليار دولار، فكوريا الجنوبية بـ207.2 مليار دولار، أما تايوان فبلغ حجم التبادل التجاري بينها و الصين145.4مليار دولار، وهي إحصائيات كلها تخص عام 2009 ،وبالرغم من العجز في الميزان التجاري الأمريكـــــي أمام الصين بنحو180مليار دولار عام 2010، فإن الصادرات الأمريكية إلى الصين

[1] خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص203

[2] خضر عباس عطوان، مرجع نفسه ، ص204

عام 2000 كانــت بقيمة16.2مليار دولار وبعد عشر سنوات ارتفعت إلى91.9مليار دولار، بفارق في القيمة يصــل إلى75.7مليار دولار أو ما يعادل نموا في الصادرات نسبته 468% بينما ارتفعت الصادرات الأمريكية إلى بقية دول العالم خلال الفترة نفسها بنسبة 55% فقط [1].

أما عن الاستثمار الأمريكي في الصين فقد بلغ نحو7مليار دولار عام 2010، ويرجع هذا الانخفاض في حجم الاستثمارات بين الصين والو.م.أ إلى السياسات والإجراءات الحمائية الاستثمارية المتبادلة لأسباب تتعلق بالأمن ونقل التكنولوجيا وهو ما يعكس نقص الثقة الإستراتيجية بين الطرفين بالرغم من التوجه نحــو تعميق التعاون وإقامة الشراكة الإستراتيجية.ومع ذلك فهناك تعهدات بين القوتين لتحسين فرص الاستثمار وتخفيض القيود عن نقل التكنولوجيا، بما يسمح بتدفق المزيد من رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستثمار[2]. و تملك الصين احتياطيات نقدية هائلة تقدر بنحو 3.21 تريليونات دولار، يمثل الدولار الأمريكي الحصة الأكبر منها.

ونتيجة لاتساع حجم الفائض التجاري مع واشنطن لصالح بكين، يعمل بنك الشعب الصيني على شراء الدولار من المصدرين المحليين مقابل الليوان وإعادة استثمار بعضها في سندات الخزانة الأمريكية لمنع اختلالات تدنى مستوى الدولار ورفع مستوى اليوان مما يضر بالصادرات الصينية.

يتوقع المحللون والمختصون أن تعود الصين لتعزيز حيازتها من السندات الأمريكية مع هدوء العلاقات التجارية بين البلدين في عهد "بايدن[3].."

وقد أدت الحوارات المتبادلة بين الصين والو.م.أ، إلى توقيع عــدد من التفاهمات لحل الخلافــات التجارية، أهمها زيادة الصين لوارداتها من الو.م.أ لتخفيف من الفارق في المبادلات التجارية، أي التقليل من حدة عجز الميزان التجاري الأمريكي أمام الصين، كما تعهدت الصين بالعمــل من رفع قيمة عملتهــا من

[1] ديفيد باربوزا،"المصلحة الأمريكية في نمو الاقتصاد الصيني"، صحيفة نيويورك تايمز، نقلا عن صحيفة النسبية،(العدد5625، بتاريخ)26/04/2022، ص.7.

[2] حذفاني نجيم، المرجع السابق، ص 109.

[3] أحمد حاتم، 18.03.2021 ، استثمارات الصين بالسندات الأمريكية في عهد "بايدن" إلى أين؟،ب2022/04/26 الرابط: mailto:https://www.aa.com.tr/ar/2179832

حيث سعر الصرف وتشجيع الاستهلاك المحلي في الصين لأن خفض قيمة العملة الصينية "اليوان" يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني، خاصة التجارة الخارجية، وهو ما يساهم من جهة أخرى فـي إضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي .

فالحوار الإستراتيجي بين الجانبين حول التعاون الاقتصادي المشترك ركز على تنفيذ توافق البلدين بشأن تعزيز علاقات التعاون والشراكة الصينية–الأمريكية القائمة على الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، وإتباع البيانات المشتركة الثلاث، وتعزيز الثقة الإستراتيجية المتبادلة، كما أكدت ال و.م. أ على أنها ترحب بصين مزدهرة قوية وبدور أكبر للصين في الشؤون الدولية وتحترم المصالح الجوهرية للصين، ولا تسعى لاحتواء الصين[1].

ومن ثم يمكن القول أن الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني المتبادل على بعضهما البعض، حيث أن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد استهلاكي للمنتجات الصينية، ويقوم الاقتصاد الصيني بدور الممول للـو.م.أ والمستثمر الرئيسي في اقتصادها.ولذلك ليس بإمكان أي منهما أن ينفك بسهولة عن الآخر، ومن ثم لابد من اتفاق البلدين على اتخاذ إجراءات فعالة تحد من التوترات التجارية والاقتصادية بينهما، وأن يعملا معا لتحقيق نمو اقتصادي عالمي أكثر استدامة واتزانا كما أكد ذلك البيان الختامي بعد زيارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"للصين في نوفمبر2009، وقد تكون صيغة مجموعة الإثنين مستقبلا (G2) أفضل صيغ التعاون بين الصين والو.م.أ، بعدما ثبت لهذه الأخيرة أنها بمفردها، أو بالتعاون مع مجموعة الدول السبع الصناعية(G7) ، أو مجموعة(G20)، عاجزة عن تحقيق أهدافها على المستوى الدولي، وهذا ما عبرت عنه صحيفة "الفينا ناشيونال تايمز"،19/11/2009،بأن مسؤولين أمريكيين قد عبروا صراحة أن"هناك في العالم دولتين فقط، يمكنهما حل قضايا معينة'' [2].

[1] حذفاني نجيم، مرجع سابق، ص109

[2] مغاوري شلبي علي "الولايات المتحدة والصين–قطبية ثنائية جديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد179، يناير2010، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ص83–86

الخاتمـــــــــــة

الخاتـمـــة:

في ختام دراسة موضوع العلاقات الصينية- الأمريكية خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- 1 . تمثل سياسة الصين إحدى المعضلات الرئيسية أمام السياسة الأمريكية في آسيا ، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت لا ترغب في أن تتحول الصين إلى قوة عظمى إلا أنها في ذات الوقت لا ترغب في تفتتها .

- 2الصعود الصيني ورغبتها للتحول إلى قوة عظمى و سعيها الدؤوب لتطوير قدراتها و إنفاقها العسكري، هذا الأمر الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية أنه مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي مما يؤهلها لأن تكون قوة معادلة و مكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

– 3. تلاقي المصالح الصينية- الأمريكية في العديد من النقاط ، فتعتبر الصين أكبر شريك و حليف مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحفاظ على السلام و الاستقرار في شرق أسيا ولاسيما بعد الحرب الباردة ،وبالأخص في أعقاب 11سبتمبر -بغض النظر عن بعض الاستفزازات الصارخة في الآونة الأخيرة-

– 4 .تتقاطع العلاقات الصينية- الأمريكية في مجوعة من القضايا منها: قضية حقوق الإنسان، الأزمة الكورية قضية تايوان هذه الأخيرة و التي يبقى بشأنها الخلاف عالقا بين أيدي كل من بكين و واشنطن، ولن يحسمها سوى مصالح العملاقين و بالتأكيد سوف تبقى هذه القضية موضع شد و جذب لوقت طويل.

- 5 .يمثل غياب عامل الثقة الإستراتيجي بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية سببا رئيسيا لاستمرار التنافس، و أن غياب هذا العامل يعود لإدراك كل من البلدين لنوايا الطرف الآخر، و إدراك النوايا هذا مرده الإستراتيجيات المتبعة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة علاقتهم البينية و القائمة على تعظيم المكاسب على مختلف الأصعدة و يزداد تأثير غياب عامل الثقة الإستراتيجي بسعي الصين لتبني سياسات تهدف لإقامة عالم متعدد الأقطاب، و تشجيع العلاقات مع أقطاب دولية عديدة ، و سعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على نظام أحادي القطبية، من خلال الحفاظ على النظامين الاقتصادي والسياسي العالميين القائمين تحت نفوذها و سيطرتها.

– 6 . إن مبدأ التنافس يجمع بين متغيري الصراع(السلبي) والتعاون (الإيجابي)،وهو المفسر لمعظم تفاعلات العلاقات الدولية، فإن التنافس بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية يتعمق بسبب التنافس الاقتصادي من حيث الأسواق ومن حيث تأمين مصادر الطاقة، وطرق الإمداد البحرية فالقوة الاقتصادية للدولة تعطيها وضعا أفضل في إدارة الشؤون الدولية و حماية مصالحها.كذلك الهيمنة والسيطرة الإقليمية تمنح وتسمح بترجيح ميزان القوة لصالح الطرف البارز على الطرف الآخر.

قائمـة الجـداول

قائمـة الجـداول

الجـــــــــدول	الصفحة
الجدول (01) *: صور الليبرالية حسب تيم دن	28
الجدول (02): التجارة السلعية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية 1980 –2017	59

قائمة المراجـــــــــع

أولا/ باللغة العربية:

أ/ الكتب.

1. إي براون مايكل وآخرون "صعود الصين "ترجمة مصطفى قاسم"، القاهرة، الطبعة الأولى2010.
2. الباجوري خالد عبد الوهاب، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، دائرة البحوث العربية، مصر، 2018.
3. براون كريس، فهم العلاقات الدولية. (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث) الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
4. بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الأمريكية، مطبعة نهضة مصر، الطبعة الأولى 2010.
5. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية، ط1، 2004).
6. جيمس دورتي وروبرت بالستاغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1 ،1985.
7. حتى ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1985.
8. حسن حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر المعاصر، بيروت الطبعة الثانية 2000.
9. خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الأمريكية–الصينية، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة)، أبو ظبي، الطبعة الأولى،2004.
10. خليفة إيهاب، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت، العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2017.
11. الدباغ مصطفي، الصراعات الدولية الراهنة،) المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع (لبنان، بيروت الطبعة الأولى،2000.

12.رمزي محمود، حرب العمالة بين المارد الصيني والعملاق الأمريكي، مركـز المعارف بالإسكندرية، مصر، 2014.

13.زكي لعايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، مصر، القاهرة، القصر العيني، الطبعة الأولى،1994.

14.زياد العلى علي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.

15.شعراوي سالي نبيل، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، العربي للنشر والتوزيع, 2018.

16.عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009،) .

17.عبد القادر كاشير، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الأولى 1995.

18.غريفيث مارتن وأوكلاهن تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

19.غيوم كزافيي، العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي،2001.

20.فانين ريبيكا، التنين الصيني، ترجمة: محمد فتحي، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2010.

21.فريد زكريا، من الثروة الى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي ترجمة رضا خليفة القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1999.

22.فلدمان نوح، الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي" ترجمة هشام سمير"، الرياض، تكوين للدراسات والأبحاث، 2016.

23.ليو شيه تشنج ولي شي دونغ، الصين والولايات المتحدة الأمريكية خصمان أم شريكان ترجمة عبد العزيز حمدي عبد العزيز، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2003.

24.محمد أنور فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

25.محمودي عبد القادر، النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، الجزائر، ط1 ، 2001 .

26.مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009) .

27.معالي محمد بن ظاعن الزاملي، الاقتصادات المزدهرة والسباق لضمان إمدادات الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

28.المعيني خالد، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009.

29.مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية ''دراسة في الأصول والنظريات''، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1991.

30.مقلد إسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: ذات السلاسل للنشر)،1987 .

31.منطاوى محمد محمود، الحروب الأهلية وآليات التعامل معها وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2015.

32.نبيل شعراوي سالي: ''العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي ''، دار العربي، الطبعة الأولى، 2018.

ب/ المذكرات والرسائل الجامعية.

1. حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون –فترة ما بعد الحرب الباردة– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية ،2011.

2. الرّبيعي ياسين عامر عبد الجبار، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي– القيود والفرص (الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط).2018،
3. طويل نسيمة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في: العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2010.
4. عبد الرضى الموسوي سميرة نعيم: مستقبل الدور الصيني في النظام السياسي الدولي، رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013.
5. فرحاني عمارة – فمادي نوال: الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية – السعودية مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي – تبسة– كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2015–2016.
6. معتصم عدنان المحادين، إشكالية العلاقات الأمريكية – الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2008 –2014 م)، رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير فالعلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة2015.

ج/المحاضرات:

1.أ.كواتي فاطمة الزهراء،نظريات التكامل والاندماج. pdf. محاضرات: نظرية التعاون والتكامل الدولي، univ-blida2.dz، جامعة البليدة 2 لونيس علي، .(2020/2021) https://elearning.univ-blida2.dz/course/view.php?id=1291.

د /الصحف.

1.باربوزا ديفيد ،"المصلحة الأمريكية في نمو الاقتصاد الصيني"، صحيفة نيويورك تايمز، نقلا عن صحيفة النسبية، أمريكا، (العدد5625)،بتاريخ:2019/05/26 .

هـ/المجلات والدوريات والجرائد.

1. أبو زيد أحمد محمد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي" المجلة العربية للعلوم السياسية''، العدد36، خريف 2012.
2. أحمد محمد أبو زيد "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد44 ،2012.
3. بدوي منير محمود، مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة الدراسات المستقبلية، جامعة أسيوط، مصر، العدد الثالث ،1997، ص 36
4. جعفر كرار أحمد: ''العلاقات الصينية الأمريكية ونذر المواجهة في جنوب شرقي أسيا''، الدراسات الاستراتيجية، العدد الثامن، 1997.
5. حسين علي الجبوري صفاء: العلاقات الصينية–الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 13. 2015
6. روبرت كوهين، "مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي"، المستقبل العربي، العدد404، أكتوبر2012.
7. عابدين السيد صدقي "الأبعاد السياسية للصراع في شبه الجزيرة الكورية السياسة الدولية،) العدد124القاهرة، مؤسسة الأهرام.2014
8. مغاوري شلبي علي "الولايات المتحدة والصين–قطبية ثنائية جديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد179 ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير2010.

و / المواقع الإلكترونية.

1. أبرز المحطات في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، البيان الإلكتروني، 2019/08/24، الرابط https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2019-08-24-1.3633225
2. تقرير لفرانس 24، واشنطن تتهم عناصر في الجيش الصيني بالتجسس المعلوماتي على أسرار صناعية، على الموقع https://www.france24.com/ar/20140519-لصين-الولايات-المتحدة-تجسس-المعلوماتي ، (2014/05/19) ، تم الاطلاع عليه في 2022/04//25 .
3. حاتم أحمد، 18.03.2021، استثمارات الصين بالسندات الأمريكية في عهد "بايدن" إلى أين؟،ب2022/04/26 الرابط: mailto:https://www.aa.com.tr/ar/2179832
4. مقال لحسين إسماعيل، العلاقات الصينية الأمريكية الى أين، موقع الصين اليوم، رابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201810/t20181026_800145346.html(2018/10/26)، تم الاطلاع عليه في 2022/04/23.
5. مقال للمساوي وداد، العلاقات الأمريكية الصينية التطورات والإشكاليات، المعهد المصري للدراسات. على الموقع: http://www.eipss-eg.org/ بتاريخ (2021/09/15)، تم الاطلاع عليه في (2022/04/23).
6. موقع أورينت نيوز،2018/08/20، أمريكا تنسحب من مجلس حقوق الإنسان بسبب إسرائيل، اطلع عليه ب 2022/04/25، الرابط: https://bit.ly/2DtGrh0

7. جهاد عمر محمد الخطيب، "العلاقات الأمريكية الصينية "آفاق الصراع والتعاون" 2008-2015 م"، دراسة بحثية، برلين: المركز الديمقراطي العربي، يونيو 2016.

8. دراسة بحثية "نظرية الصراع الدولي غزة 2014، المركز العربي الديمقراطي

9. روسيا اليوم ،(2020/10/22)، الصين تتوعد بالرد على صفقة مبيعات السلاح الأمريكية لتايوان، يوم :2022/04/23 الرابط : https://arabic.rt.com/world/116617-

10. عبد الله العولقي، **قطبية واحدة أم عالم متعدد الأقطاب،2021/12/24، بـ:2022/04/24، على الرابط** https://www.alyaum.com/articles/6368788/

11. ليلى بن هدنة، (24 ديسمبر 2019)، التنين الصيني في مواجهة النسر الأمـريكي لإنهاء القطب الواحد، البيان، ب 2022/05/06 على الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/overseas/2019-12-24-1.3734996

12. مركز الجزيرة للدراسات ،المنشاوي محمد ،2019/10/15، **6** خطوات **تشرح الحرب التجارية الأميركية الصينية وتستشرف مستقبلها**، الاطلاع:2022/05/06 على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/10/15

13. مركز الجزيرة للدراسات، فاطمة الصمادي، **إيران والصين ومعاهدة الـ 25 عاما: هل تتحول العلاقات إلى شراكة استراتيجية عميقة؟**، 14يوليو2020، الاطلاع 2022/02/05، على الربط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4731#a5

14. مركز الجزيرة للدراسات، باكير علي حسين ، **تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا** ،21سبتمبر2015، مركز الجزيرة للدراسات، الاطلاع 2022/05/02، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/2015921102685 69184.html#a3، ص3

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1.Andrew Moravcsik, «Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics», International Organization, Vol 51, No 04. Autumn 1997,

2.Barry Buzan, the level of Analysis Problem in International relations Reconsidered, in Booth and Smith, International Theory Today, Pennsylvania state university press, 2nd edition, 1997.

3.Cynthia WEBER, International Relations Theory: A Critical Introduction (New York, Routledge, Third Edition, 2010).

4.Edwin van de Haar, Classical Liberalism and International Relations Theory: Hume, Smith, Mises, and Hayek, (USA: Palgrave Macmillan, First Edition, 2009),

5.Jack Donnelly, Realism and International Relations (UK: Cambridge University Press, First Edition, 2004).

6.Kenneth N. Waltz, «Structural Realism after the Cold War», International Security, Vol 25, No 01, Summer 2000,

7. Kenneth N. Waltz, Theory of International politics, Reading, Mass, Addison Wesley (19-60).

8.Kevin Quigley: The Evolving Consensus: The Development of U.S. China Policy Between 1959 And 1972 And the Domestic Influences on It. Doctorate of philosophy degree, University of Warwick, 2000.

9.R. Harrison Wagner, War and the State: The Theory of International Politics, (USA: The University of Michigan Press, 2007).

10.Robert Snetsinger, Beyond Tiananmen: The Politics of US-China Relations, 1989–2000 (Brookings Institution Press, 2004.)

11.Steve Smith and BOOTH Ken and ZALEWSKI Marysia (eds), International Theory: Positivism and Beyond (UK: Cambridge University Press, 1996).

12.Tan Qingshang: US-China policy: A function of strategy or process? Emory University, 1989

13.Timothy DUNNE et al (eds), International Relations Theories: Discipline and Diversity (UK: Oxford University Press, 2007).

14.Wesley S. Roehl, "Travel agent attitudes toward China after Tiananmen Square." Journal of Travel Research 29.2 (1990):16-22

15.Yuwu Song, ed., Encyclopedia of Chinese-American Relations (2009) .

الفهـــــــــــــــرس

فهـــرس المحتويـــــــات	
الموضـــــــــــــــوع	**الصفحة**
إهداء. شكر وتقدير	
مقدمـــــــــة	8-1
الفصل الأول: التعاون والصراع في العلاقات الدولية	
المبحث الأول: التعاون والصراع في العلاقات الدولية: إطار مفاهيمي	09
المطلب الأول: الصراع في العلاقات الدولية: المفهوم ومستويات التحليل	09
المطلب الثاني: مفهوم التعاون في العلاقات الدولية	18
المبحث الثاني: المنظور الواقعي والليبرالي في العلاقات الدولية	23
المطلب الأول: المرتكزات النظرية للمنظور الواقعي	23
المطلب الثاني: المرتكزات النظرية للمنظور الليبرالي	29
المبحث الثالث: النقاش الواقعي الليبرالي حول التعاون والصراع في العلاقات الدولية	36
المطلب الأول: التعاون والصراع في المنظور الواقعي	36
المطلب الثاني: التعاون والصراع في المنظور الليبرالي	40
الفصل الثاني: الصراع والتعاون في العلاقات الأمريكية الصينية	
المبحث الأول: تطور العلاقات الأمريكية الصينية	44
المطلب الأول: مرحلة الحرب الباردة	45
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الحرب الباردة حتى أحداث 11سبتمبر	48
المطلب الثالث: مرحلة ما بعد أحداث 11سبتمبر	51
المبحث الثاني: الصراع في العلاقات الأمريكية الصينية	55
المطلب الأول: قضية تايوان والصراع الأمريكي الصيني	55

المطلب الثاني: الصراع التجاري الأمريكي الصيني	63
المطلب الثالث: الحروب السيبرانية الأمريكية الصينية	70
المطلب الرابع: قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والصراع الأمريكي الصيني	73
المطلب الخامس: النظام الأحادي القطبية والصراع الأمريكي الصيني	81
المبحث الثالث: التعاون في العلاقات الأمريكية الصينية	83
المطلب الأول: التعاون في حل القضايا الإقليمية: الملف النووي الإيراني	83
المطلب الثاني: التعاون في حماية الاستقرار الإقليمي: شبه الجزيرة الكورية	86
المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي الأمريكي الصيني	88
الخاتمة	91
قائمة الجداول	93
قائمة المراجـع	95
الفهـــــرس	104

الملخص:

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة بعد الحرب الباردة باتباع المنهج التاريخي والتحليل المقارن، وقد اتسمت فترة حكم ماو تسي تونج وريتشارد نيكسون برجوع العلاقات بعد قطيعة دامت اثنين وعشرين عاماً، وقد تطرقت الدراسة إلى العلاقات بين البلدين في مناحيها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وقد تركزت الدراسة بصورة أكبر على العلاقات الاقتصادية بين البلدين باعتبارها علاقات محورية وأساسية تدور حولها العلاقات الأخرى .وخلصت الدراسة إلى العلاقات بين البلدين تحكمها المصلحة المشتركة في أغلب أحوالها، فالصين باعتبارها قوة بشرية هائلة تمثل قوة شرائية وسوق دائم للمنتجات الأمريكية، بالإضافة إلى رخص الأيدي العاملة الصينية ذات المهارة العالية بالمقابل تستفيد الصين من الاستثمارات ونقل التكنولوجيا الأمريكية إليها مما يمكنها من الانطلاق والنهضة الاقتصادية .خلصت الدراسة إلى أن الصين تمتاز بموقعها الاستراتيجي وأصبحت تمتلك قوة عسكرية ضخمة مما يدفعها إلى أن تكون دولة ذات أهداف توسعية في المنطقة خاصة بعد تقليل الوجود الأمريكي في المنطقة وهو ما تجلى في جزر بحر جنوب الصين مما حدا بالولايات المتحدة إلى إجراء عدد من الاتفاقيات الدفاعية مع عدد من دول المنطقة للحد من الطموحات الصينية المتنامية .خلصت الدراسة أيضا أن هنالك العديد من المجالات لتطوير وتعميق العلاقة بين البلدين يمكن استثمارها لصالح البلدين في الحاضر والمستقبل إذا ما وضعت السياسات والخطط الكفيلة بإنجاحها.

ABSTRACT

This research analysis the bilateral relation between China and the United States, after the end of Cold War. The methodology adopted is the historical approach and comparative analysis. The period of Mao Ts Tong in China, and Richard Nixon in the U.S.A, was distinguished by the resumption of relations, after being served for (22) years. The study, thus, handled are relations between the two countries, in their political, diplomatic and economic levels. The study emphasized the economic relations between both countries, which other relation evolved. The research findings showed that the relations between both countries was governed by natural interests, in most of the cases. This because China which represent a huge human power, makes a large purchasing power and a permanent market for America products. Likewise, China would benefit from American investments and the technology transfer. This will promote its economic development. The study also found that China is distinguished by its strategic location. It was a huge military power; this was clearly in the Islands of south China Sea. This had instigated the U.S.A to conclude a number of states in the region, so as to curb the growing Chinese ambitions. The study also found that there are several spheres for the development and deepening of the relation between the two countries; and which could be used for their mutual interests in the present and future, if the polities and plans which may make them a success were set.

تم بحمد الله